www.kassiounpaper.com

843

الاحد 31 كانون الاول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

عكس التيار

يضج الفضاء الإعلامي بحملة غير مسبوقة، ترتقي إلى مستوى الإرهاب الإعلامي المنظم، عنوانها الظاهر الهجوم على مؤتمر الحوار الوطني، و لكنها في العمق حملة ضد الحل السياسي، وضد القرار 2254، وضد الدور الروسي، بغض النظر عن التأويلات والتفسيرات والمبررات الباهتة، التي يسوقها أركان حرب هذه الحملة، تشكيكاً، وتشويهاً، وتزويراً، ضد هذا الاستحقاق.

القاسم المشترك الجديد، في هذا الاستنفار الإعلامي الأعمى هو التباكي على القرار 2254، ومفاوضات جنيف، فثمة ما يشبه الإجماع بين هؤلاء، ولأول مرة على التمسك بهذا القرار، وضرورة عدم الخروج عنه، والدعوة إلى التفاوض المباشر، ومن هنا يمكن القول بأن «سوتشي» حقق أحد أهدافه، حتى قبل أن ينعقد، وهو إقرار الجميع بما يجب، أي الاستعداد للعودة إلى طاولة التفاوض، أو على الاقل وضع هؤلاء في مأزق جديد.

تعكس هذه الهيستريا في العمق، حالة قلق ورعب من اقتراب الحل السياسي، ودنو أجل ما تبقى من قوى العرقلة، بدلالة أن هذا الهجوم اعتمد على تشويه وظيفة «سوتشي»، والحكم المسبق عليه، حتى قبل اتضاح جدول أعماله النهائي، وقبل توجيه الدعوات إلى الأطراف المختلفة، و أيضاً بدلالة، أن من تصدر مشهد التشكيك والتشويه، والرفض في هذه الحملة، هي تلك القوى التي بقيت على قارعة الطريق، في إطار عمليات الفرز الجارية والمستمرة بين قوى المعارضة السورية.

تؤكد التجربة الملموسة مع الراعي الروسي، أنه تحلى على مدى سنوات الأزمة، بالوضوح والصراحة والحيادية والنزاهة في التعاطي مع كل السوريين في النظام والمعارضة، وحتى مع القوى الدولية والإقليمية ذات الشأن، ولذلك بالضبط استطاع إحداث كل التقدم الذي حصل في مسار العملية السياسية، بدءاً من بيان جنيف، ومروراً بالقرار 2254، والحرب على الإرهاب، و مسار استانا، وتجربة مناطق خفض التصعيد، وعملية تشكيل الوفد الواحد للمعارضة، والإصرار على مشاركة كل القوى ذات الشأن في العملية السياسية، ومن خلال هذا الجلد و هذه النزاهة استطاع الحليف الروسي، أن يصبح القاطرة التي تجر خلفها كل العملية السياسية، رغم جميع التعقيدات، والتشابكات في الأزمة السورية، وتحقيق الإجماع الإقليمي والدولي حولها، و هو قادر أيضاً على إيصالها إلى محطتها الأخيرة، أي تنفيذ القرار 2254، الذي يؤمن الحفاظ على وحدة سورية، ويعيد سيادتها على كامل أراضيها، ويوفر إمكانية أن يقرر السوريون بأنفسهم مصير بلادهم، وصولاً إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، كاستحقاق لابد منه، وعليه فإن أحد أهم المعايير في الموقف العملي من الحل السياسي التوافقي، هو الموقف من الدور الروسي، فكل تشكيك وهجوم على هذا الدور، هو هجوم على الحل السياسي نفسه، وكل ممانعة للحل السياسي، هي سير عكس التيار الجديد في منظومة العلاقات الدولية الذي يشق طريقه، بصعوبة، ومن خلال معارك قاسية وعلى جبهات عديدة، ولكن بثبات ودون رجعة.

306 ألف ليرة سورية
تكاليف المعيشة في 2017
[12]

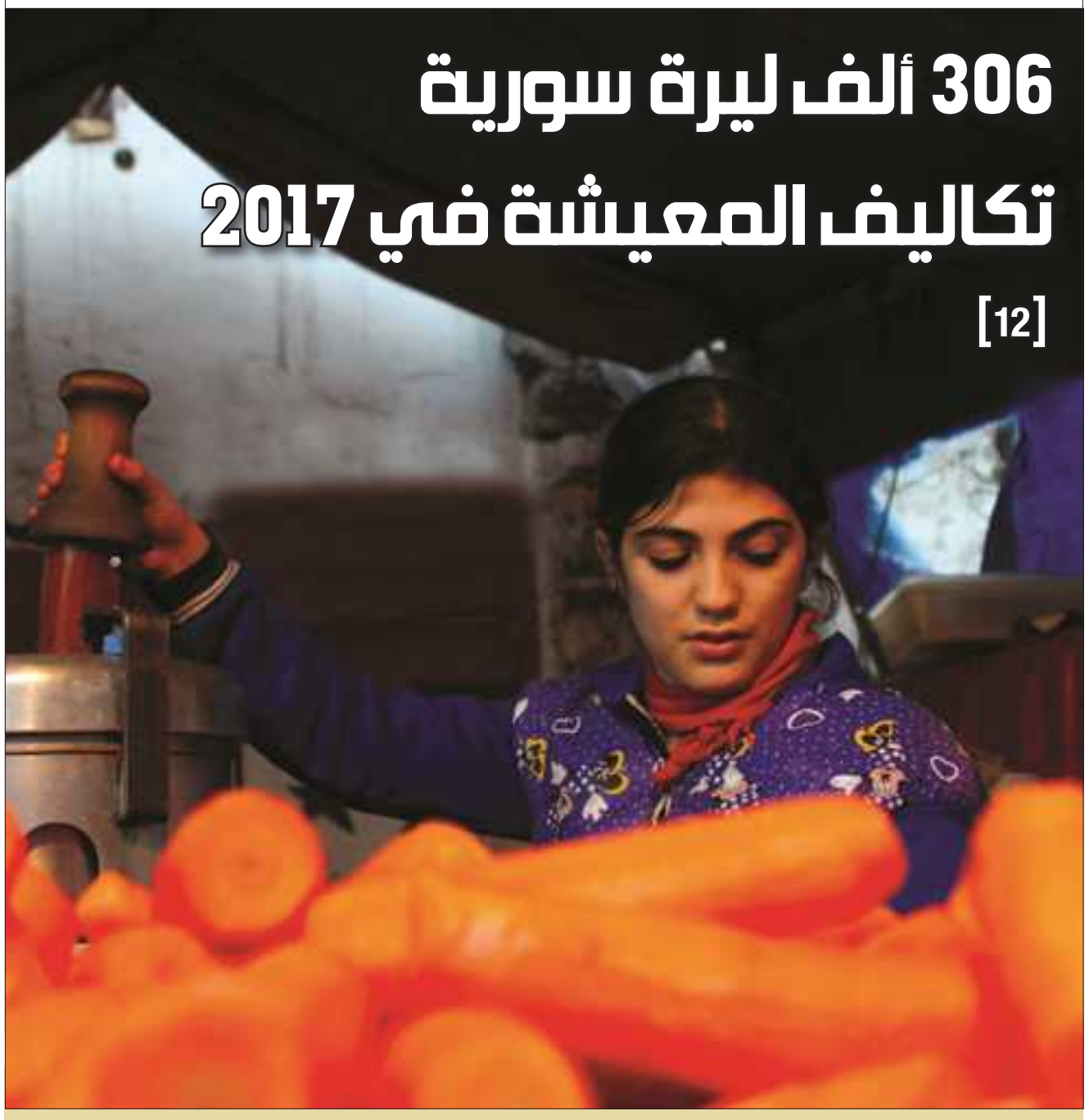

شؤون عمالية

إعادة الإعمار ضمن مصلحة الطبقة العاملة؟

04

ملف «سورية 2016»

في منطق التوازن الدولي الجديد

05

شؤون محلية

على مهلك.. قدامك عيد؟!

15

شؤون عربية ودولية

وداعاً للهيمنة الأمريكية.. أهلاً بإرادة الشعوب!

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عام مضى... الجديد ماذا سيكون؟

تنشط وسائل الإعلام المختلفة، في جلب العرافين وأصحاب التوقعات من أجل استبيان واقع العام الجديد، وما الحظوظ المتوقعة لأصحاب الأبراج المتعارف عليها، وكيف ستكون أحوالهم في العام الجديد، والعرافون يبذلون قصارى جهدهم من أجل إقناع الناس، بأن واقعهم سيتغير وما عليهم سوى التحلي بالصبر وانتظار القادم من الأيام، لعلها تكون فرجاً عليهم، والحكومة أيضاً تفعل كما يفعل العرافون تجاه مطالب العمال والعاملين بأجر، تقدم لهم الوهم، تلو الوهم بأنها تسعى بكل إمكاناتها وقدراتها من أجل تحسين الواقع المعيشي للفقراء، ولكن عبر الإعلام والإعلام فقط، بينما واقع حال الفقراء يزداد سوءاً ومرارةً مع كل مطلع شمس ولا يسمع سوى جعجعة، والطحن يكون في مكان آخر، يصب فِي جيوب الكبار من الناهبين والمحتكرين لقوت الشعب وثروته.

السنة التي مضت كسابقاتها من السنين بالنسبة للعمال والمحرومين وأبناء السبيل، كان عنوانها الرئيس: مزيداً من الفقر والقهر، فهل العام الجديد سيكون كذلك؟

لم تتبدل تلك المؤشرات السياسية والاقتصادية التي تعطي تفاؤلاً بإمكانية التغيير الحقيقي في أحوال الناس والعباد، بل المؤشرات الاقتصادية، وما يناسبها من تشريعات وصكوك، والسلوك على الأرض يؤكد المضي قدماً: أن واقع حال الناس لن يتبدل، وقد يزداد سوءاً على سوئه الذي هو فيه، والسبب أن الطبقة العاملة وحركتها النقابية وعموم الفقراء، لم يتمكنوا من خلق ميزان قوى على الأرض، يستطيع الوقوف في وجه تلك السياسات الاقتصادية، التي لعبت ومازالت تلعب الدور الكبير، في تمكين قوى رأس المال بأشكالها وألوانها المختلفة من الذهاب بعيداً في النهب والاستحواذ على الثروة، التي ينتجها العمال والفلاحون والعاملون بأجر كلهم ليبقى للأخيرين الفتات الذي يعتاشون علية.

إن الوقائع السياسية الجارية، والمرتبطة بإنجاز الحل السياسي، حلاً يؤمن المصالح الفعلية للشعب السوري، السياسية والاقتصادية والديمقراطية، سيفتح الأفق أمام عموم الفقراء، ومنهم: الطبقة العاملة السورية، تجاه تنظيم قواها وفقاً للمعطيات الجديدة، التي ستتكون من أجل الدفاع عن حقوقها، بما فيه أجورها الحقيقية، التي انخفضت كثيراً كمّا قبل الأزمة وخلالها أكثر، وستكون لديها تلك الأدوات التي تمكنها من تحقيق مصالحها بما فيها حقها المشروع بالإضراب.

ذكر قد تنفع الذكرى!

جريدة «قاسيون» اعتادت أن تجري في نهاية كل عام، استعراضاً ومراجعة لما قدمته خلال عام من قضايا ومواقف سياسية واقتصادية وعمالية، راغبةً بذلك التأكيد على تلك المواقف، ومطورةً إياها مع تطور الواقع الموضوعي بجوانبه كافةً، التي تحتاج إلى إجابات أيضاً متطورة معه

■ عادل ياسين

لا يخرج واقع الطبقة العاملة وواقع الحركة النقابية عن هذا الإطار الذي تحدثنا عنه، خاصةً وأن الحركة النقابية والحركة العمالية تواجهان تحديات حقيقيةً، متمثلةً بقضايا عديدة منها: السياسات الاقتصادية الليبرالية، والتي جزء منها اقتصاد السوق بقوانينه المتوحشة، التي تتحكم بالمفاصل الأساسية للاقتصاد الوطني، وهي بوصلته التي يسير على هديها محققاً بهذا «السيادة» المطلقة لقوى رأس المال على تلك المقدرات الهائلة من ثروة السوريين، وتتعزز تلك «السيادة» أكثر فأكثر مع غياب أصحاب المصلحة الحقيقيين، في الدفاع عن ثروتهم المنهوبة، لغياب دور القوى المفترض أنها تمثل وتدافع عن مصالحهم وحقوقهم.

في المؤتمرات التي عقدت العام الفائت، استعرضنا أبرز ما طرح فيها من مواقف قدمها أعضاء المؤتمرات، وكان القاسم المشترك بينها هي: قضية الأجور وتدني قيمتها قياساً بارتفاع الأسعار الجنوني الذي ساد عام 2017، حيث تدنت مستويات المعيشة إلى حافة الجوع، وكانت مواقف الحركة النقابية مقرةً بهذا الواقع، ولكنها تساير مواقف الحكومة بادعائها: أن لا موارد لديها من أجل زيادة الأجور، وتقول النقابات وقتها: «صحيح أن الأجور لا تكفي أيام معدودة من الشهر، ولكن العامل يعمل بوطنيته» ولا ندري إلى أي حد كان هذا الموقف مقنعاً للطبقة العاملة، ويجعلها تقبل بالأمر الواقع الذي فرض عليها، وتعمل هي فقط بوطنيتها، بينما الأطراف الأخرى العاملة ليل نهار على نهب منتوج عملها والثروة التي تنتجها، تتنعم بما لذ وطاب من أشكال البذخ والترف وغيره من أشكال النعم.

الموضوع الأخر، الذي حاز على مساحة واسعة من المعالجة والنقاش والكلام والأخذ والعطى، هو: قانون العمل رقم 17، الذي هو السلاح الضارب في يد أرباب العمل، وسلاح التدمير الشامل الذي واجه العمال في مواقعهم الإنتاجية «عمال القطاع الخاص» فقد تعرضوا لعمليات تسريح شملت عشرات الألوف من العمال، حسب تقارير رسميه للتأمينات الاجتماعية والحركة النقابية، أي: أن هذا القانون الذي مرر بوجود ممثلي العمال في مجلس الشعب، في لحظة الذروة من تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية، والذي في جانب منه تقديم الامتيازات التي تشجع قدوم رأس المال العربي والأجنبي، بما فيها حرية الرأسمال في تسريح العمال بشكل تعسفي، والتحكم المطلق بشروط عملهم في ظل غياب مطلق للنقابات بأن تكون طرفاً أساساً في العقد المبرم مع العامل، الذي أقر فيه المبدأ الرأسمالي في العلاقة بين العامل ورب العمل وهو«العقد شريعة المتعاقدين» هذا العقد الذي يخلي الساحة لأرباب العمل في التحكم والسيطرة، حتى القضاء لا سلطان له في أقرار حقوق العمال.

الآن، يعاد طرح القانون للنقاش والتعديل والنقابات تدرس الاقتراحات المقدمة لها من اتحادات المحافظات، ولكنّ هذا كما هو الحال في كل مرة يطرح فيها للنقاش، أي: في غياب أصحاب المصلحة_ عمال القطاع الخاص_ والرأي العام.

«قاسيون» ستقوم تباعاً بطرح رؤيتها بهذا القانون إسهاماً منها في بلورة موقف يعبر عن المصالح الحقيقية للعمال، المفترض أن يتضمنها قانون العمل رقم 17 وكذلك ليساهم العمال بوجهة نظرهم بناء على تجربتهم مع هذا القانون.

الموضوع الثالث: الذي يحمل أهمية خاصة في نضال الطبقة العاملة ويكون أحد أدواتها الفاعلة في الدفاع عن حقوقها السياسية والاقتصادية وحريتها النقابية والديمقراطية، هو حق الإضراب، هذا الحق المغيب الذي ينكره على الطبقة العاملة عملياً قانون العمل، بينما يقره الدستور السوري الصادر عام 2012 وكذلك لا تتبناه الحركة النقابية، مع أنه حق تقره اتفاقيات العمل الدولية التي هي عضو في منظماتها، ولكن الطبقة العاملة ما عادت تنتظر الإقرار من أحد للدفاع عن حقوقها المشروعة، وبدأت تخط طريقها المستقل بهذا الخصوص، حيث تتكون في هذا السياق قيادات عمالية لها وزنها ودورها في قيادة العمل العمالي والنقابي، تتمرس في أشكال النضال العمالي، وتحقق نتائج ستتعزز في القادم من الأيام.

المؤتمرات النقابية ستبدأ، هل سنشهد فيها مواقف تنقل الحركة النقابية من واقعها الحالي، إلى واقع أخر يستجيب للمطالب العمالية التي ذكرت أنفاً؟ سؤال ستجيب عنه الطبقة العاملة باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية بالإجابة.

حق الإضراب هذا الحق المغيب الذي ينكره على الطبقة العاملة عملياً قانون العمل بينما يقره الدستور السوري الصادر عام 2012

تعديلات على قانون العمل «2»

لا بد أن يكون هناك قانون عمل واحد يشمل العمال جميعهم في القطاعات المختلفة ففي النهاية العمال جميعهم يعملون في ظروف وشروط عمل متشابهة، ويعيشون في المستوى المعيشي نفسِه تقريباً، ويكون عادة لكل قطاع نظامه داخلياً يراعي خصوصيته، فوجود عدة قوانين، عمل الهدف منه فقط تفريق مطالب العمال، وتشتيت نضال الطبقة العاملة.

■ ميلاد شوقي

كما لابد من إلغاء استثناء فئات معينة من قانون العمل، فكل عامل بأجر، ومهما كانت طبيعة عمله، يجب أن يُشمل بأحكام قانون العمل وقانون التأمينات.

إلغاء مبدأ العقد شريعة المتعاقدين

مبدأ سلطان الإرادة والحرية التعاقدية، التي أخذ بها المشرع السوري في نطاق عقود العمل، تركت العامل الطرف الضعيف اقتصادياً في علاقة العمل، وحيداً في مواجهة صاحب العمل، الذي يملك المال والنفوذ والمجتمع، معتبراً أن مبدأ العقد شريعة المتعاقدين سيؤسس لعلاقة متوازنة بين طرفي العلاقة الإنتاجية، مانعاً بذلك القانون والقضاء من التدخل في عقود العمل وفي تنظيم شروطه، ولكن إذا نظرنا إلى ظروف العامل وحاجته إلى العمل، والتي تدفعه إلى التعاقد مع صاحب العمل، وبشروط صاحب العمل دون أن يكون له الخيار في تعديلها، لأمكن اعتبارها من حالات الإكراه التي تغيّب الإرادة، فهي إرادة ليست حرة في الاختيار، وإنما هي واقعة بين شرين اختارت الأهون بينهما، ويعد الإكراه في القانون المدني السوري سبباً لإبطال العقد لأن إرادة أحد المتعاقدين مغيّبة، وبالتالي فإن تعاقد العامل مع صاحب العمل هرباً من البطالة والفقر والعوز لا يعد تعاقدَ إنسانٍ حر مع إنسان حر ولا يمكن هنا التمسك بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، هذا عدا على أن عقود العمل في الغالب، تعتبر عقود إذعان، فصاحب العمل يرفض مفاوضة العامل، فهو إما أن يقبل بشروط صاحب العمل، أو يخسر عمله ولا مجال لمناقشته.

حصر التفاوض بالنقابة أو وضع قانون ملزم

هنا لا بد من حصر التفاوض بين صاحب العمل والنقابة المعنية للمهنة التي تملك القوة الكافية لفرض شروطها أثناء مفاوضة صاحب العمل، أو إصدار قانون العمل بقواعد ملزمة من النظام العام، لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها، إلا لمصلحة العامل، وإعطاء الصلاحية للمحاكم في التدخل في عقود العمل، وتعديل قرارات أصحاب العمل، ولا سيما فيما يخص قضايا التسريح، وإلزام صاحب العمل بالتقيد بأحكامها، فلا معنى لقانون عمل يقرر حقاً للعمال إن لم يكن هناك قوة تلزم الطرف الآخر على احترامه، كما هو الآن في قانون العمل الحالي.

لا قوة ملزمة لقانون العمل الحالي!

قانون العمل الحالي رقم 17 لا تتمتع قواعده بالقوة الملزمة، ولا يملك القضاء سلطة إجبار صاحب العمل على تنفيذ أحكامه، فيحق لصاحب العمل رفض تنفيذ قرار المحكمة العمالية بإعادة العامل إلى عمله وتسريحه، كما يحق لصاحب العمل تسريح العامل من عمله في حال توقيف العامل وتقديمه إلى القضاء، حتى لو حكمت المحكمة ببراءته، وهنا يكون العامل قد فقد عمله، رغم إعلان براءته، فمن يحفظ حقوقه في هذه الحالة؟! فمن الطبيعي عند توقيف العامل سيعمد صاحب العمل إلى تشغيل غيره، وبذلك يكون المشرع قد أخذ بعين الاعتبار مصلحة رب العمل، وترك العامل بلا حماية.

مزايا وهمية للعمال!

إن بعض نصوص قانون العمل، التي نصت على حقوق للعمال وبعض الامتيازات، لا يعمل بها بتاتاً، بل تعتبر بعض المزايا التي نص عليها القانون ليست في صالح العمال، فمثلاً: إعفاء العامل من توكيل محامٍ لا يعتبر امتيازاً فالعامل لا بد أن يحتاج لمحام يترافع عنه أمام القضاء، أو على الأقل أن يكون هناك مكتب حقوقي يقدم له المشورة القانونية، والعامل ملزم بتوكيل محام أمام دوائر التنفيذ، لتنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحته وبشكل مخالف لما نص عليه قانون العمل.

تعديل عمل المحكمة العمالية

تذهب بعض المحاكم العمالية نفسها إلى تعطيل تطبيق قانون العمل فيما يخص مصلحة العمال، حيث لا تحكم هذه المحاكم للعامل بأجره أثناء فترة التقاضي، كما نص عليه قانون العمل، والمحاكم العمالية كانت وسيلة بيد أرباب العمل لتسريح عمالهم فقط، وشرعنة أفعالهم، دون أن يحصل أي عامل على حقه من خلال هذه المحاكم، فالطريقة الثلاثية في تشكيل المحكمة أثبتت فشلها، ولا بد من العودة إلى محاكم الصلح العمالية، نظراً لانتشارها الواسع، فمن غير المعقول أن يكون في كل محافظة محكمة بداية عمالية واحدة فقط،وهناك إلى الآن العديد من المحافظات لم تفتتح فيها محاكم عمالية بعد، وأن يتم تخصيص غرفة خاصة داخل المحكمة للنظر بقضايا التسريح، وغرفة ثانية للنظر ببقية القضايا.

الطبقة العاملة

فرنسا إضراب مستمر

قرر موظفو مطار أورلي في العاصمة الفرنسية باريس، الدخول في إضراب عن العمل من 22 كانون الأول إلى 5 كانون الثاني 2018، ففي هذه الفترة سيقوم الموظفون من المنتمين للنقابة والعاملين في هذا المطار، بترك العمل يومياً من الساعة الحادية عشرة صباحاً، وحتى الواحدة بعد الظهر، ومن الساعة الخامسة مساءً، وحتى السابعة مساءً بالتوقيت المحلي، للاحتجاج على التغييرات المزمع إجراؤها على عقود عملهم، وجاء في تصريح لنقابة العمال العامة، أن التغييرات المزمع إجراؤها على عقود الموظفين، ستسفر عن أضرار مادية كبيرة بالنسبة للعاملين في النقل في المطار، وعمال الأمتعة وعمال المدرج، وأشير إلى عدم التوصل إلى نتيجة في اللقاء مع أصحاب العمل.

الولايات المتحدة مطار أوهير الدولي «ORD»

دعت نقابة عمال الضيافة في شيكاغو وشمال غرب انديانا، والتي تمثل أكثر من 1200 شخص يعملون في مجال الإطعام، في مطاعم مطار أوهير الدولي، كموظفي الباريستا «البارات» في ستاربكس وتورتاس والوجبات السريعة، للإضراب عن العمل في مطار أوهير الدولي للمطالبة بتجديد العقود المنتهية منذ شهر آب والزيادة في الأجور، وصوّت نحو 82% من أعضاء النقابة لصالح الإضراب الذي نُفذ يوم 20 كانون الأول، وأوقفت خلاله الخدمات الغذائية في المطار جميعها، في يوم يُعد من أكثر أيام السنة ازدحاماً .
صرح العمال أنهم عانوا ما يكفي من أجور الفقر، والرعاية الصحية التي لا يمكن تحملها وعدم احترام مدرائهم لهم.

الجزائر إضراب لعمال السكك الحديدية

أقدم رؤساء ومراقبو القطارات يوم 20 كانون الأول، على تنظيم وقفة احتجاجية، وإضراب عن العمل طيلة الفترة الصباحية، التي رافقها تذبذب في رحلات القطار عبر العديد من الخطوط بشكل مفاجئ، تنديداً بأوضاعهم التي لم يطرأ عليها أي تغيير بشأن مطالبهم المهنية المرفوعة منذ مدة، كما صرّح ممثل عن نقابة عمال القطارات: أن هذه الوقفة الاحتجاجية جاءت كنتيجة حتمية لعدم تحرك الإدارة، التي لم تتخذ أية خطوة جادة للرد على مطالب العمال القديمة، حيث تكتفي الإدارة في كل مرة بتقديم وعود لا تقابلها أية استجابة تذكر.

فلسطين المحتلة إضراب عمال النظافة

طالب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين يوم 20 كانون الأول، وزارة الصحة ووزارة المالية في حكومة الوفاق الوطني، بصرف مستحقات وأجور عمال النظافة المتأخرة منذ أربعة شهور، وجاء ذلك خلال وقفة احتجاجية نظمتها نقابات العمال في مستشفى الشفاء في مدينة غزة، بمشاركة لفيف من عمال النظافة وشركات النظافة، رفعوا خلالها لافتات، تطالب بصرف رواتبهم، وكتبوا عليها «أنقذوا 800 أسرة من الضياع»، «عمال النظافة لا يجدون قوت يومهم»، وتزامنت الوقفة مع إضراب جزئي عن العمل نفذته الشركات، من الساعة العاشرة حتى الحادية عشرة، وسوف ويزداد ساعة يومياً حتى إيفاء الوزارة بالتزاماتها.

إعادة الإعمار ضمن مصلحة الطبقة العاملة؟

مع عودة الأمان إلى العديد من المناطق، بالتزامن مع بوادر الحل السياسي، بات الحديث عن إعادة الإعمار الشغل الشاغل لأصحاب رؤوس الأموال الباحثين لأنفسهم عن موطئ قدم في مستقبل اقتصاد البلاد، بما يحقق مصالحهم بالدرجة الأولى، ويضمن لهم حصة مرضية في «كعكة» إعادة الإعمار.

■ غزل الماغوط

لكن بعيداً عن مصالح هؤلاء ومخططاتهم وأهوائهم، أين تكمن مصلحة الطبقة العاملة السورية عند الحديث عن إعادة الإعمار؟ وهل ستسلم مقاليد الأمور لممارسي السياسات الرأسمالية، التي كانت واحدة من الأسباب الرئيسة لما نحن عليه اليوم؟

أجور عادلة

تواجه الطبقة العاملة تردي الوضع المعيشي، وارتفاع معدلات البطالة والهجرة، واستمرار السياسيات القائمة على هدر للمال العام، من خلال الفساد والتهرب الضريبي، وتراجع الدعم الحكومي، والذي تجلى منذ أيام بقرار الحكومة رفع الدعم عن الكهرباء في قطاع الصناعة، ما يعني مزيداً من تكاليف الإنتاج التي ستنعكس على الأجور وعلى أسعار المنتجات. لذلك تحتاج الطبقة العاملة في البداية إلى توفير فرص عمل مناسبة وبأجور عادلة، فحتى لو تمت إعادة تشغيل المعامل المتوقفة وتزويدها بخطوط إنتاج جديدة، فإن ذلك لن يكون كافياً ما لم يمنح العمال أجوراً تفي بمتطلباتهم المرتبطة بتأمين الغذاء والصحة والتعليم والسكن اللائق، بعد خسارة معظمهم لمنازلهم وممتلكاتهم جزئياً او كلياً.

وحتى تتحقق هذه الأجور العادلة، التي تضمن عودة العمال إلى الإنتاج وعدم عزوفهم عن العمل، لا بد من تشريعات عمل منصفة عبر قانون عمل موحد لا يفرق بين عمال القطاع العام والخاص، ولا يسمح بانتهاك حقوق شريحة من العمال لمجرد أنهم يعملون لحساب قطاع معين.

الغرب أم الشرق

تتنافس مختلف الدول على تقديم القروض والمساعدات اللازمة لإعادة الإعمار بما يخدم مصالحها الاقتصادية، وكدولة نامية تخرج لتوها من أتون الحرب، نحتاج إلى معرفة أي من هذه الدول تقدم المبالغ التي نحتاجها، بما يضمن دعم البنى التحتية للدولة، وعودة الإنتاج، وعدم تكبيد الطبقة العاملة مزيداً من الخسائر.

فالمساعدات الأوروبية مثلاً، ليست سوى استعمار حديث، إذ ترتكز على دعائم تبقي اقتصادنا ضعيفاً وتابعاً لها، كما هي الحال خلال الاستعمار القديم، وذلك من خلال سياسات اقتصادية أبرزها: استيراد الخامات الرخيصة بدلاً من التشجيع على تصنيعها وبيعها بأسعار عادلة «95% من نفطنا الخام كان يذهب للأوروبيين»، إلى جانب القروض والديون وآليات الاستثمار التي تصب في مصلحة الدول المانحة قبل كل شيء، وتفرض شروطها الخاصة على الدول المستفيدة، وطبعاً لا ننسى أموال قوى الفساد المحلية التي تنهب البلاد، لتكدس في البنوك الأوروبية، رغم أننا في أمس الحاجة إليها للنهوض باقتصادنا المدمر.

في المقابل، فإن الصين أصبحت منذ عام 2011 في المرتبة الأولى عالمياً بتمويل التنمية، حيث يتميز تمويلها بعدم فرض أية شروط سياسية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتلقية، والاحترام الكامل لحقها في اختيار مساراتها الخاصة. وتركز المساعدات الصينية على مشاريع البنية التحتية لتأتي الصناعة في المرتبة الثانية، تليها الطاقة وتنمية الموارد، ما يعني عودة دوران عجلة الإنتاج المحلي، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل والحد من معدلات البطالة.

العمال أولوية

تعبر الطبقة العاملة عن مصالح السواد الأعظم من الشعب السوري، وتعاني ما تعانيه من ظلم واستغلال وأجور متدنية، وظروف عمل قاسية، إلى جانب ما خلفته الحرب من تداعيات قادت إلى خسارة هذه الطبقة المفقرة أصلاً لمنازلها وممتلكاتها وتهجيرها في الداخل السوري وفي الخارج على حد سواء، لتزيد حالتها سوءاً وتتفاقم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

وبما أن العمال هم الجانب الأهم في العملية الإنتاجية، فيجب أن يعاملوا على هذا الأساس، وينبغي عدم إخضاعهم لمبدأ العرض والطلب، الناجم عن ارتفاع نسب البطالة، على اعتبار أن ذلك من شأنه إرغامهم على القبول بأجور متدنية للغاية، كحل وحيد لمواجهة محدودية فرص العمل، فالتعامل مع الطبقة العاملة على هذا النحو سيخلق مزيداً من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تضاف إلى مشكلات أخرى راكمتها سنوات الحرب، بفعل السياسات الاقتصادية الفاشلة التي سبقت الأزمة وقادت إليها بشكل أو بآخر.

تعبر الطبقة العاملة عن مصالح السواد الأعظم من الشعب السوري وتعاني ما تعانيه من ظلم واستغلال وأجور متدنية وظروف عمل قاسية

من أول السطر

■ نبيل عكام

على أبواب المؤتمرات النقابية

المؤتمرات النقابية السنوية هي استحقاق قانوني نص عليه قانون التنظيم النقابي رقم 84 لتكون محطة تقف عندها الحركة النقابية، لمراجعة أعمال سبقت، وما تحقق منها، وما لم يتحقق من حقوق للطبقة العاملة ومطالبها المختلفة، سواء في التشريعات من قوانين عمل نافذة وغيرها، أو قضايا اقتصادية ومعيشية، من أجور وحوافز وطبيعة عمل، أو قضايا مهنية تتعلق بكل مهنة إن كانت شاقة أو خطرة. وما هي الطرق والأساليب الأنجع لتحقيقها، سواء احتجاجات أو اعتصام أو إضراب، حسب طبيعة المهمة وظروفها وأهميتها.

ومنذ أن رفعت النقابات شعار «نحن والحكومة فريق عمل واحد» وتبنيه بكل إخلاص اتجاه الحكومة. بعكس ما كانت تقوم به الحكومة اتجاه هذا الشعار واستغلاله إلى أبعد ما تستطيع، من سلب لحقوق العمال، إن كان في القوانين أو الأجر ومفهوم الأجر في هذه القوانين، وتبني سياسات اقتصادية ليبرالية بعيدة كل البعد عن مصالح العمال.

مازال سقف نضال النقابات رفع المذكرات تلو المذكرات، بمطالب وحقوق العمال المتراكمة، التي لم يتحقق منها إلا الجزء البسيط واليسير، بعيداً عن الحقوق والمطالب الأساسية والهامة، وخاصة الأجور وغيرها من الحقوق القانونية، وفيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية.

وخلال الأيام المقبلة، تبدأ المؤتمرات السنوية للنقابات، وتقدم النقابات تقاريرها المعتادة، وكذلك بعض أعضاء المؤتمر يدلون بمداخلاتهم، التي تعكس إلى حد ما، معاناة العمال من الوضع المعيشي الصعب، وظلم القوانين النافذة، وآخرون يضعون على الجرح ملح بصمتهم، منتظرين لحظة قد تكون مناسبة لفعل شيء ما، يستطيعون من خلاله الحصول على بعض من حقوقهم.

إن دور النقابات الأساسي، هو: الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وحماية حقوقها، ويعتبر هذا المحدد لبرامجها وأهدافها. فالمرحلة المقبلة من حياة البلاد تقتضي من التنظيم النقابي، أن يكون لديه ذلك البرنامج والأدوات التي يمكن من خلالها انتزاع مطالب العمال، وحماية حقوقهم كافة، وبالأخص الأجر العادل الذي يعتمد أساساً له وسطي تكاليف المعيشة، وأن يتسلح بأدوات نضالية حقيقية مختلفة، وبعيدة كل البعد عن تلك المذكرات التي أضعفته، وأن تعود النقابات إلى قاعدتها الأساس، وهي: الطبقة العاملة، وإفساح المجال للعمال في اختيار ممثليهم بشكل ديمقراطي حقيقي، دون وصاية من أحد. نقطة من أول السطر

في منطق التوازن الدولي الجديد

يعتبر عام 2018 عام الإقرار بالتوازن الدولي الجديد، حيث تكوّن إجماع عالمي حول ذلك، بين الأنظمة والحكومات، والمعارضات، والنخب السياسية والثقافية والإعلامية، بدءاً من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وانتهاء بأي «متثاقف» من كتّاب «القطعة بعشرة» في بلدان العالم الثالث، ومروراً بـ «ماكرون و عمر البشير...» الجميع يقر بأن ميزان القوى الدولي السابق قد تغير، وأن عصر الاستفراد الأمريكي بالقرار انتهى، وأن قوى أخرى باتت شريكة في صناعة القرار الدولي، وتحديداً روسيا والصين. ولكن هذا الاتفاق على التراجع الأمريكي لم يلغ تعدد زوايا الرؤية إلى التوازن المستجد، كل حسب موقعه ومصالحه ومداركه العلمية، وأدواته المعرفية، مما يؤدي إلى اختلاف طريقة التعاطي مع هذا الظرف الناشئ.

■ عصام حوج

في توصيف الظاهرة

التوازن الدولي الجديد، ليس ضربة حظ، ولا هو صدفة تاريخية، ولا مسألة مؤقته وعابرة، ستقف عند حد معين، بل عملية تاريخية مستمرة، وعملية تراكمية ستفضي بالضرورة إلى حالة نوعية جديدة.

التوازن الدولي الجديد، ليس مجرد معطىً جغرافي، تجسد بانتقال مركز التحكم من قارة إلى قارة، أو من دولة إلى أخرى، بل هي عملية اقتصادية اجتماعية، وسياسية وثقافية – قيمية شاملة، صراع بين ملاك الثروة الحقيقية، والثروة الوهمية. صراع بين الروح الجماعية التعاونية، والنزعة الفردية الأنانية، صراع بين منطق القوة في العلاقات الدولية، ومنطق القانون الدولي.. صراع بين الاحتكام إلى إرادة الشعوب، أو الاحتكام إلى إرادة النخب.

التوازن الدولي الجديد، هو في العمق: تجل لأحد أهم التناقضات في عالمنا المعاصر «إمبريالية ـ شعوب» وإن كان يتمظهر حتى الآن، بأنه صراع بين الدول، إلا أن الجانب الآخر منه هو: الصراع داخل الدولة الواحدة أيضاً، بمعنى آخر هناك دول، دفعها الواقع الموضوعي، بأن تصطف في مكان ما ضمن الاستقطاب الأساس آنف الذكر، لأن رأس المال المعولم، سعى ويسعى إلى ابتلاع العالم.. العالم كله، وهو بذلك وسع دائرة خصومه لتشمل قوىً واسعةً بما فيها جزءاً من البنية الرأسمالية العالمية.

التوازن الدولي، هو عملية صراع، وإذا كان هناك توافق، فهو توافق الأمر الواقع، الذي يلزم طرفاً بالتراجع لمصلحة طرف آخر.

في طرائق التعاطي مع الظاهرة

أولاً: القوى المركزية المتراجعة وتحديداً قوى «رأس المال المالي» التي تستخدم كل الوسائل، من أجل الحفاظ على مواقعها، في الهيمنة واحتكار القرار الدولي، لم يعد في جعبتها لإيقاف هذا الانحدار التاريخي، غير إشعال الحرائق، في مناطق العالم المختلفة، وهي تجر خلفها طابوراً من وسائل الإعلام، والساسة و المثقفين المنتفعين، الذرائعيين، والرموز الاستهلاكية المصنعة بقوة الإعلام والمال، في الأنظمة والمعارضات على امتداد مساحة العالم، ومن يعمل بالتخادم مدفوعاً بمصالحه الآنية المفترضة. ورغم وجود تيارات عقلانية بورجوازية، تقرّ بالتراجع، وتعمل على تنظيمه تجنباً للانهيار الكلي، والمفارقة هنا، أن التيار الحربجي، هو الأبرز حتى الآن في المشهد، مستفيداً من هيمنته المزمنة، وتحكمه بالمفاصل التنفيذية وأدوات الهيمنة في البنية الرأسمالية العالمية، «المصارف والبنوك ـ وسائل الإعلام ـ اجهزة القوة» بالرغم من أن التيار العقلاني، هو الأوسع عدداً، وفي موقع أفضل ضمن خريطة الصراع، ولديه طاقات كامنة غير مفعلة، أقلها: منع إيصال التناقض بين القوى الصاعدة، والقوى المتراجعة إلى مستوى الصدام العسكري المباشر، ولعل ما يؤخر تبلور هذه الشريحة في خريطة الصراع هو: قلقها الوجودي، باعتبارها في المحصلة جزءاً من المنظومة المتراجعة.

ثانياً: العالم الثالث، يمكن ملاحظة نموذجين من التعاطي:

على مدى عقود كانت الشرائح الطبقية الحاكمة في الكثير من الدول الطرفية جزءاً من المنظومة الرأسمالية وتحديداً في موقع التابع للمركز الغربي المهيمن

النموذج الأول:

على مدى عقود كانت الشرائح الطبقية الحاكمة في الكثير من الدول الطرفية، جزءاً من المنظومة الرأسمالية، وتحديداً في موقع التابع للمركز الغربي المهيمن، وفي ظل تأزم المركز، ومنطقه الاستعلائي في التعاطي مع الأطراف، وتحديداً في جعل هذه الأطراف ساحة لتأريض الأزمة، من خلال شفط المزيد من الثروة، وتحميل الحلفاء في هذه الأطراف، فاتورة الثقب الأسود للأزمة، بما فيها تفكيك هذه البلدان، ضمن إجراء عمليات «الهندسة الاجتماعية» وتعميم الفوضى التي تتطلبها الأزمة، واضطرار المركز إلى التخلي عن الأحمال الزائدة، أو ابتزازها أكثر فأكثر وإلى الحدود القصوى، جراء ذلك كله، وجدت النخب التابعة في الكثير من بلدان الرأسمالية الطرفية نفسها يتيمة أحياناً «الانقلاب التركي ـ الخلاف الخليجي» «إقليم كردستان العراق بعد الاستفتاء» مثلاً، فانقسمت على نفسها، بعضها بات واضحاً، وأخرى لم تتضح، فتمر في اللحظة التاريخية الراهنة بمرحلة مخاض قاس ومؤلم، ولكنه بالتأكيد سيفضي في سياق عملية الصراع إلى فضاء سياسي جديد، لم تتضح معالمه وبنيته حتى الآن، بسبب حالة التأرجح التي تعيشها النخب المهيمنة، والمحاولة البائسة في اللعب ضمن هوامش الصراع بين المراكز الدولية، ومحاولة ابتزاز الطرفين، وعدم القدرة على حسم الخيارات حتى اللحظة، مما يعني موتها المؤكد كنموذج ساد في هذا البلدان.

النموذج الثاني: سورية مثالاً

من المعروف أن سورية وبسبب موقعها الجيوسياسي، كانت وما زالت ذات مكانة متميزة في الصراع الدولي، ولمرات عديدة، كانت أحد خطوط التماس في الصراع الدولي، وعليه من المفروض، ومن المنطقي أن تكون أولى الدول التي تظهر فيها مفاعيل التوازن الدولي كاملة، ولعل هذا ما يفسر «استكلاب» الطرف المتراجع بأدواته كلها في منع ذلك، من خلال إعاقة الحل السياسي الذي يعتبر أهم تجليات ميزان القوى الجديد في سورية حتى الآن.. ولكن المشكلة أن النظام، لا يرى في هذا التوازن إلا ما يدعم استمراره وبقاءه كما هو، بما يخالف طبيعة ومحتوى ومنطق التوازن الدولي الجديد، وحقيقة الأمر: أن الأصل في هذا التوازن، هو: انفتاح الأفق أمام الجماهير، وعودتها إلى الشارع، للدفاع عن مصالحها، وتقرير مصيرها بنفسها، بعد أن فقدت الثقة بالحركة السياسية الحاكمة والمحكومة، والعنوان النهائي لهذه الحركة الجماهيرية هو: الانتهاء من عصر احتكار السلطة والثروة.

إن ميزان القوى الدولي الجديد، لا يتوافق مع منطق اقتناص الفرص، لاستمرار القديم، فالتغيير جوهر هذا التوازن، ومحتواه، وغايته، لا بل أحد أدواته الأساسية، وخط الفصل في الاصطفاف بين القوى الصاعدة، والقوى المتراجعة بالنسبة لبلدان العالم الثالث يكمن في الموقف من هذه المسألة تحديداً!

ينبغي تقديم تنازلات من الأطراف كلها، كي يصل السوريون إلى توقيع الاتفاق السياسي لحل الأزمة السورية حلاً سياسياً برعاية دولية، وعندما يمتنع أحد من الأطراف أو كلاهما عن التنازل، ويدفع بذلك إلى عرقلة العملية التفاوضية، وبالتالي تأخير الوصول إلى الحل، فإنه عملياً يمتنع عن تقديم التنازلات للشعب السوري، أو بالأحرى يمتنع عن تقديم التنازلات في سبيل المصلحة الوطنية.

«البلاد تريد حلولاً سياسية»

ما هي المصلحة الوطنية حالياً؟ وما هو معيار الوطني وغير الوطني في اللحظة الحالية من عمر أزمتنا؟

■ **عشتار محمود**

إن محدد السلوك الوطني في سورية، هو: السعي لمنع وصول البلاد إلى نقطة اللاعودة، أي: إلى حالة الانهيار الشامل، التي تفتح على احتمالات التقسيم واستمرار الكارثة الإنسانية. وإن كانت هذه العتبة قد تم تجاوزها، وأصبحت وراءنا إلى حد بعيد، نتيجة ظرف توازن القوى الدولي الجديد، إلا أن المهمة لم تكتمل بالطبع، فسورية، وإن وصلت إلى حافة الهاوية، ولم تسقط بها دون رجعة، إلا أنها لا تزال بوضع هش جداً، يتطلب مساعي سورية وطنية جدية لوضع ركائز استقرار، تمنع النكوص. فما هي المهمات الوطنية الأساسية أمام الوطنيين السوريين؟

الحفاظ على خفض التصعيد وتمديده

أولاً: وبالطبع ينبغي أن تنتهي الكارثة الإنسانية السورية، أو يتوقف تمددها... فلا مزيد من المعارك التي تبتلع أعمار الناس، وتهدم استقرارهم الهش، وتجعلهم يسيرون في الأرض باحثين عن مأوى ومعيل. وبالتالي، فإن كل من يساهم في تعزيز وتثبيت ما تم الوصول إليه، من هدنٍ ومناطق خفض التصعيد، يساهم مساهمة وطنية فعالة، والعكس بالعكس، فكل من يحاول العودة عمّا أنجز، يلعب دوراً غير وطني، ويعادي مصلحة عموم السوريين. سواء كان هذا عبر الخروقات والتعديات، والهجوم والاعتداء، أو حتى رد الاعتداء بمستوى استفزازي أعلى، أو عبر التعامل مع أطراف الإرهاب ورفض الانفصال عنها.

إن العمل الوطني اليوم، يقتضي: تثبيت مناطق الهدن وتوسعيها، وتقليص مساحة المعارك لتقتصر على ما تبقى من مناطق الإرهاب، وعلى الأطراف التي ترفض الانفصال عنه تماماً. والأهم: عودة هذه المناطق لتتصل حيوياً مع محيطها، وليتمكن سكانها وأهلها من الخروج منها والعودة إليها، والاحتكاك بالمناطق السورية الأخرى، بما يتيح إنهاء حالة تقطيع أوصال البلاد عن بعضها البعض المنتشرة خلال سنوات الأزمة.

وإن كانت هذه العملية تؤدي إلى إيقاف العنف، وإتاحة الهدوء واستعادة وضع أكثر استقراراً وأقل «حربية»، فإن هذا لا يكفي بحد ذاته، وإن كان شرطاً لازماً وواحداً من أسس الاستقرار، إلا أنه غير كافٍ بمفرده.

الحل السياسي ضرورة وطنية

ثانياً: يجب أن يعقب إيقاف العنف، الوصول إلى الاتفاق السياسي، كضرورة وطنية، وفق القرارات الدولية التي ترسم خارطة طريق للمستقبل وتشكل ضمانة دولية، أي، تحديداً: القرار 2254. ولا يمكن أن يلعب أيُّ طرف من الأطراف دوراً وطنياً حقيقياً، طالما أنه يمانع الوصول إلى حل سياسي جدي للأزمة السورية... فلماذا هذا الربط بين الاثنين؟ ولماذا الحل السياسي يخدم المصلحة الوطنية؟

إن وصول السوريين فيما بينهم إلى اتفاق سياسي، بضمانات دولية، يعني إلزاماً لكل الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية، بعدم التدخل عسكرياً بالشأن السوري، ويعني إذعان الجميع لإنهاء المعركة. ويعني إعلاناً لإنهاء الجزء الأهم من تدويل الأزمة السورية، وعودة محددات حلها إلى شأن داخلي بين السوريين، وعبر جسم حكم جديد، ودستور جديد، وصولاً للانتخابات. فعملياً، تأخير الحل السياسي، يجعل الهدن والاتفاقات العسكرية هشة، ويتيح العودة إلى المعركة، ويتيح الجو للأطراف المتشددة بالعودة إلى دائرة العنف، بل يتيح للإرهاب العودة مجدداً كما حصل في العراق، عندما لم يكن القضاء على القاعدة عسكرياً، كافياً لمنع ظهور داعش لاحقاً، وبقيت بيئة العراق جاهزة لتوليد التطرف، طالما أن الاستقرار السياسي والاقتصادي الاجتماعي، لم ينجز في البلد المنكوب بعد الاحتلال الأمريكي.

إذاً الحل السياسي، هو، أولاً: ضمان تثبيت وقف العنف، وضمان القضاء فعلياً على الإرهاب، وضمان خروج القوات الأجنبية كلها من سورية.

وكذلك فإن الاتفاق السياسي، هو ضمانة استعادة الوحدة الوطنية، حيث لا يمكن تجاهل ضرورة رأب الصدع الوطني السوري، وترميم حالة الانقسام الفعلية، التي حصلت على المستوى الوطني خلال سنوات الأزمة. وهذا لا يمكن أن يتم دون تغييرات كبرى، تتطلب تنازلات للوصول إلى شكل حكم جديد مشترك، وقائم على التوافق، وقادر على أن يشكل ضمانة وثقة للسوريين جميعهم ومن الأطراف والمكونات السياسية كلها، ومرعي بالإجماع والقرارات الدولية.

فعلى سبيل المثال: لا يمكن في الظرف الحالي، ودون الوصول إلى اتفاق سياسي بضمانات دولية، أن يعود السوريون جميعهم إلى بلادهم، ومناطقهم، بغياب عامل الثقة، وبالتجربة المرّة لعمليات التغييب القسري، التي مارستها الأطراف كلها، والتي تتحول إلى واحدة من أهم الجروح الوطنية، وإذا لم تدمل، فإنها تمهد لانفجار لاحق، وهذا واحد فقط من تفاصيل إعادة بناء الثقة، يضاف إليه مسائل التعويض وجبر الضرر واستعادة الكرامات.

في هذه اللحظة من عمر الأزمة السورية، يتحدد الموقف والدور الوطني لهذه القوى أو تلك، بناء على موقفها من وقف العنف كشرط أولي ضروري، أي: من مسألة الحفاظ على مستوى خفض التصعيد الحالي، وبناءً على موقفها من الإرهاب وعلاقتها به. هذا أولاً، أما ثانياً: فإن موقف هذه القوى أو تلك من الحل السياسي، ومن المسعى باتجاه الوصول إلى اتفاق سياسي نهائي بين السوريين... فعمليات المنع والتعطيل والتأخير والتذرع والاشتراط كلها، هي عمليات تؤخر الوصول إلى مرحلة سياسية جديدة، تلزم الأطراف الدولية بوقف أشكال التدخل العسكري والسياسي المباشر كلها في سورية، وتسمح بتأمين ظروف استعادة الوحدة الوطنية السورية، عبر استعادة الثقة بين الأطراف التي قدمت تنازلات متبادلة للوصول إلى توافق انتقالي مؤقت، يفضي إلى دستور وانتخابات قد تكون الانتخابات الحقيقية السورية الأولى منذ خمسة عقود...

جميل: هيئة التفاوض لم تتخذ قراراً بعد بشأن مؤتمر الحوار الوطني..

استضافت قناة «روسيا اليوم»، يوم الخميس، 2017/11/28، رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د. قدري جميل، للحديث حول مؤتمر «سوتشي»، وموقف «هيئة التفاوض» منه، وفيما يلي نعرض ما تقدم به..

التريث حول «الحوار الوطني» سيد الموقف

حول موقف «هيئة التفاوض» من مؤتمر «الحوار الوطني السوري»، أكّد جميل: «حسب معلوماتي ليس هنالك قرار في «هيئة التفاوض» باتجاه رفض الحضور، هنالك اتفاق لدى الوفد على أن يجري اتخاذ القرارات بالتوافق». وتابع جميل: «عاد أعضاء الوفد من الرياض، وأنا تحدثت معهم بشكل واضح وصريح، وقالوا أنه لم يتخذ أي قرار حتى هذه اللحظة لا بالقبول ولا بالرفض، وإنما القرار كان هو التريث بانتظار استجلاء الوضع، والاتصال مع كل الجهات بما فيها الروسية لمعرفة التفاصيل، أي أن التريث هو سيد الموقف الآن لدى «هيئة التفاوض»، لذلك فإن تصريحات السيد يحيى العريضي لا تعبر عن رأي الوفد، ربما تعبر عن رأي بعض الأطراف في الوفد، ولكن هو كمتحدث باسم الوفد من المفروض أن يعبر عن الموقف الرسمي للوفد». مضيفاً: «أعتقد أننا عملنا طويلاً من أجل تشكيل وفد واحد للمعارضة السورية، وهذا الوفد ما زال حتى الآن غضّ العود، ويجب الحفاظ على وحدته، لذلك فإن تصريحات من هذا النوع لا تساهم في تعزيز وحدته، ولا تسمح له بأن يقوى ويتطور حتى يلعب الدور المطلوب منه لإنهاء الأزمة السورية».

«الحوار الوطني» داعم سياسي لجنيف

وأوضح جميل في معرض حديثه: «إن الغريب في الموضوع أنه خلال الـ 48 ساعة الماضية وكأن هنالك أحد قد «كبس الزر»، وهذا الزر خلق عشرات البيانات المناهضة لاجتماع الحوار الوطني في «سوتشي» المفترض، وما يظهر أن هنالك قوى دولية وإقليمية تريد إطالة الأزمة السورية، واجتماع الحوار الوطني كما صرّح العديد من القائمين عليه، وخاصة الطرف الروسي، مطلوب منه أن يلعب دور في تعزيز مسار جنيف. تعلمون أن مسار أستانا عندما بدأ أيضاً جرى عليه هجوم عنيف، وقيل أنه بديل لمسار جنيف، ولكن كما تبين فيما بعد أنه كان داعم لمسار جنيف، وأنه حلّ العديد من الأمور التي كانت تعرقل مسيرة جنيف، فإذا افترضنا أن مسار أستانا هو داعم عسكري لمسيرة جنيف، فإن مؤتمر الحوار الوطني المفروض أن يكون داعم سياسي لمسيرة جنيف».

وأوضح جميل: «موضوع الحوار الوطني لا يقتصر على ثلاثين أو أربعين مفاوض جالسين في جنيف، وإنما يجب توسيع مشاركة السوريين في الحوار الوطني حول جميع القضايا، لذلك «سوتشي» كما صرح الجانب الروسي على لسان مسؤوليه، مدعو لدعم جنيف وهو ليس منافس لجنيف، ولا يجب وضع القضية بالشكل «سوتشي» أو جنيف، وإنما يجب وضع القضية «سوتشي» وجنيف بجانب بعضهما البعض».

الشروط المسبقة أنتجت الذريعة

وفيما يخص الشروط المسبقة، أكّد جميل: « أعتقد أن الموقف الروسي معروف، والأحاديث الأخيرة حول مسألة الرئيس السوري بشار الأسد، المقصود منها إيضاح عدم جدوى الشروط المسبقة التي أفشلت جولة جنيف الثامنة الماضية. وما حرّرنا نحن منه في اجتماع الرياض الموسع الذي شاركنا فيه بشكل مخفض حول الشروط المسبقة حدث. لولا الشروط المسبقة لم يكن لوفد الحكومة السورية أن يجد الذريعة لعدم المشاركة النشيطة في مفاوضات جنيف، وكما تعلمون الذريعة هي السبب الغير حقيقي، لذلك المطلوب اليوم عدم وضع شروط مسبقة، وعند بدء المفاوضات ليس هنالك أي مانع لبحث أية قضية، لأنه في النهاية منع بحث أي قضية أيضاً هو شرط مسبق، لذلك الحديث عن الشروط المسبقة المقصود فيه ما قبل بدء المفاوضات، ولكن بعد بدء المفاوضات يمكن فتح الملفات كلها، ويمكن للجميع أن يتحدثوا بما يريدون من أجل الوصول إلى التوافق والتفاهم».

دليقان: اتخاذ مواقف متعجلة من «سوتشي» أمر غير حكيم

أجرت كل من قناتي «الغد العربي» و«سكاي نيوز»، خلال الأسبوع الفائت حواراً مع عضو منصة موسكو، وعضو وفد المعارضة السورية إلى جنيف، مهند دليقان، للحديث حول المستجدات السياسية الأخيرة بما يخص الحل السياسي للأزمة، ومؤتمر «سوتشي»، نعرض فيما يلي أبرز ما حملته هذه الحوارات من ردود..

لم توجه دعوات رسمية لـ«سوتشي»..

حول «سوتشي» والمواقف التي ظهرت من الأطراف حتى اللحظة، أوضح دليقان: «أنه كان هنالك اجتماع عام لهيئة التفاوض لنقاش هذه المسألة بالذات، وكان هنالك مواقف أولية متباينة من الأقصى إلى الأقصى ولكن جرى توافق على أن اتخاذ موقف متعجل من هذه القضية لا يعد أمراً حكيماً، استذكاراً لمواقف سابقة سواء بيان جنيف أو أستانا أو حتى قرار 2254 التي رفضته بعض الجهات المعارضة بشكل متسرع في اللحظات الأولى من ظهوره ثم عادت لتوافق عليه، ولذلك جرى توافق عملياً أنه من الواجب أن يكون القرار حكيماً ورزيناً على أساس معطيات كافية وضمن هذه العملية ينبغي التواصل مع رعاة هذه المؤتمر، وبشكل خاص الراعي الأساسي الروسي، للاستفهام منه، ولمعرفة المعطيات أكثر عن هذا المؤتمر، وبالتالي بعد ذلك يتخذ قرار واضح». وتابع: «بالنسبة للذين تسرعوا بعملية الرفض منذ البداية، يمكن أن أصنفهم بين خانتين أساسيتين؛ فهنالك مواقف رفض لا تنبع عملياً من نوايا سيئة، بل من عواطف محددة أو مشاعر محددة. ولكن ما يلاحظ من خلال الحملة المركزة التي جرت خلال الأيام القليلة الماضية، أن هناك من مواقفه ليست مواقف فردية جرت من هنا أو هناك وإنما هناك موجة من عمليات الرفض توحي وكأن هنالك مركز قرار ما اتخذ هذا القرار»...«الآن تجري عمليات مسبقة لهذا المؤتمر، نحن ندعوا الجميع إلى التريث واتخاذ مواقف عاقلة والاستفهام بشكل أفضل عن هذا المؤتمر، لأنه فعلياً حتى هذه اللحظة لم توجه دعوات رسمية لأحد وأنا مسؤول عن كلامي، مازال الكلام هو كلاماً سياسياً عاماً في الإعلام، وجدول الأعمال غير محدد، والمكان غير محدد بشكل نهائي والمدعوون غير محددون بشكل نهائي. وبالتالي من غير المفهوم عمليات الرفض المتسرعة لهذا المؤتمر».

لا حل إلا عبر الحوار

وبما يتعلق بتصريحات بوغدانوف حول «سوتشي» قال دليقان: «ما فهمته من التصريحات حول مسألة الرئيس السوري أنها لن تكون موضع نقاش في هذا المؤتمر، لأن غايته هي تعزيز وتدعيم مؤتمر جنيف، لأنه فعلياً واحدة من الاشكالات الأساسية التي تعيق التقدم الجدّي في مسار جنيف هي هذه المسألة، طرح شروط مسبقة واتخاذها كذرائع من جهة، وتراشق الاتهامات من الطرفين بشروط وشروط مسبقة والمحصلة النهائية أن المفاوضات المباشرة لم تعقد حتى هذه اللحظة، وبالتالي يبدو أن هناك محاولة لنزع فتيل هذه المسألة من خلال الدخول إلى مسألة الحوار الوطني والاستباق على هذه المسألة».

لا يمكن إنكار وجود معارضة حقيقية

وبالحديث حول وجود معارضة حقيقة في الداخل السوري، أكّد دليقان: «هنالك معارضة في سورية، وأساس مفهوم المعارضة الجدّية يفترض أن لا تكون بشكل دائم خارج البلاد، وتلقي البيانات السياسية من خارج البلاد. المعارضة هي فعل جدّي على الأرض، لا أقول أن هنالك مستوى حريات سياسية حقيقي في سورية كما هو مطلوب، على العكس هناك مستوى حريات سياسية متدني جداً بالمعنى التاريخي، ولكن مع ذلك القوى الجدّية كانت تجد لنفسها المخارج والطرق لكي تمارس عملها مع الناس ابتداءً من المستويات المطلبية وصولاً إلى المستويات السياسية، وبالتالي المعارضة موجودة بالمعنى التاريخي في سورية ولم تغب يوماً عن التواجد في سورية والصورة المقدمة عن سورية، وكأنها صندوقاً أسود يشبه كوريا الشمالية هو جزء من «بروباغندا» إعلامية، لأن هنالك قوى جدّية لا يمكن إنكار نضالاتها».

طوابير لتسجيل الطلاب في العراء والطين!

«هون مو توزيع خبز ولا غاز ولا معونات.. هي جامعة دمشق.. هي زحمة الطلاب للتسجيل.. بقينا من الصبح واقفين ع رجلينا وملطوعين بهالبرد.. مننزل من آخر الدنيا كرمال التسجيل وبيضيع وقتنا عالفاضي لا منسجل ولا شي ..»

■ نوار الدمشقي

هذه عبارة منقولة عن لسان إحدى طالبات كلية الآداب قسم اللغة الإنكليزية، مرفقة ببعض الصور عن حالة الازدحام الكبير على كوة التسجيل الوحيدة المخصصة لطلاب هذا القسم، ناجحون وراسبون، موازٍ وعام، وهؤلاء بالآلاف.

مشكلة مركبة!

التسجيل للطلاب حددت اعتباراً من 2017/12/19 ولغاية 2018/1/4، وقد تزامنت هذه الفترة المحددة مع أعياد عيد الميلاد ورأس السنة، ما يعني أن أيام التسجيل الفعلية المتبقية أمام الطلاب للتسجيل هي 9 أيام فقط، وهي من كل بد لا تكفي لاستكمال عمليات التسجيل لأكثر من 3500 طالب وطالبة.

المشكلة لم تقتصر على الفترة الزمنية المحدودة والضيقة، بل أن هؤلاء الطلاب كلهم خصصت لهم كوة واحدة للتسجيل، وموظفة واحدة فقط لاستلام واستكمال الأضابير، ما يعني: مسؤولية وعبئاً كبيراً على هذه الموظفة، على الرغم من أن ذلك ليس مبرراً من أجل سوء تعاملها مع الطلاب، حسب ما نقل عن بعض الطلاب، ناهيك عن أن هذه الكوة مفتوحة على الحديقة الخارجية للكلية، ما يعني أن الطلاب وطوابير انتظارهم كائنة بالعراء والطين.

صيانة في غير وقتها؟

السبب الرئيس الآخر، أن فترة التسجيل السنوية تزامنت مع عمليات الصيانة والإصلاح لقسم شؤون الطلاب في الكلية، وهو أمر لم يجدوا له أي مبرر، فمن المعروف، المفروض تأجيل عمليات الصيانة لما بعد عمليات التسجيل، أو إنهائها قبل بدء التسجيل، حيث كانت لهذه الصيانة تداعيات سلبية إضافية على الطلاب، سواء على مستوى أعداد الموظفين، أو على مستوى أضابير الطلاب، أو على مستوى شبكة الحاسوب وأدائها.

وقد اشتكى العديد من الطلاب والطالبات من مشكلة البحث عن أضابيرهم، كما من مشكلة شبكة الحاسوب، وضغط العمل على جهاز واحد مخصص للتسجيل، بسبب الصيانة ونقل الأضابير وغيرها من المشاكل المتعلقة بالمكان الحالي المعتمد للتسجيل.

طوابير عديدة!

واقع الحال يقول: أنه ومنذ تاريخ 12/19 طوابير انتظار الطلاب على كوة التسجيل الوحيدة المتاحة، فرضت على هؤلاء المزيد من الأعباء، ليس على مستوى عامل الزمن المهدور فقط، بل إن الكثيرين منهم يضطرون للمعاودة في اليوم التالي عسى أن يتمكنوا من التسجيل في ظل الازدحام الكبير، وهكذا.. العبء الإضافي بالنسبة للطلاب، يتجلى بالطوابير الأخرى المرتبطة بتسديد الرسوم السنوية، سواء في المصرف العقاري بالنسبة لطلاب الموازي أو بصندوق الكلية للتعليم العام، والعودة مرة أخرى إلى الطابور من أجل ختم البطاقة، ما يعني أن كل طالب وطالبة سيضطر للوقوف في طوابير الانتظار ثلاث مرات على أقل تقدير، ولكم أن تتخيلوا مقدار التعب والعناء عليهم، ليتبعها أحياناً سوء سلوك أو تصرف من قبل بعض الموظفين.

مطالب طلابية

وبالتالي ستكون هناك أعداد كبيرة من هؤلاء غير مسجلين مع نهاية المدة المحددة.

وقد تمحورت مطالب الطلبة على النقاط التالية:

تمديد مدة التسجيل المحددة، وذلك للتعويض عن أيام العطلة، وبما يؤمن تسجيل الطلاب كافةً ثانياً.

تخصيص كوّات إضافية للتسجيل مع أجهزة الحاسوب اللازمة لذلك.

توجيه الموظفين والموظفات من أجل تحسين تعاملهم مع الطلاب خلال عمليات التسجيل أو سواها، فالطلاب ومصالحهم أمانة في أعناق هؤلاء أولاً وآخراً.

أخيراً البحث بشكل جدي عن التخفيف من أعداد طوابير الانتظار السنوية أثناء عمليات التسجيل.

تصفيق وأدعية والسبب «خليوي الفقراء!

في أحد المؤتمرات النقابية، ومن ضمن جدول أعمال المؤتمر، تحدث أحد المسؤولين، من ضمن كلمته «التوجيهية» للمؤتمرين الحاضرين: شارحاً الوضع الصعب الذي تعيشه البلد اقتصادياً، ومبرراً توجه «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وأن الدولة غير قادرة على توظيف المواطنين كلهم، ويجب البحث عن وسائل أخرى للحياة المعيشية، سواء كانت أعمالاً فردية أو قطاعاً خاصاً، والابتعاد عن الحياة الاستهلاكية التي أصبحت تبتلع معظم دخل المواطن.!

■ محمد سلوم

وكمن تذكر شيئاً مهماً قال: «تصوروا البارحة دخلت صبية في مقتبل العمر إلى مكتبي، طالبة مساعدتها في تأمين عقد ثلاثة أشهر في إحدى مؤسسات الدولة» «رفع جهازه الخليوي» واستطرد قائلاً: «والله حاملة جهاز خليوي أغلى من جهازي»، واشتعلت قاعة المؤتمر بالتصفيق!!!

صعقني ذلك التصفيق، التفت يميناً ويساراً وتساءلت:

من أجل ماذا تصفقون؟

أنتم بأنفسكم منذ دقائق قليلة كنتم تشكون بؤسكم، والفارق الكبير بين أجوركم ومتطلبات حياتكم وحياة عائلاتكم للمسؤول نفسه!.

لقد استفزني ذلك التصفيق ولم أعتبره عادياً، بالرغم من أني اعتبرت كلام ذلك المسؤول قد يحدث، لولا تكراره بالفترة الزمنية نفسها!.

ثقافة مرحلة

من خلال جولاتي المتكررة على دوائر الدولة للحصول على معلومة، أو شرح لبعض المشاكل التي كنت أحاول الإضاءة عليها كمراسل لجريدة قاسيون، أصبح هناك بعض القبول والود من البعض، ممن نلتقي بهم من مدراء ورؤساء أقسام وغيرهم، وأصبحت السكرتيرة تدخلنا دون انتظار، ولفت نظري أحدهم بتواضعه والتغني بفقر عائلته، وكيف يعتبر ذلك الفقر تاجاً على رأسه، وبالرغم من أنه درس في الجامعة، وتخرج برتبة علمية مميزة، قال بتواضع: «أنا أربي بقرة ودجاجات، وقبل أن آتي إلى عملي أقوم بكل ما يتطلب ذلك من رعاية «.

كبر في عيني وخاصة عندما نصحني أحد الرفاق، الذي يعرفه جيداً، بأن أعطيه جريدة قاسيون دائماً «لأنه تقدمي»...

في أحد الأيام شكت لي عائلة فقيرة، من منطقة ذلك المسؤول نفسها، عن ضيق حالها، وقلة حيلتها في تأمين متطلبات أولادها، وطلبوا مني أن أساعدهم في تأمين عقد «مستخدمة» للزوجة، خاصة، وأن الحكومة قد بدأت بتدشين مشفى جديد في تلك المنطقة، وبحاجه إلى عمال وموظفين ومستخدمين وغيرهم...

تذكرت ذلك المسؤول، وقلت في نفسي «وجدتها».

قصدته وأدخلتني السكرتيرة كالعادة دون انتظار.

رحب بي كالعادة، وقلت له: هذه المرة «قاصدك بخدمة»، فقال لي تفضل، شرحت له وضع تلك العائلة من منطقته «وللتأثير في مشاعره» تغنيت بواقع فقرهم، وشرحت له كيف من الممكن لـ عقد «مستخدمة» كهذا أن يساعد تلك العائلة من الفقر والعوز...

قاطعني «وهو يقلب أضابير على الطاولة» قائلاً: «بتعرف كم خليوي في البيت»؟؟

خرجت من مكتبه دون أن أنهي الزيارة، بعد أن «أفحمني» في الإجابة عن سؤال يتردد في ذهني: ما سبب وأين يكمن بؤس الفقراء؟؟

وهنا صرخت: «وجدتها»، دون الاعتذار من أرخميدس، وعرفت سر بؤس الفقراء، هم أنفسهم، بسلوكيتهم وامتلاكهم أجهزة خليوي حديثه!!

ثم تساءلت: ما دام الفقراء يشكلون معظم عدد سكان العالم، وإذا ما اتخذوا قراراً بعدم امتلاك أجهزة الخليوي، ماذا ستفعل تلك الشركات؟

استحضار التاريخ

في الوقت نفسه استحضرت ذاكرتي قصة عن جدي، كان والدي

والجيران يكررونها دائماً:

كانت طرطوس في تلك الفترة من الأربعينات، مقسمة بين إقطاعيي المحافظة «بيت بشور- بيت الحامد- بيت الميقاتي- بيت رسلان- ....» ولكل منهم فلاحوه وأتباعه والأهم «زلمه»...

أحد الوجهاء في المنطقة دعا بعض الوجهاء ومن يعرفهم لوليمة بمناسبة دينية، وكان جدي من المدعوين، وأقاموا صلاة الجماعة، وفي نهاية الصلاة طلب الإمام من صاحب الدعوة إن كان يريد الدعاء لأحد يخصه كما تجري العادة.

فقال له: «ادعُ يا سيدي للآغا الفلاني الله يزيد مقامه ويعلي شأنه» فدعا له الشيخ...

فتقدم «زلمة» آغا آخر، وقبّل يد الإمام حانياً ظهره طالباً الدعاء للآغا الفلاني، فدعا له الشيخ..

وأصبح كل «زلمة» آغا يكرر العمل نفسه بطلب الدعاء لسيده..

لم يتمالك جدي أعصابه، فقام حانياً ظهره، مقبلاً يد الشيخ قائلاً: «يا سيدي... ادعو الله أن يخفينا نحن الفقراء عن وجه الأرض، من أجل سعادة هؤلاء الأفندية والآغوات»...

وكأن الشيخ ضاق ذرعاً من هؤلاء الفقراء «زلم» الاقطاع، ووجد في طلب جدي متنفساً لغضبه، قائلاً: «ولك يا ابني، لنفترض الله استجاب لدعوتي، وهفاكم انتو الفقراء عن وجه الدني، هدول الآغوية والأفندية على مين بدهم يعملوا آغوية وأفندية»؟؟

وزارة الزراعة.. تعميمٌ في الزمن الضائع..!؟

يقول المثل الشعبي: أجت الحزينة لتفرح ما لقت لها مطرح، وهذا المثل ينطبق على المهجرين السوريين من مناطق التوتر والحرب، وحالياً ينطبق على أهالي دير الزور من العاملين في دوائر الدولة ومنها وزارة الزراعة.

■ مراسل قاسيون

فلم تنفع استغاثات الأهالي وأسرهم، ولا مطالبات بعض أعضاء مجلس الشعب، والمسؤولين بإعادة النظر مؤقتاً بقرار رئاسة مجلس الوزراء بإعادتهم إلى محافظتهم.

تعميم سريع

أصدر وزير الزراعة تعميماً برقم 9/1/1076 وتاريخ 2017/12/27 إلى مديريات الزراعة والدوائر التابعة للوزارة، وينص على ما يلي: إشارةً لتعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/12639 تاريخ 2017/10/26 ونظراً لتحسن الأوضاع الأمنية في محافظة دير الزور، يطلب إليكم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة العاملين كافة لدى مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي في دير الزور، الذين وضعوا أنفسهم تحت تصرفكم، في المحافظات كافة، إلى أماكن عملهم، في محافظة دير الزور في 2017/12/31 يعتبر تسييرهم منتهياً حكماً اعتباراً من هذا التاريخ، وكل من لم يلتحق بعمله بتاريخ 2018/1/3 سيتخذ بحقه الإجراءات القانونية.

للاطلاع والتنفيذ.

تعميم رئاسة مجلس الوزراء، إلى الوزرات كلها، سبق أن تناولته وسائل الإعلام المختلفة عدة مرات، ومنها قاسيون، وهذا التعميم اتخذ مباشرةً بعد فك الحصار عن أحياء دير الزور المحاصرة «الجورة والقصور» واستكمال دحر داعش لاحقاً في بقية الأحياء وريف دير الزور الغربي والشرقي، ومدينتي الميادين والبوكمال وريفيهما على الضفة الجنوبية اليمنى من نهر الفرات «الشامية» وما زال الريف الشمالي على الضفة اليسرى من النهر تحت سيطرة الفاشيين التكفيريين الدواعش.

التعميم السابق لم يأخذ بعين الاعتبار ظروف الأزمة وأمن المناطق، والدليل أنه اتخذ مباشرةً، ولم تكن الظروف الأمنية قد تحسنت، والتبرير الذي سيق لإعادة الحياة الطبيعية في المحافظة كان واهياً. لم يأخذ ظروف المهجرين الذين فقدوا منازلهم وأثاثهم وممتلكاتهم، وحتى دوائر الدولة ومدارسها ومقومات الحياة الأخرى الخدمية.!

تحسن الظروف الأمنية!؟

تعميم وزير الزراعة الجديد، جاء استكمالاً وتنفيذاً لتعميم رئاسة مجلس الوزراء، ورغم مضي أكثر من ثلاثة أشهر على دحر داعش في المناطق المذكورة في المحافظة، إلاّ أن الأمور لم تتغير كثيراً.

فالأحياء المدمرة، لا توجد فيها منازل للسكن، والمنازل التي تدميرها جزئياً، لا يستطيع الأهالي ترميمها، لأسباب عدة، فليس لديهم ما يكفيهم للمعيشة في ظروف الغلاء المستعر للمواد الغذائية، ومن يتوفر لديه جزء بسيط، فلا تتوفر مواد البناء اللازمة للترميم، ولا المهنيين والأيدي العاملة اللازمة لذلك.. والشيء الذي يثير الاستهجان، أن حيثيات التعميم تؤكد «نظراً لتحسن الظروف الأمنية» بينما الوقائع على الأرض تؤكد: أن المدينة ما زالت مدينة أشباح، وحتى من يريد الدخول إليها، فعناصر الحواجز يسمحون له على مسؤوليته فقط، والشوارع والمنازل غير آمنة، فبعضها ما زال ملغماً لم يُطهر، وبعضها آيل إلى السقوط في أية لحظة لأنه لم تجر دراسات وتقييمات هندسية لها!

الظروف الخدمية شبه معدومة من حيث الكهرباء والماء والصرف الصحي والأنقاض ما زالت كما هي ولا وجود لوسائل مواصلات وغيرها فكيف يمكن للعامل وأسرته السكن والإقامة

الظروف الخدمية

ولعل الأهم أيضاً، أن الظروف الخدمية شبه معدومة من حيث الكهرباء والماء والصرف الصحي، والأنقاض ما زالت كما هي، ولا وجود لوسائل مواصلات وغيرها، فكيف يمكن للعامل وأسرته السكن والإقامة فيها، وهذا مستحيل، وبالتالي عليه أن يستأجر في حيي الجورة والقصور، وقد عادت بعض الأسر القادرة، وأدى ذلك إلى ارتفاع وتضاعف آجارات العقارات فيهما، ومن لديه طلاب في المدارس، سيضطر لترك أسرته في منطقة تهجيره ريثما ينتهي العام الدراسي، لأن قدرة المدارس الموجودة في الحيين على الاستيعاب محدودة، وهذا سيشكل عبئاً مادياً مضاعفاً على العامل وأسرته وحياتهم ومعيشتهم! ناهيك أن تكاليف الانتقال من دمشق إلى دير الزور، تكلف ما لا يقل عن 10 آلاف عن الشخص الواحد، فلو كانت الأسرة وسطياً كما الأسرة السورية مؤلفة من 5 أفراد فهذا يعني 50 ألف ليرة سورية فقط لا غير.. فهل تستطيع الحكومة عبر وزاراتها ومديرياتها، تأمين السكن وتغطية أجور النقل، أو تأمين وسائل للنقل مجاناً.؟

وأخيراً التعميم والوزارة ومجلس الوزراء يضعون العاملين في مديرية زراعة دير الزور وبقية العاملين في الدولة أمام خيارين: إما الرضوخ والعودة، علماً أن أهالي دير الزور يرغبون في العودة بأسرع ما يمكن، وإما ستتخذ بحقه الإجراءات القانونية بلهجة تهديد ووعيد، و«يضعون الفأس فوق الرأس» أي: إما يفصل من عمله أو يعتبر بحكم المستقيل، وبالتالي يفقد راتبه الذي في الأصل لا يكفي أسبوعاً من الشهر.. وأمران كلاهما مرّ..

في لبنان 60 عائلة لاجئة تحت جنح الظلام والمطر!

فوجئ اللاجئون السوريين في مخيم الدَّلهميَّة في البقاع – قرب مدينة زحلة ومعروف برقم 027 – بعد منتصف ليل الأحد 24 كانون الأول 2017 «صباح الاثنين» باقتحام جهات أمنية لبنانية لمخيمهم، طالبين منهم إخلاءه فوراً.

■ مراسل قاسيون

ولم تُجد نفعاً توسلات العائلات التي قوامها نحو 300 إنسان بتأجيلهم أو إمهالهم ريثما يجدوا مأوى بديلاً، فاضطروا إلى الانصياع وترك المخيم على عجل.

إلى مغاطس الطين

لم يستقبلهم في البداية سوى طين الشوارع المحيطة بالمخيم، والتي هي مثل أرض مخيمهم، وعرة ومظلمة وغير مأهولة بغيرهم، وقد تحولت بفعل المطر إلى مغاطس طينية خطرة، حتى أن بعض الأطفال وكبار السن تعرضوا لجروح ورضوض بسبب انزلاق أرجلهم على الطين، كما تعرضت امرأة لجرح كبير في رأسها نتيجة سقوط عمود الخيمة عليها، وهي تحاول أن تفكّها، إذ أن الملكية الوحيدة لهؤلاء اللاجئين هي خيمهم وقليل من التبرعات كالأغطية والملابس والأغذية والأدوية.

ومع ذلك لم يسعفهم الوقت والخوف والبرد لأخذ معظم هذه «الثروة» معهم فتركوها حيث هي مع خرائب المخيم.

المأوى هنغار للدجاج!

أما ثاني مستقبليهم بعد طين الشوارع، فقد كان هنغار تربية الدجاج القريب من المخيم، والذي أمضوا تلك الليلة تحت سقفه ريثما استطاع جزء منهم الانتقال في الصباح، ليلجؤوا مؤقتاً إلى أقارب لهم في مناطق، أو مخيمات أخرى.

أما الجزء الأكبر الباقي «نحو 40 عائلة حتى ساعة إعداد هذا الخبر» فما زالوا في هنغار الدجاج طيلة الوقت، باستثناء ليلة البارحة فقط «الاثنين» حيث استطاعت إحدى المنظمات الخيرية تأمين منامة مؤقتة لهم في إحدى المدارس، ليعودوا باقي النهار إلى حظيرة الدجاج التي لا يمانع مالكها فكرة تأجيرهم المكان، لكن مقابل مبلغ من المال يعجزون عن دفعه! وحتى وهم في الهنغار تعرّضوا أيضاً إلى إنذار جديد لكي يرحلوا منه أيضاً!

ذرائع أمنية وابتزاز!

كانت الجهات الرسمية اللبنانية، قد قامت سابقاً بتقسيم المخيم إلى جزأين، وأزالت بالفعل الجزء الأقرب منهما إلى مطار الرياق العسكري «لأسباب أمنية» إذ يبعد المخيم عن المطار نحو 7 كم، وتم آنذاك الإبقاء على الجزء الثاني «لأنه لا يشكل خطراً»، ومنذ نحو الشهر تلقّى الجزء الباقي من المخيم إنذاراً بالإخلاء، وللأسباب «الأمنية» نفسها، كما قيل لهم.

ولم تقدم الجهة التي أنذرتهم ولا أية جهة رسمية أو غير رسمية، ولا جهة محلية أو أممية، أي مأوى بديل، فتركت هذه المهمة للاجئين أنفسهم، والذين أخذ قلقهم من إعادة التشريد يتزايد يوماً بعد يوم، وهم يجرِّبون مساعيهم المتواضعة لإيجاد بديل يأويهم، إذ لم يتركوا جهة رسمية بلدية أو إغاثية يعرفونها إلا وطرقوا بابها، عسى أن تؤمن لهم مأوى بديلاً، لكن دون جدوى، إذ كانت تتم مطالبتهم بإحضار الكثير من الموافقات من عدة جهات أمنية وبلدية ومن ملاك الأراضي... ويتعرضون في محاولاتهم للحصول عليها إما إلى الرفض أو التجاهل، فضلاً عن الابتزاز طلباً للرشاوى.

الاستثمار في المعاناة!

في إطار أعمّ، يذكر بأنه في الشهور الأخيرة الماضية لوحظ بشكل بارز: أنّ كثيراً من المنظمات غير الحكومية NGOs ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالإغاثة وشؤون اللاجئين «مثل: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR» والتي ما زالت الهيمنة الأمريكية عليها، كما على باقي هيئات الأمم المتحدة، سارية المفعول حتى الآن رغم تغير ميزان القوى الدولي- قد قلصت بشكل كبير تمويل ودعم برامجها الإغاثية للاجئين السوريين، وخاصة في بلدان الجوار، إذ يبدو أنّ الاستثمار السياسي في معاناتهم صار أقل جدوى في الآونة الأخيرة، مع تقدُّم مسارات الحل السياسي، الذي لا بديل عنه كحل وحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري عموماً، وضمناً العودة الكريمة للاجئين والنازحين في الخارج والداخل.

2017 عام تردٍ معيشي مستمر....

نستقبل عام 2018 وفي جعبتنا الكثير من أحمال عام 2017 وما قبله، من هموم معيشية وقضايا خدمية ومطلبية وحياتية يومية، ينوء بحملها السوريون.
اعتباراً من القضايا المطلبية والخدمية العامة، مروراً بآثار الحرب والأزمة وتداعياتها، وليس انتهاءً بالتحركات الشعبية المستمرة في بعض المناطق والبلدات، تستعرض قاسيون بعضاً من العناوين التي رصدت خلالها الكثير من القضايا والظواهر ومعاناة المواطنين على الصعد والمستويات كافة خلال عام 2017.

السوريون على وجبة واحدة غير مشبعة!! العدد 803

أن تأكل دون أن تشبع، وأن تكتفي بوجبة واحدة في اليوم، وأن توفر وجبتك ككبير من أجل أن يأكل الصغير، هو ما أصبح عليه حال السوريين اليوم... أما كيف للأسرة السورية أن تؤمن حياتها ومعيشتها، في ظل هذا الفارق الشاسع بين متوسط الدخل، وبين تكاليف المعيشة الضرورية، فهو أمر غائب تماماً عن السياسات الحكومية الليبرالية المتبعة، والتي كانت السبب الأساس في خلق هذه الفجوة وتوسيعها، عبر المزيد من المحاباة لأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الدخول..

السباحة ممنوعة في اللاذقية! العدد 805

لعلّه من النادر في العالم وجود مدينة ساحلية على شاطئ البحر، لا يتمكّن مواطنوها من السباحة على بعض مناطق شاطئها، إنها مدينة اللاذقية، بكلّ أسف... إزاء هذا الواقع المُرّ، لم يتبقَّ للراغب من سكان اللاذقية وضيوفها من خيار للسباحة إلا سحب قرض للدخول إلى المسابح الخاصة، يكفيه لأيام قليلة، أو إعمال ملكة التخيّل الساحرة، وإقناع نفسه بأنه يسبح في المياه الزرقاء الصافية في مجمّع «روتانا» السياحي، أو السباق للظفر بعدة أمتار قرب مصبّ مجرور الصرف «غير الصحّي» بمحاذاة مشروع غرب منتجع الشاطئ الأزرق.

تأخير العودة جمر تحت الرماد العدد 820

.. كثر الحديث الرسمي عن تأهيل الكثير من هذه البلدات والقرى منذ استعادة السيطرة عليها تباعاً.. إلّا أنّ ذلك لم يكن كافياً من أجل السماح بعودة الأهالي إلى بعض هذه البلدات، أو السماح للبعض منهم بذلك، فيما حُرِم آخرون منه... على ذلك فإن كل إعاقة أو عرقلة تحول دون عودة الأهالي إلى بيوتهم، تصب باتجاه استمرار تداعيات الحرب والأزمة، وتطيل من عمرها، ويفرغ المصالحات، والهدن من محتواها، وكل طرح يصب في هذا الاتجاه، تحت أية يافطة أو عنوان أو ذريعة، في ظل التغييب القسري للأهالي عن أرضهم وممتلكاتهم وحقوقهم، لا يخدم إلا مصلحة معرقلي الحلول المنشودة والمستدامة، بمختلف تموضعاتهم ومواقفهم، على حساب مصلحة الأهالي والوطن بالنتيجة، ولن يكون إلا جمراً جديداً تحت الرماد، لن يلبث إلا أن يشتعل مجدداً.

حرجلة: مركز إيواء وتكسب وفساد العدد 8216

.. مركز الإيواء بالحرجلة هو أحد هذه المراكز الذي بُدئ البناء به منذ قرابة الأربعة أعوام ولم ينته بعد.. هناك من يقول: إن المشروع قد تغيرت مصادر تمويله لعدة مرات، حيث تم تمويله من منظمات مختلفة تابعة الأمم المتحدة، وفي كل مرة يطرح التساؤل على ألسنة المقيمين في المشروع من النازحين عن كيفية صرف التمويل وأين تذهب أمواله، في إشارة إلى وجود بعض الجيوب الفاسدة في بعض المفاصل التنفيذية، ومن خلفهم ومن لف لفيفهم، بالإضافة إلى المعونات الغذائية التي هي مصدر فساد واضح ومصدر رزق لبعض المتنفذين.

التعليم الجامعي الخاص سلعة غير مُسعّرة! العدد 822

تصريح ملفت صدر مؤخراً عن معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة، من أن الوزارة لا تتدخل في تحديد أقساط الجامعات الخاصة... هذه الإضاءة لوحدها تؤكد بأنه ما من شك هناك بأن التعليم الجامعي بين أيدي الشركات الاستثمارية ليس سوى سلعة غايتها الربح أوّلاً وآخراً، بغض النظر عن أي شيء آخر، وهذا يصب عملياً في خانة تسليع التعليم، القائمة على قدم وساق في ظل الاستمرار بالسياسات الليبرالية المعمول بها رسمياً منذ عقود، بمستويات التعليم ومراحله كافةً..

في القامشلي: «لا لإغلاق المدارس..» العدد 823

نظم المئات من أهالي القامشلي، وخاصة شريحة الطلاب، اعتصاماً بتاريخ 2017/8/6 مساءً، أمام مقر اليونيسيف التابع للأمم المتحدة في المدينة، وذلك للتعبير عن رفضهم للقرار الصادر عن هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية، القاضي بإغلاق المدارس والمعاهد التعليمية الخاصة... فإذا كانت السياسة التعليمية الرسمية تقتضي الضرورات إعادة النظر بها جملة وتفصيلاً، على مستوى المدخلات والمخرجات والغايات الاستراتيجية، فإنه بالمقابل ما من شك بأن السياسات التي تتبعها الإدارة الذاتية بهذا الشأن ليست هي الحل من كل بد.

كاميرا اللاجئين تغير مهمتها العدد 823

من اللحظة الأولى، ومنذ اللاجئ الأول.. تم تسليط الأضواء على هؤلاء، مع الكثير من الضخ الإعلامي عنهم.. مع الكثير من التضخيم أحياناً بغاية الاستثمار السياسي والاقتصادي.. حتى أصبح ملف اللاجئين ملفاً استثمارياً دولياً بجدارة.. مؤخراً بدأ هذا الملف يخبو إعلامياً، على الرغم من أن واقع اللاجئين يزداد سوءاً.. فقد تدنت معدلات الضخ الإعلامي بهذا الملف.. ولعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا: أن خبو الملف.. مرتبط بشكل مباشر بالإيجابيات المحققة على مستوى المضي بالحل السياسي قدماً لمصلحة السوريين دون سواهم، واتفاقات وقف إطلاق النار ومناطق تخفيض التصعيد، في ظل تغير خارطة التوازنات والعلاقات الدولية..

حرائق جديدة ولا من يغيث! العدد 824

.. يؤكد الأهالي في المناطق التي تأتي عليها الحرائق، على اتساعها، أن فصل الشتاء يعتبر موسماً بالنسبة لتجار الحطب في ظل واقع ارتفاع أسعار مازوت التدفئة وندرته.. بالإضافة لما يمكن استثماره لاحقاً في الأراضي التي طالتها الحرائق وأصبحت جرداء من قبل التجار والسماسرة والمستثمرين، بوضع اليد، أو بتوسيع استثماراتهم.. لم نعد ندري كيف نوزع أسفنا؛ على الغابات والأحراج، التي نفقدها سنوياً وتباعاً، أم على الإجراءات الرسمية التي لم تَحُلْ حتى الآن دون استمرار هذه المسلسلات سنوياً، أم على مستقبلنا ومستقبل أبنائنا في ظل التآكل المستمر للطبيعة من حولنا...

الحركة الشعبية ماضية رغم تغييبها العدد 825

على الرغم من كل محاولات ومساعي تغييب الحراك الشعبي، وخاصة بوجه الإرهاب والإرهابيين، وأزلامهم وأتباعهم، وبرامجهم وغاياتهم وأهدافهم، إلا أن واقع الحال يقول: أن الحركة الشعبية مازالت جذوتها مشتعلة... وعلى الرغم من هذه التحركات الشعبية كلها، التي أخذت الطابع العام تقريباً، والتي ما زالت الإمكانية أمامها مفتوحة، بل وتتزايد بالواقع العملي،

رغم بعض الانفراجات

موضوعياً وذاتياً، إلا أن وسائل الإعلام الدولية لم تكن فاعلة على مستوى تغطيتها أو تبنيها، كما درجت عليه عادتها.. اللهم باستثناء ما يمكن نقله تحريفاً وتضليلاً وتشويهاً لهذه التحركات، ولعل ذلك بسبب أساس، أن القائمين على هذه الوسائل، دولاً ومنظمات وممولين، ليس من مصلحتهم تسليط الأضواء على الحركة الشعبية التي بدأت تستعيد قواها ...

ليس الرصاص هو الطائش العدد 827

مناسبات الأعراس، ومناسبات التشييع، ومناسبات الانتصار، ومناسبات التشجيع، وصولاً لمناسبات الترويع وإثبات الوجود.. كلها مقترنة بإطلاق الأعيرة النارية.. وغالباً ما يتم تسجيل ضحايا وإصابات جراء هذا الاستخدام، ويتم نسبها للرصاص «الطائش»، في حين أن من يجب أن يوصم بالطيش هم هؤلاء الذين استخدموا هذه الأعيرة والأسلحة.. الاستمرار بتسجيل الإصابات في مثل هذه الحوادث والأحداث تحت بند «رصاص طائش» هو نوع من تغييب المسؤولية والعقاب عن الفاعل الحقيقي، بشكل رسمي.

المالية وجيوب المعتّرين! العدد 828

.. تداولت وسائل الإعلام مؤخراً، خبراً مفاده أن وزارة المالية قد وضعت لمساتها باتجاه تعديل نسبة المساهمة الوطنية بإعادة الإعمار لتصبح 10% بدلاً من 5%... واقع العدالة يقول: أنه من واجب من أثرى على حساب البلاد والعباد طيلة هذه السنوات أن يتحمل أكثر من غيره هذه الأعباء، ومن مهام الجهات المعنية حكومياً أن تجد بوابة تحقيق هذه العدالة.. أليس من الأجدى بالنسبة للمالية والخزينة وجيوبنا أن تبحث وزارة المالية عن الثغرات التي يتم عبرها تفويت الكم الأكبر من الضرائب عبر بوابات التهرب الضريبي الكثيرة، وهي حق مستلب عنوة؟!.

مناهج التعليم قضية وطنية العدد 829

.. قضية المناهج الجديدة المعتمدة من وزارة التربية مع بداية العام الدراسي الحالي، والاعتراضات والانتقادات الموجهة إليها، كانت محط اهتمام على المستويات كافة، حتى أصبحت قضية رأي عام... فالحديث عن المناهج التعليمية في جانب منه هو حديث عن وطن وأفق ومستقبل، وبالتالي أية سلبية في هذ المنحى لن يتم حصادها إلا على حساب الوطن والمستقبل، لنصل إلى نتيجة مفادها: أن قضية المناهج وما أثير عنها، وما تم التوصل إليه حتى الآن من أخطاء بداخلها، يجعل منها قضية وطنية بامتياز، مهما حاول البعض أن يميّعها أو يقلل من أهميتها.

الزبداني سياحة وحرب .. ووعود ! العدد 832

.. مشهد مدينة الزبداني من الداخل.. يختلف كل الاختلاف عن كل مشاهدات الطريق الطويل الواصل إليها.. يبحث الأهالي عن دور الدولة، بوزاراتها وجهاتها العامة، وعن ترجمة الوعود

الكثيرة التي أطلقت على ألسنة المسؤولين الحكوميين منذ استعادة المدينة من أيدي المسلحين، من أجل تذليل صعوبات حياتهم لاستعادتها أفعالاً وليست أقوالاً إعلامية فقط، اعتباراً من الخدمات العامة، مروراً بالتعويضات عن الأبنية المدمرة والمتصدعة، وليس انتهاءً بتعويضات الأراضي الزراعية والأشجار..

هل انتهى ملف «أجانب الحسكة» أم أنه منسي بين الأضابير؟ العدد 833

.. بعد ما يقارب نصف قرن من هذا التجريد التعسفي من الجنسية، صدر المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2011.. وعلى الرغم من مضي ستة أعوام على المرسوم أعلاه، إلا أن هذا الملف لم يغلق بشكله النهائي والتام حتى الآن، وما زال آلاف الأكراد السوريين بحكم «الأجانب»، مع ما يعنيه ذلك من مشكلات، اعتباراً من حصولهم على البطاقة الشخصية السورية، مروراً بتسجيل الواقعات المدنية «زواج_ ولادة_ وفاة_ طلاق_ وغيرها» وصولاً للتسجيل في المدارس، وليس انتهاءً بالحرمان من الحقوق الدستورية على مستوى الانتخابات بمستوياتها المختلفة.

فساد الإغاثة بس 50%! العدد 833

لعل أمينة سر اللجنة الفرعية للإغاثة في دمشق لم تكشف سراً عن واقع عمل الجمعيات الخيرية المرتبطة بالعمل الإغاثي، وقولها: «إن 50% من القائمين على العمل في هذه الجمعيات حرامية».. أما الغائب الوحيد عن حديث أمينة سر اللجنة الفرعية للإغاثة في دمشق، فقد كانت الإجراءات التي من المفترض أنها اتخذتها تجاه تلك الجمعيات التي ثبتت مخالفتها وسرقتها للمعونات والمساعدات، والتي تجاوزت نسبة الـ 50% أعلاه، لتصل إلى أكثر من 60% حسب أعداد العائلات المذكورة آنفاً، وكيف ستتم محاسبة الـ 50% من «الحرامية» القائمين على العمل في الجمعيات؟!

مخيم عين عيسى مآسٍ وفساد! العدد 839

.. يبلغ عدد سكان المخيم بحدود 36 ألف نسمة، معظمهم من النساء والأطفال، والقاطنون جميعهم فيه صودرت بطاقاتهم الشخصية من قبل إدارة المخيم... بعض القيمين على إدارة المخيم أصبحوا من الأثرياء، وذلك بسبب الفساد المنتشر والمستشري على حساب معاناة النازحين وحاجاتهم، وخاصة على مستوى المعونات الإغاثية المخصصة لهؤلاء، والتي لا تصلهم بكمياتها المخصصة كافة، بل يتم بيعها لتصب أرباحاً في جيوب بعض القيمين على الإدارة...

موسم الحمضيات60 % فائض إنتاج تقريبي العدد رقم 842

الموسم الحالي لن يكون أفضل على الفلاح من المواسم السابقة، وخاصة على مستوى تسويق الفائض منه... من الأرقام التقريبية أعلاه، يتبين أن إجمالي ما يمكن تسويقه من محصول الحمضيات لهذا الموسم، داخلاً وخارجاً، هي كمية تقارب 350 ألف طن، مع الكثير من التفاؤل، وعلى الرغم من الدعم الحكومي المعلن والمصرح عنه كله، والنتيجة: أن هناك فائضاً من الإنتاج غير المسوق سيزيد على 600 ألف طن، أي: أن هناك بحدود 60% من إجمالي المحصول لهذا الموسم، سيكون عبئاً على الفلاح، وربما لن يتم قطافه، حاله كحال المواسم السابقة.

تنويه واعتذار

تم نشر مادة في العدد السابق 842 تحت عنوان «زيتون الساحل بين مطرقة تكاليف الإنتاج وسندان التسويق!» كان قد تم نشرها في عدد سابق من الصحيفة، وذلك بسبب خلل فني.

أسرة تحرير قاسيون تعتذر من قرائها ومتابعيها عن هذا الخلل الفني.

305 ألف ليرة سورية

تكاليف المعيشة نهاية 2017

انتهى عام 2017 ومع نهايته بلغت التقديرات التقريبية لتكاليف معيشة الأسرة السورية حوالي: 305 ألف ليرة سورية شهرياً، ورغم أن هذا العام يعتبر من أقل أعوام الأزمة ارتفاعاً في الأسعار، إلا أن تكاليف معيشة الأسرة ارتفعت اليوم عن نهاية عام 2016 بمقدار 2،6%، وحوالي 8000 ليرة شهرياً...

■ قاسيون

ننشر آخر تقديرات تكاليف المعيشة لهذا العام، وهي التقديرات المعتمدة على تكاليف الحاجات الأساسية للأسرة السورية الوسطية المكونة من 5 أشخاص، آخذين أسعار دمشق كمؤشر، ومكونات سلة الحاجات المعتمدة لدى المكتب المركزي للإحصاء.

98500 ليرة تكاليف الغذاء
+2،6%

عادت أسعار الغذاء للارتفاع وإن كان بنسبة طفيفة، ويأتي هذا بعد أن انخفضت تكاليف الغذاء في شهر 9-2017، عن شهر 6-2017، وكانت المرة الأولى التي تنخفض فيها تكاليف الغذاء خلال الأزمة.

تحسب كلفة الغذاء الضروري بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى 2400حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة، مضافاً لها الزيوت والمشروبات الضرورية وفق ما يوضحه الشكل..

حيث يتبين بأن الفرد الواحد أصبح يحتاج إلى 571 ليرة يومياً، 17130 ليرة شهرياً، ليؤمن غذائه الضروري، وعليه تكون حاجة الأسرة من 5 أشخاص هي 85650 ليرة لمكونات الغذاء الضروري فقط.

أما مع الإضافات الضرورية، كالزيوت والشاي والقهوة، فإن تكاليف الغذاء والمشروبات تبلغ: 98500 ليرة شهرياً.

أكثر العناصر الغذائية ارتفاعاً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام هي: الخضار بنسبة 46% واللحوم بنسبة 9.5%، والحلويات بنسبة 4%.

نهاية عام 2016 بلغت تكاليف الغذاء والمشروبات الضرورية لأسرة من 5 أشخاص حوالي: 99.9 ألف ليرة سورية، ما يعني أن تكاليف الغذاء خلال عام 2017 قد انخفضت ولكن بنسبة أقل من 1.5%.

17800 ل.س للأثاث
-1%

إن مكون الأثاث يتضمن عدة مكونات، منها: السلع المعمرة التي نوزع تكلفتها على عشر سنوات، كالمفروشات المنزلية، والكهربائيات الضرورية. وقد شهدت استقراراً في أسعارها، بعد انخفاض في الفترة السابقة في وسطي السعر بين الجديد والمستعمل، مع التوسع الكبير في سوق المستعمل الناجم للأسف عن «ازدهار سوق المسروقات»، التي تزيد المعروض في السوق، وتخفض السعر الوسطي مع تراجع قدرة المستهلكين على الشراء.

3700 ليرة شهرياً للمفروشات المنزلية، كالتالي: طقم كنبايات «صوفايات» أسعارها وسطياً بين الجديد والمستعمل 200 ألف ل.س، أسرة عدد 2 وسطي أسعارها 32 ألف ل.س من ضمنها المستعمل، خزانتي ملابس حجم وسط بتكلفة وسطية 40 ألف ليرة لكل منهما، السجاد، بمعدل سجادة واحدة فقط بكلفة 40 ألف ل.س، طقم طربيزات وطاولة تلفزيون بتكلفة 40 ألف ليرة، وصوبيا مازوت أو غاز 25 ألف ليرة، ومجموع كلفة الأثاث يبلغ 449 ألف ل.س، وبتوزيع مجموع هذه التكلفة على عشر سنوات، لتبلغ 50 ألف ل.س بالسنة، وبالشهر: 3700 ل.س.

4100 ل.س شهرياً للأجهزة الكهربائية الرئيسة، على أساس براد تتراوح أسعاره بين 70-150 ألف ل.س حسب النوع والسعة، وبوسطي 110 ألف ليرة تقريباً، غسالة بسعر وسطي 105 ألف، بين 60 ألف لغسالة عادية حوضين وصولاً إلى 150 لأتوماتيك 7 كغ. فرن غاز 4 رؤوس بكلفة وسطية 67 ألف ل.س، بين 50 85 ألف ليرة، تلفزيون بسعر 52 ألف، الموبايلات ستحتسب على أساس 3 موبايلات حديثة للأسرة، بسعر أدنى 50 ألف ل.س أي بكلفة إجمالية 150 ألف ل.س، تضاف أيضاً مكواة بوسطي 5000 ل.س، وهاتف أرضي بوسطي 4000 ل.س، ويكون إجمالي التكاليف 493 ألف ليرة تقريباً، وتبلغ تكاليفها في السنة: 49 ألف ل.س، وبالشهر: 4100 ل.س.

تضاف إليها تكلفة شهرية تقارب 9000 ليرة، لأدوات التنظيف، بين سائل الجلي، ومسحوق الغسيل والشامبو والصابون ومعجون الأسنان، والمناديل الورقية، وبعض من مستلزمات التنظيف الأخرى.

أما أدوات المطبخ من أدوات الطهي، المائدة، الأدوات الزجاجية، وبالحدود الدنيا للكميات تكلفتها الإجمالية 59 ألف ل.س، وقد انخفضت أسعارها بنسبة أقل من 10%، عن المستوى السابق البالغ 66 ألف ليرة شهرياً، وتتوزع تكاليفها الإجمالية على 5 سنوات، وبالتالي كلفتها السنوية 12 ألف ل.س، والشهرية 1000 ل.س.

إن مكونات الأثاث، تبلغ بمجموعها ما يقارب 17800 ألف ليرة سورية، بانخفاض بنسبة 1% عن شهر أيلول 2017 عندما قاربت تكاليف الأثاث الشهرية 18 ألف ليرة.

جرت تغيرات خلال فترة الأشهر الثلاثة الماضية على تكاليف الغذاء والأثاث بالدرجة الأولى دون تغيرات تذكر على التكاليف الشهرية الأخرى التي بقيت قريبة من مستويات أيلول – 2017: السكن: 89 ألف ليرة شهرياً، الألبسة 17700 ليرة، التعليم 16500 ليرة، الاتصالات 10600 آلاف ليرة، الصحة 11200 ليرة، النقل 19500 ليرة.

وتبلغ بالتالي تكاليف الحاجات الثماني الرئيسة: 280800 ليرة سورية شهرياً، يضاف إليها هامش تكاليف أخرى بنسبة 8% من التكلفة الإجمالية أي حوالي: 24400 ليرة. والتكلفة الإجمالية لتكاليف معيشة أسرة سورية في نهاية العام في دمشق تبلغ: 305 ألف ليرة شهرياً.

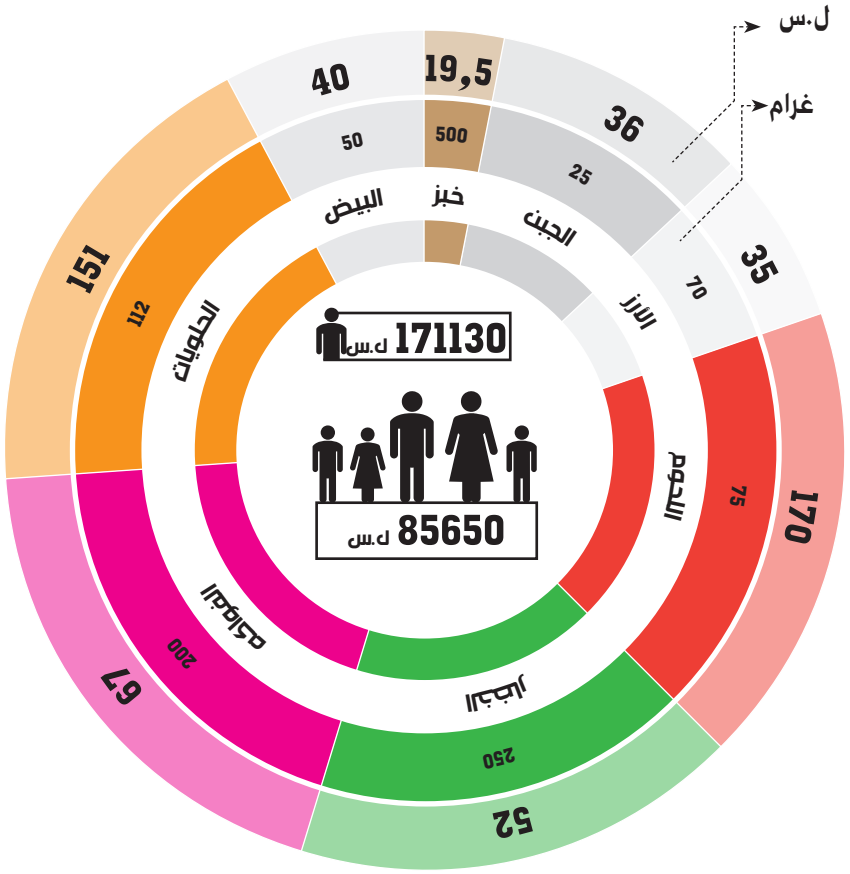

إضافات غذائية شهرية للأسرة

المادة	الكمية	السعر ل.س
الزيوت	5 لتر	6350
الشاي	ا كغ	3500
القهوة	1كغ	3000

• 98500 ل.س تكلفة الغذاء والمشروبات الشهرية
657 ليرة يومياً للفرد

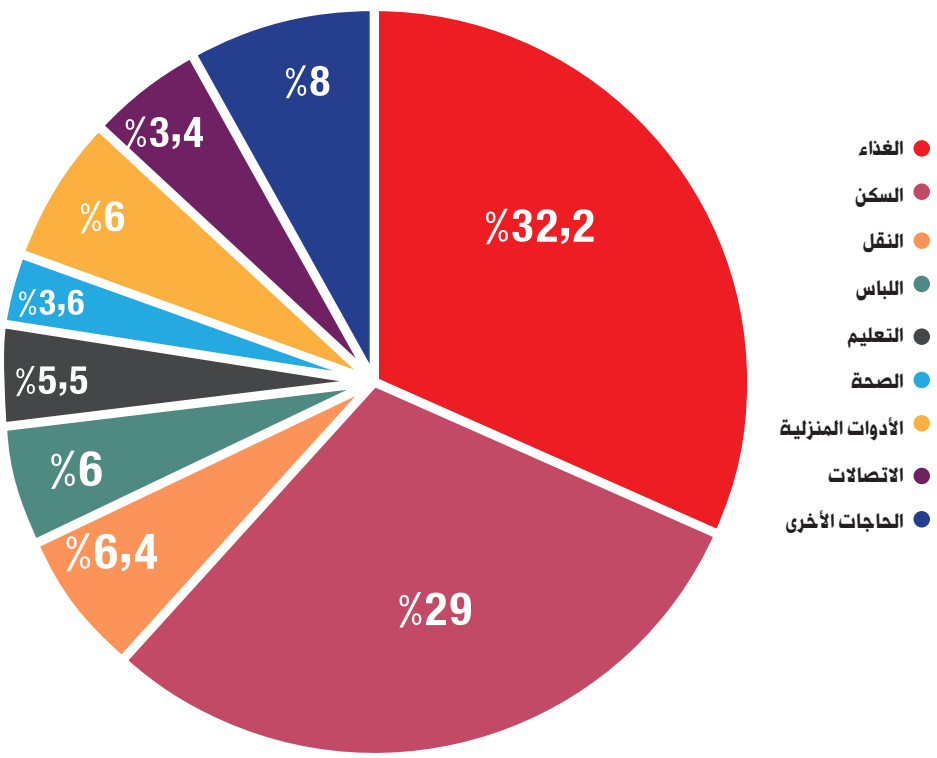

2017: عام استقرار الأسعار الأول خلال الأزمة... ولكن!

شهد عام 2017 استقراراً نسبياً في مستويات الأسعار، حيث لم ترتفع تكاليف المعيشة الوسطية للأسرة بين بداية العام ونهايته، إلا بمقدار 2،6%، ويعتبر هذا الارتفاع منخفضاً إذا ما قارناه بارتفاع الأسعار خلال عام 2016 حيث ارتفعت الأسعار بين بدايته ونهايته بنسبة 66% تقريباً.

+2،6%

ارتفعت الأسعار خلال 2017 بنسبة 2،6% فقط مقاسة بتكاليف المعيشة الشهرية للأسرة في دمشق، حيث ارتفعت من 297 ألف ليرة بداية العام وصولاً إلى 305 ألف ليرة نهاية العام الحالي.

+6،7%

أعلى مستوى لارتفاع الأسعار خلال العام الحالي كان خلال الربع الأول من العام، حيث ارتفع مستوى الأسعار بنسبة 6،7% من 297 ألف ليرة إلى 317 ألف ليرة شهرياً.

-4،4%

أعلى مستوى لانخفاض الأسعار خلال 2017 كان بين الربع الأول والربع الثالث نهاية شهر 9-2017 حيث انخفضت الأسعار بنسبة 4،4% من 317 ألف ليرة إلى 303 ألف.

تكاليف المعيشة خلال 2017

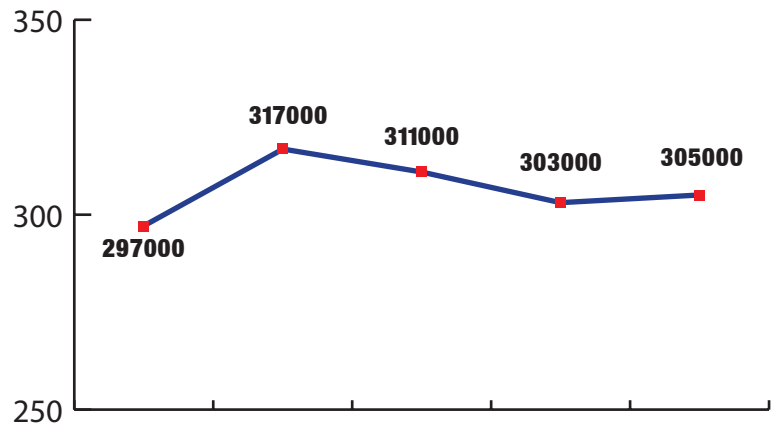

هل أسرتك فقيرة أم لا؟!

تعتبر الأسرة السورية المكونة من خمسة أشخاص تحت خط الفقر إذا كان دخلها الشهري أقل من 233 ألف ليرة سورية...

تحدد الجهات الدولية حد الفقر بالقدرة على تأمين الحاجات الأساسية الخمس: الغذاء- المسكن- الملبس- الصحة- التعليم.
وتكاليفها الوسطية نهاية عام 2017 لأسرة من خمسة أشخاص: 233 ألف ليرة سورية، أي: حوالي: 540 دولار!

مسكن
89000

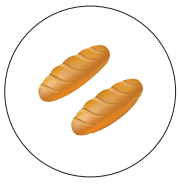
غذاء
98500

تعليم
16500

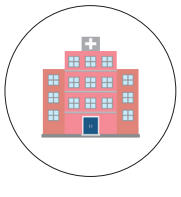
صحة
11200

ملبس
17700

حد الفقر لأسرة سورية
233000 ل.س

كم أجراً نحتاج لنغطي تكاليف المعيشة؟

يبلغ وسطي الأجور في سورية اليوم: 34-36 ألف ليرة سورية تقريباً.
بينما تكاليف المعيشة الشهرية تبلغ 305 ألف ليرة سورية، أي: أننا نحتاج إلى مضاعفة الأجور 8 مرات لتغطية تكاليف المعيشة.
وتحتاج الأسرة من خمسة أشخاص إلى 8 عاملين بأجر وسطي لإعالتها!

الفرق بين تكاليف المعيشة ووسطي الأجور

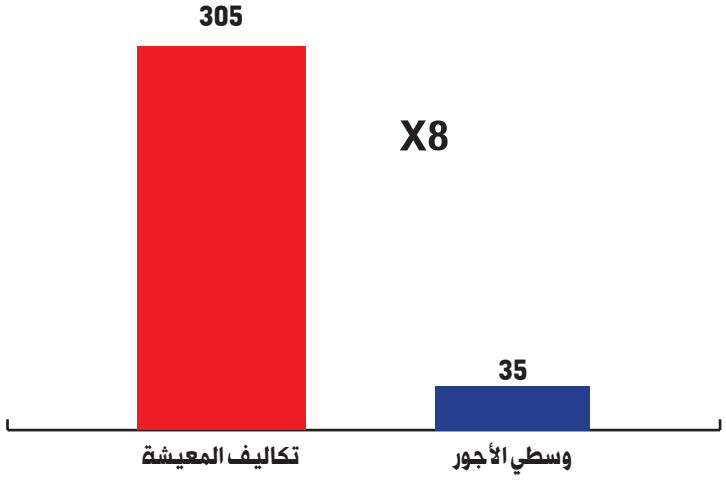

لم يرتفع مستوى الأسعار بشكل قياسي خلال هذا العام كما في الأعوام السابقة للأزمة، ولكن مع ذلك فإن قيمة الليرة، والأجور الحقيقية لم تتحسن، لأن الأسعار استمرت في الارتفاع، وإن بنسبة بسيطة، كما أن الأجور استمرت عند مستواها المنخفض بشكل قياسي، حيث إن تكاليف المعيشة الشهرية لا زالت أعلى من الأجر الوسطي لرب الأسرة المعيل بمقدار 8 أضعاف! ولا زالت الأسر السورية كلها التي تحصل على دخل شهري أقل من 233 ألف ليرة، أسراً فقيرة... لا تستطيع أن تؤمن التكاليف الوسطية لخمس حاجات أساسية.

2017: استبدال الدولار أمر محسوم

يعتبر عام 2017 علامة هامة ومنطلقاً للقادم في سياق الأزمة الاقتصادية الرأسمالية، ليس بسبب تعمق المسار نحو الركود الاقتصادي وأزمة الديون، أو بسبب تغيرات موازين القوى الاقتصادية العالمية، بل لأن إزاحة الدولار باعتباره العملة العالمية، أصبحت عنواناً عالمياً عريضاً، وبدأت بلورة البدائل والحلول...

■ محرر الشؤون الاقتصادية

الدولار ليس عملة عالمية فقط، بل هو الأداة المكثفة لمنظومة الهيمنة المالية العالمية، وبالتالي فإن الانقلاب عليه والبحث عن بدائل، هو ضرب للنخبة الغربية المهيمنة على الاقتصاد العالمي عبر إمساكها بعصب التداول: النقد العالمي.

ما الذي تعنيه إزاحة الدولار؟!

كانت الولايات المتحدة القوى الرأسمالية الصاعدة قبيل الحرب العالمية الثانية، تحتضن رؤوس الأموال الكبرى العاملة بين العالم القديم، في المراكز الأوروبية، والعالم الجديد على ضفة الأطلسي الأخرى. وقد ساهمت النخب المالية في حينها في تغذية الفاشية النازية، وإيقاد الحرب العالمية الثانية، لتخرج الولايات المتحدة ونخبها غانمة من الدمار الأوروبي الهائل، وتوجت انتصارها: بالدولار... حيث امتلكت القدرة على تحويل ورقتها الخضراء ذات التكلفة بالسنتات، إلى أداة نهب عالمية، تنتقل عبر أثير الاقتصاد العالمي، وتتحول ورقة السنتات إلى 100 دولار أمريكي، وإلى كل ما يمكن شراؤه بهذا السعر من منتجات وقيم عالمية، بمعدل ربح يقارب 70 ألفاً بالمئة. وتعززت هذه العملية بأدوات الاستعمار الحديث المالية والتجارية كلها: بمنظومة الإقراض والدين، ومنظومة التجارة غير المتكافئة بين شمال العالم وجنوبه، بين مركزه وأطرافه.

تحول الدولار والمنظومة المالية الغربية ومؤسساتها، إلى أداة شفط القيمة العالمية، فالعالم يزرع ويصنع ويعمل وينقل ويتبادل، والمركز المالي الغربي يستولي على حصة الأسد من هذا النشاط العالمي كله، ويتغول عبر تضخيم منظومة السلاح، لتكون أداة الهيمنة العسكرية التي تحمي منظومة النهب المالي العالمي، والتي تهدد أية دولة أو قوة عبر العالم بالدمار، في حال محاولة الخروج عن الدور المحدد في المنظومة الاقتصادية التي رسمها الغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

الدولار ليس مجرد ورقة مالية عالمية، بل هو وما خلفه من مؤسسات مالية واقتصادية دولية، خلاصة الهيمنة الإمبريالية الغربية، وأداة نقل الثروة من الأطراف إلى المركز، بل وتحديداً إلى مالكي المال العالمي في المنظومة المالية المصرفية الغربية.

ولكن، بينما كانت هذه المنظومة تمتد وتهيمن خلال العقود الخمس الأخيرة، كانت تناقضاتها تتفاقم، حيث فقد المركز الغربي الكثير من رشاقته التكنولوجية والعلمية والإنتاجية، وأصبح معتمداً على عوائد منظومة المال، وعلى بطش السلاح، وتباطأ تطوره، ليصبح مستهلكاً هائلاً لمنتجات العالم التي تنتج في الأطراف...هناك حيث أخذت دول صاعدة كبرى تسارع للحاق، وتحقق قفزات إلى أن امتلكت القدرة في عام 2016 على إنتاج ثلثي الإنتاج العالمي، بينما كانت تنتج ثلثه فقط في الستينيات. وبدأت هذه الدول تتلمس طريقها بعيداً عن منظومة الهيمنة المالية الغربية، وردت الأخيرة، بإشهار سلاحها منذ عام 2001 معلنة موجة جديدة من الفوضى العالمية، لمنع الخروج عن منظومة الهيمنة، ولعرقلة تقدم الصاعدين. فماذا كانت النتيجة؟

نتيجة إشهار السلاح الغربي منذ 2001

النتيجة، يمكن تلمسها اليوم وفي عام 2017 تحديداً، فعوامل الهيمنة الرئيسة تصدعت، أي: المال ومؤسساته من جهة، والسلاح وتدميره من جهة أخرى. أداة الهيمنة المالية تهتز على يد الصينيين بالدرجة الأولى: فالصين، أصبحت تمتلك القدرة على إنشاء منظومة مؤسساتية بديلة: مالية تقوم بعمليات التمويل الدولية، ونقدية تحاول أن ترسخ أداة تمويل وتبادل بديلة عن الدولار.

قطعت الصين شوطاً بعيداً في هذا وذاك، ففي إطار التمويل تأتي بنوك تمويل التنمية الصينية، والبنوك المشتركة مع البريكس، وأخيراً، بنك تمويل البنى التحتية... وهذا كله ضمن إطار مشروع كبير: «حزام واحد... طريق واحد»، حيث ترتبط آسيا بأوروبا وإفريقيا. أما في الإطار النقدي، انتقلت الصين إلى الإطار العملي في هذا العام، بتوسيع تجارتها بالعملات المحلية، وزادت الدول التي تتاجر مع الصين باليوان وإن كان جزئياً. والأهم، هو: الخطوة الأخيرة، والضربة القاضية التي أعلنتها الصين في هذا العام وهي تجارة النفط باليوان القابل للمبادلة بالذهب. فعندما تتحول الصين إلى مستورد النفط العالمي الأول، مزيحة الولايات المتحدة من هذه الصدارة التاريخية، فإنها تستطيع أن تفك الارتباط العميق بين الدولار والنفط، هذا الارتباط الذي كان واحداً من أهم دعائم هيمنة الدولار عالمياً.

أما السلاح الغربي الذراع الآخر للهيمنة، فإنه لم يعد يستطيع حسم المعركة، وعاجز عن تدمير المتمردين الجدد على منظومة الغرب، لأن هذه القوى الصاعدة أصبحت لديها قوة ردع عسكرية موازية، بل وأسرع نمواً. وفي المقدمة، روسيا التي تحوّل قدراتها العسكرية، إلى أداة ردع عالمية لمشروع الفوضى، والتي تحولت في هذا العام إلى الراعي الدبلوماسي الأساس للأزمات السياسية الدولية، وإلى المحارب الأهم للإرهاب العالمي. والفاعل الأساس في مشروع سياسي عالمي يواجه مشروع الفوضى الغربي.

وعندما يتعمق التحالف الروسي الصيني اقتصادياً، وسياسياً وعسكرياً، وتتعمق الروابط الاقتصادية والسياسية بين هاتين القوتين، وبين قوى إقليمية أساسية في بؤرة التوتر العالمي «الشرق أوسطية»: أي: إيران وتركيا بالدرجة الأولى، ثم مصر، وحتى السعودية، فإن قدرات نشر الفوضى والحرب تتضاءل، ويصبح خيار التدمير العسكري كطوق نجاة غربي خياراً ذا أفقٍ مسدود، بل وله مفعول عكسي يسرّع مع كل فشل عسكري في إضعاف الهيمنة الغربية...

الغرب سيسعى لإيقاد أزمة مالية عالمية وصياغة حلول غربية للخروج منها

هل يستسلم الغرب؟!

المعسكر الغربي لم يطوِ مشروع الفوضى العسكرية، ويحاول بنشاط أن ينقل عدوى التوتر إلى كل بقعة عالمية هشة، ولكنه يعلم أن النشاط الاحتوائي للقوى الصاعدة، وبالتحديد التحالف الصيني الروسي، هو أكثر فاعلية اليوم... لذلك فإن الغرب ينقل تركيزه تدريجياً إلى هيمنة المال ليستثمرها قدر الإمكان، ويستعد بل ويحفّز الفوضى المالية العالمية.

تبدي مراكز الغرب المالية مستوى عالياً من التمركز، منذ اندلاع الأزمة المالية، حيث أوجدت منظومة مبادلة عملات ودين ربطت بعمق البنوك المركزية الغربية الست: الولايات المتحدة_ بريطانيا_ المركزي الأوروبي_ السويسري_ الياباني، ونشرت سموم دَيْنها عبر الاقتصاد العالمي مستخدمة المالَ الرخيص ومعدلات الفائدة الصفرية، وانتقلت منذ مطلع العام الحالي إلى الرفع التدريجي لأسعار الفائدة، ما يعني أنها بدأت تستخدم سلاح المطالبة بالدَّين مرتفع التكلفة لمزيد من الهيمنة العالمية، ولإنعاش الطلب العالمي على الدولار لسداد الديون. وإضافة إلى هذا، فإن إيقاد أزمة الديون العالمية، أو التلويح بها، كفيل بفتح مجال مراجعة عالمية للمنظومة المالية السابقة، التي يجهز الغرب لاستبدالها قبل أن يستبدلها الآخرون. محاولاً توحيد قواه المالية الكبرى، وجعل المركز مركزياً أكثر، ويرصد الباحثون عبر العالم محاولة فرضه لعملة إلكترونية موحدة، ومؤسسة موحدة مركزية تبقي الهيمنة محكمة في الغرب على الأقل. وما العملات الإلكترونية الحالية إلا بالون اختبار، بينما العمل الجدي يجري بين البنوك المركزية الغربية الست.

الغرب، سيسعى لإيقاد أزمة مالية عالمية، وصياغة حلول غربية للخروج منها قوامها: مستوى أعلى من التمركز المالي في الغرب، وابتلاع ما يمكن ابتلاعه عبر سداد الدَّين العالمي... ولكن هذا الخيار بمثابة فتح بوابات جهنم، وهو يعني: أزمة اقتصادية عميقة، وأزمة سياسية واجتماعية في المراكز بالدرجة الأولى، والأهم: أنه قد يعني اندفاع الأطراف العالمية الأخرى للانعزال عن الغرب ومنظومته الاقتصادية والمالية بشكل كامل، وصياغة البديل بقوة الضرورة.

لعنة الفراعنة تحل على جرمانا

هام، عاجل وضروري.. مكتب رئاسة بلدية جرمانا تحلَّ به لعنة الفراعنة، يُقال: أن أحد المشعوذين خطَّ لهم، فلم يجلس على الكرسي أحد وتابعَ في مهامه!.

■ مراسل قاسيون

بفترة لا تتجاوز العامين تعاقب على المنصب نفسه 4 أو 5 رؤساء بلدية، منهم من أقيل ومنهم من استقال، منهم من تعامل مع المنصب بحزم وآخر بلين، قاسمهم المُشترك، أو ما أجمَع النّاسُ عليه: أنهم لم يقدموا أي جديد يذكر للمدينة رغم الإقرار بنزاهتهم جميعاً، أي: بكلام مُجرد كانوا عاجزين عن اتخاذ وتنفيذ القرارات، وخاصة التي تضُر بمصالح المتنفذين في المدينة، واقتصر عملُهم على بعض المسائل السطحية، أما المشاكل الأساس للمدينة، كانت ولا تزال تتفاقم يوماً بعد آخر.

جرمانا و«غينيس»!

يزداد الطلب ويقل العرض، فترتفع أسعار العقار والآجار، هذا حال جرمانا منذ ثمانينات القرن الماضي ....

من منطقة زراعية تحولت إلى مدينة ضخمة، وبسرعة تشبه توسع الحريق في غابة، لتأكل الأخضر واليابس وتقيم مكانها أحياء عشوائية، أشبه بالمخيمات، بضيق أحيائها وتُقارن بدبي بارتفاع بنائها، لتُصبح من أكثر المدن السورية اكتظاظاً بالسكان، ساهم في ذلك قربها من العاصمة وتدني أسعار الشقق والإيجارات فيها مقارنة بالعاصمة، فكانت مقصداً للعمال والموظفين والطلاب.

وخلال سنوات الأزمة، كانت ملاذاً آمناً نسبياً لمئات الآلاف من السورين، وارتفعت خلالها أسعار العقارات بشكل جنوني، وعادت موجة بناء المخالفات، التي لم تتوقف يوماً أصلاً، بشكل مرعب وفي فترة لا تتجاوز العام بنيت آلاف الوحدات السكنية، وخاصة في مناطق «دف الصخر، المزارع، الفرن الآلي وحي تشرين «التربة» وغيرها.

حيث دخل مقاولو جرمانا موسوعة «غينيس» في سرعة البناء، فلا تحتاج الوحدة السكنية المؤلفة من ستة طوابق لأكثر من شهر حتى تقف كالصخرة على ظهر الأرض، مخترقين الأنظمة والقوانين وقواعد السلامة في الأبنية جميعها!

كما دخلت الجهات المختصة كتاب «غينيس» بالتطنيش المُتعمد «نيّال من فاد واستفاد»، وعلى مبدأ «حكلي لحكلك» سارت الأمور دون أي رقيب أو حسيب، بسلاسة كينبوع ماء عذب.

والنتيجة: مافيات من تجار العقار محميين بقوة المال من السلطات «يا عيني»ـ مناطق زراعية شاسعة تُدمر لتحُل مكانها المخالفات والعشوائيات!

فقراء بالمواجهة!

مناطق المُخالفات غير مذكورة على مُخططات المحافظة، بحسب ردهم على الوفد الأهلي المعترض على محاولة تمرير قانون تحميل تكلفة المحولات الكهربائية على عاتق السكان «والله أعلم لو مر القانون كيف كان سيعمم على باقي المناطق، وما سيتبعه من قوانين لتحميل تكلفة تعبيد الطرقات وتمديد خطوط الهاتف و .....إلخ، لولا وقوف الأهالي بصف واحد واعتراضهم على الدفع».

ليستقيل بعدها الاستاذ برجس حيدر من منصبه، بعد فشله في امتصاص غضب الأهالي عن طريق «ضربهم» بخطاب عن الوطن والوطنية والأزمة، وسانده في ذلك أحد أعضاء مجلس «الشعب» الذي كان متواجداً في مكتبه بالصدفة، ليعود في اللقاء الثاني ويخفف من لهجته الهجومية، وينسحب بمبرر: «أنا ما عاد إلي علاقة وهي استقالتي قدمتها وبهاليومين بيجي حدا جديد اتفاهموا معو»!

كأنما تكلفة الأزمة يجب أن يدفعها الفقراء من جيوبهم، أما من عمّر وتعهد وتحاصص فلا ذنب له، فكان غضبه أثناء لقائه وفد الأهالي المستجيرين به لمساعدتهم على توقيف القرار، يشبه المثل الشعبي: «يلي ما بيقدر لحماتو بيقوم لمراتو».

لماذا هذه المماطلة في إصدار المخطط التنظيمي للمدينة بشكل كامل ونهائي؟ ولماذا يبصر المخطط التنظيمي النور دائماً بعد ما يكون «يلي ضرب ويلي هرب هرب»؟!

مخططات تنظيمية ومماطلة!

استمر مسلسل المخالفات والطناش، وظهرت أولى البشائر خلال الشهرين الماضيين... عدة أبنية تتصدع، منها: ما تم هدمه حتى سُوّي بالأرض، ومنها: ما تم التخفيف عنه بهدم عدة طوابق في الأدوار المُرتفعة «والخير لقدام»!

وما تبقى من أراض زراعية على أطراف المدينة الصاخبة قاب قوسَين أو أدنى من الهلاك!

هذه هي المخاوف المشروعة التي يطرحها أصحاب تلك المزارع والبساتين فيقولون: العمار المخالف أصبح بالجوار، ونحن أمام خيارين؛ إما أن نبني بطريقة مخالفة ونخسر أراضينا الزراعية، أو ننتظر التنظيم ليستملكها، فلم يعد هناك مكان إلا هذه البساتين لتخديم هذه المناطق من مدارس وحدائق وشوارع و..... إلخ، فما العمل؟!

بما أن الأجهزة المختصة لا تستطيع منع المخالفات، إن لم نقل بأنها مشاركة، فلماذا هذه المماطلة في إصدار المخطط التنظيمي للمدينة بشكل كامل ونهائي؟ ولماذا يبصر المخطط التنظيمي النور دائماً بعد ما يكون «يلي ضرب ضرب ويلي هرب هرب»؟!

أم أن التنظيم سيحد من الاختلاس والرشاوى والسرقات، ولذلك ليس من مصلحة أحد أن يُنجز؟!

هل مَن يحافظ على أرضه هو الوحيد الذي سيدفع الضريبة؟

وهل من أُذُنٍ نظيفة تُنصت لمطالبنا المحقة؟!

على مهلك.. قدامك عيد؟!

يستقبل السوريون المناسبات والأعياد وأيديهم على قلوبهم، وعلى جيوبهم أيضاً.

■ سمر علوان

فما أن تقترب الأيام التي يفترض أن تحمل بعضاً من البهجة لهذا الشعب المنهك، بفعل الحرب والاستغلال على حد سواء، حتى يهرع التجار إلى رفع أسعار المواد الغذائية، بالتزامن مع ازدياد الطلب عليها، وبنسب تصل أحياناً إلى أكثر من خمسين بالمئة، وهذا ما يضيق الخناق على الفقراء ويحوّل بحثهم عن متنفس للفرح، إلى كابوس آخر يجثم على صدورهم، يضاف إلى معاناتهم الأزلية مع الأسعار والأسواق.

خفيف بالمعدة تقيل ع الجيبة!

الدور الرقابي على الأسعار شبه غائب دائماً، وثقافة السوق السائدة هي: استغل قدر الإمكان!

لقد شهد الأسبوع الفائت «عيد الميلاد ورأس السنة» قفزات «ماراثونية» للأسعار جعلت قيمة بعض السلع تتضاعف في غضون أيام، ولا سيما تلك المرتبطة بالأطباق المعتادة في المناسبات.

حيث ارتفع سعر البندورة، باعتبارها مكوناً أساسياً للسلطة والتبولة، من نحو 200 إلى 250 ليرة، في حين قفز سعر الخيار إلى أكثر من 175 ليرة، ووصلت أسعار البصل والليمون إلى 150، و300 ليرة على التوالي، أما البقدونس المفروم، الذي يشكل حلاً أسهل بالنسبة لبعض الأسر، فقد وصلت الأوقية منه إلى أكثر من 150 ليرة، كما وصل سعر «جرزة» النعنع إلى 75/ 100 ليرة، وهكذا غدا طبق السلطة البسيط والخفيف على المعدة، ثقيلاً على «الجيبة»!.

أما عن أسعار اللحوم فحدّث ولا حرج، فقد ارتفع سعر الفروج باعتباره «وجبة المناسبات» على المائدة السورية نحو 200 ليرة للكيلو الغرام الواحد.

مواطن غير متطلب لكن!

تختلف طبيعة العادات التي يمارسها السوريون من عيد لآخر، إلا أنها تشترك عموما في جانبين: أولهما: الرغبة في الترفيه عن النفس، وإدخال البهجة إلى قلوب الصغار، وثانيهما: ضيق الحال والبحث بالحيلة والفتيلة عن سلع لم يطالها فلتان الأسعار.

فالمواطن السوري ليس متطلباً في تحقيق سعادته، وكل ما يريده في مواسم الأعياد هو طبق لم تألفه مائدته، ورداء لم يتوارثه أطفاله واحداً بعد آخر، و«لمّة عائلية» تجمع أفراد أسرته في مناسبة تبعدهم ولو إلى حين عن معاناتهم ومتاعبهم اليومية و«سيرة» المازوت والمصاريف والكهرباء والأمراض والفقر..

والواقع، أن حال الأسواق السورية في مواسم الأعياد يمكن تلخيصها بصورة «بابا نويل» الذي شوهد في العديد من شوارع دمشق، والذي يمتنع عن قبول التقاط الصور مع الأطفال، ما لم يشتروا منه قبعة حمراء أو لعبة ما، وكأنه يقول لهم ولأسرهم: إن حقكم بالفرح مرهون بقدرتكم على الدفع!.

وفي الحقيقة، ففي هذه الظاهرة شيء من الصحة، فالاقتصاد الرأسمالي، والسعي المحموم لجني المزيد من الأرباح الذي نعيش تحت وطأته، لطالما كان حريصاً على استغلال المناسبات والأعياد، وتحويلها من ظاهرة اجتماعية محببة، إلى أخرى استهلاكية محضة، يكون لزاماً على المرء فيها أن يدفع المزيد من النقود، لكي يحصل على شيء من البهجة، تكريساً لنهج الاستغلال المعمم الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد.

وجدتها

■ د. عروب المصري

كيف تغير المناخ حتى العام 2017؟

شهد القرن الحادي والعشرون سجلات درجة الحرارة الأعلى في التاريخ المسجل. وكان عام 2016 هو العام الأكثر حرارة على الإطلاق منذ عام 1880، وتظهر دراسات متعددة أن 97 في المائة من الباحثين يعتقدون: أن الاحترار العالمي يحدث ويوافقون على أن الاتجاهات التي لوحظت خلال القرن الماضي ترجع على الأرجح إلى النشاط البشري.

تقلصت تغطية الجليد البحري في القطب الشمالي كل عقد منذ عام 1979 بنسبة 3،5 إلى 4،1 في المائة. كانت الأنهار الجليدية أيضاً في تراجع، بما في ذلك في سلاسل الجبال الرئيسة مثل: جبال الألب، جبال الهيمالايا وروكيز. في عام 2017، وصل جليد البحر في القطب الشمالي إلى مستوى قياسي للمرة الثالثة على التوالي.

يرجع ارتفاع منسوب مياه البحر في المقام الأول، إلى المياه المضافة من ذوبان الصفائح الجليدية والأنهار الجليدية. وتزداد المستويات حالياً بأسرع معدل لها منذ أكثر من 2000 سنة، ومعدل التغيير الحالي هو 3،4 ملم سنويا. وفي تموز، أفسح شرخ كبير في الجرف الجليدي لارسون C في نهاية المطاف طريقا لإرسال 5800 كيلومتر مربع من الجليد إلى المحيط.

نزوح الناس كنتيجة مباشرة ليست افتراضياً، إنه يحدث بالفعل. وقد تم تهجير 21،5 مليون شخص في المتوسط منذ عام 2008 بسبب المخاطر المناخية المتغيرة، وفقاً لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

استهلكنا كل موارد الأرض في شهر آب 2017، حيث تجاوز استهلاك البشرية إنتاج الأرض من الموارد.

إن المحيطات أكثر حمضية بنسبة 26 في المائة مما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وقد انخفض الرقم الهيدروجيني للمياه السطحية للمحيطات بمقدار 0،1 مما يجعلها أكثر حمضية بنسبة 26 في المائة الآن، مما كانت عليه في بداية الثورة الصناعية. المياه هي أكثر حمضية الآن، إنه في أية نقطة أخرى في السنوات 300،000 الماضية.

يمكن أن تتضاعف الفيضانات العالمية ثلاث مرات بحلول عام 2030، ذكرت دراسة من معهد الموارد العالمية: أن عدد الأشخاص المعرضين للفيضانات كل عام معرض لخطر التضاعف من 21 مليون الى 54 مليوناً بحلول عام 2030. وسيؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف الاقتصادية للفيضانات من 65 مليار جنيه إسترليني إلى حوالي 340 مليار جنيه إسترليني.

aroub@kassioun.org

العلم الرسمي حسم أمره_ من جديد:

«الإنسان مجرد مشاهد سلبي»!

في مقالة منشورة في مجلة «الرائد في علم النفس» «Frontiers in Psychology»، التي تُعنون على صفحتها على الإنترنت: أنها المجلة العلمية الأكثر ذكراً ومرجعية في علم النفس متعددة المجالات «Multidisciplinary»، في إصدارها الشهر الماضي«تشرين الثاني»، بعنوان "مطاردة قوس قزح، الطبيعة غير الواعية للوجود" ، للكاتبين دفيفيد أوكلاي «جامعة كلية لندن_ المملكة المتحدة» و بيتر هاليغان «جامعة كارديف_ المملكة المتحدة»، يناقش الكاتبان طبيعة الوعي ومنشأه، وظيفيته وموقعه الاجتماعي وعلاقته بالإرادة والمسؤولية الفردية.

■ محمد المعوش

لا جديد لدى أوكلاي وهاليغان

الموقف من طبيعة الوعي ومنشأه، هو موقع صراع فلسفي_ سياسي على طول خط التاريخ الإنساني، فبينما يريد التيار غير العلمي وغير التاريخي أن يعزل الوعي عن منشئه الاجتماعي، يعتبر الموقف العلمي التاريخي، أن الوعي من منشأ اجتماعي تاريخي يعكس الواقع الاجتماعي_ السياسي في غناه وتعقده وانقسامه كذلك. إذا في هذا الانقسام تقع إحداثيات المقال_ "البحث"، وهو كما يحمل مضمونه ينتمي إلى التيار اللاتاريخي، المثالي_ الغيبي.

ولكنه وبثقة عالية، كما كل ممارسة فكرية تريد طمس الحقيقة، يحدثنا بلغة البداهة والمطلق و«الحياد»، "فهذا علم، وهل من يرفض العلم؟"_ يقولون.

الوعي كانعكاس سلبي

يعتبر الكاتبان من مجمل ما في المقال: أن الوعي هو انعكاس سلبي لآليات لاواعية في الدماغ، يتلقى الوعي نتائجها كمتفرج ومتلق سلبي، حيث يكون الوعي بذلك هو المنتوج النهائي لهذه الاليات التي لا يملك الوعي أي تأثير عليها، من هنا الإشارة لظاهرة قوس قزح في عنوان البحث حيث هو نتيجة ظواهر فيزيائية «الضوء والماء في الجو» ولا دخل له في التأثير على أساسه الفيزيائي.

بذلك يكون الوعي، الذي هو "الحقل الانعكاس للواقع والنشاط الإنساني فيه" كما يعتبره ليونتييف الباحث السوفياتي، هو مجرد مرآة سلبية، وهنا ترداد لنظريات نفسية من بدايات القرن الماضي أساساً ولا جديد فيها. ولكن حسب ليونتييف الذي قال مع أصحاب المادية التاريخية: أن الوعي هو النتاج الحي للنشاط الإنساني، فالوعي هو محصلة تاريخية للمجتمع البشري وظهور الاداة بشكل رئيسي، أي: بتكثيف عام: نتاج العمل. إذاً وفي منشئه يكون الوعي حياً وفاعلاً لا سلبياً متفرجاً.

الانقسام الطبقي ومعناه في الوعي

يعتبر التيار المادي التاريخي أيضاً: أن الصراع الطبقي ينتج عنه انقسام في الوعي الإنساني، بين الفكر الذي هو أداة التفكير من جهة، وبين عمليات الوعي وحاجات الفرد ووجوده الموضوعي الاجتماعي من جهة أخرى. فالمجتمع الطبقي المتناقض يفرض فكراً سائداً معاد للإنسان، متغرباً عنه وعن حاجاته، تشويهياً بوظيفته للواقع «الخارجي والداخلي». هكذا يمكن القول: إن «الوعي» قد حُرم من أداة معرفته بذاته وبنفسه وبالعالم، بسبب الفكر الرأسمالي «راهناً» الذي يشوه الحقيقة.

على هذا الأساس يمكن المحاججة بوجود آليات يطمسها هذا الوعي المشوه، لا إعطاء صفة المطلق على الحد الفاصل بين الوعي وأصله. ولكن وبالرغم من هذا الانقسام القصري في الوعي لا يعني ذلك أن الوعي هو متفرج سلبي بالرغم من التعمية فيه، بل هو فاعل نشيط لسبب أساس: أنه منخرط في الحياة المادية الحقيقية المنتجة له، أي: مصدر الآليات «اللاواعية» التي تكلم عنها المقال. وبالتالي للوعي أن يرفض ويختار ويحدد ويقيّم سبب حزنه/ سعادته، استغلاله/كرامته... ليس هذا فقط، بل له أن يعرف كيف تنتج هذه الأفكار والمشاعر التي يمكن دراستها ومعرفتها، وليست خارج فعل الإنسان بالمطلق، بناءً على وعي نقيض علمي تاريخي، يكشف ما هو مطموس.

عدمية_ رجعية

ما لم يقله المقال، كالمعنى صريح فيه، هو: أن الإنسان غير قادر على المعرفة، وآليات الوعي ثابتة لا تتغير، وإن تغيرت فالفرد يتلقاها بسلبية، فتكمن وظيفة الوعي فقط في التواصل مع الواقع والآخرين والتأقلم وتلقي المشاعر والأحاسيس. إذاً هو مسلوب الإرادة، عاجز عن اختراق «الوجود الخفي». إذاً البشر كلهم بذلك، يقومون بأدوار غير واعية لهم، كممثلين على مسرح، وهناك «ما هو خلف المسرح يُحرك» كما قال البحث المنشور.

أبدية الرأسمالية

الخلاصة السياسية، هي: أن المقال يقول بأبدية الواقع كما هو، فهو قد أقام «من أمامهم سداً ومن خلفهم سداً»، فكيف لنا أن نغيّر ما لا نملك سلطاناً عليه. وهو المحرك من خلف الستار؟! فإذا كان الأفراد لا يملكون التأثير على أنفسهم، فهم إذاً لا يملكون التأثير على واقعهم، وكيف يمكن لهم ذلك، والاستغلال والظلم والكره والعدوانية والقتل والتدمير والطمع، هي نتاج آليات غير واعية لا يمكن التأثير فيها، لا لدى من يملكها ولا لدى من يتلقى أضرارها. هكذا هو العلم السائد، لا يقول جديداً، بل يعيد إنتاج التيار الرجعي العدمي في لبوس «عصبي_ نفسي» كما قدم الباحثان «أدلّتهما» المدعومة بلغة عصبية_ نفسية.

الشيء المؤكد، أن التاريخ يتحرك دون إرادة الكاتبين، وأصحاب هذا التيار العدمي_ الرجعي، فخيار السلبية يعني الموت في عالم الرأسماليّة المنهار في أمراضه ومآسيه. القوى الحية هي من تغيّر وتصنع المعرفة، أما «القابعون في قبحهم» على حد تعبير «مهدي عامل» لهم هم وحدهم أن يتفرجوا على انهياره.

النظام العالمي النيوليبرالي يحزم آخر حقائبه!

كتب فيدريكو بيراتشيني في صحيفة مؤسسة «Strategic culture» مقالاً يحلل فيه وضع النظام النيوليبرالي المأزوم في العالم، ويتبيّن من خلال الأحداث الدائرة في شرق المتوسط، عدم قدرة هذا النظام على الاستمرار، مع صعود قوى جديدة لها وزنها في الساحة الدوليّة.

■ إعداد: هاجر تصام

يقول بيراتشيني: «يمرّ النظام النيوليبرالي العالمي بأزمة مستمرة منذ عدّة أعوام إلى الآن، حيث لا إشارات تدلّ على تعافيه. وانتصار ترامب هو تعبير عن الهوّة بين الشعب الأمريكي وبين النخبة. إنّ الوضع في الشرق الأوسط يبدو مثل عاصفة مهلكة. فالأحداث تبدو وكأنّها تتوالى أكثر فأكثر لتقود إلى ناحية تغيير تاريخي في توازن القوى الحساس».

العزلة الأمريكية

يشرح المقال، كيف أنّ نجاح مكافحة الإرهاب في سورية والعراق، والتنسيق الروسي الإيراني، والاتفاقات بين روسيا ومصر، تطلّ برأسها مثل واقعة لا تردّ بالنسبة للأميركيين. وتبدو تركيا التي لطالما استخدمت حركة «الإخوان المسلمين» لزعزعة الاستقرار في شرق المتوسط وشمال إفريقيا، ولتنفيذ سياسات الحليفة التاريخيّة لها، الولايات المتحدة، وهي تتلمّس طريقها متجهة ناحية طاولة موسكو وبكين وطهران المتعددة الأقطاب. ولم يكن موقف الولايات المتحدة الذي يحاول البحث له عن موطئ قدم عبر التعاون مع قوّات «سورية الديمقراطيّة» الكرديّة إلّا مقص، بتر الخيط الأخير الذي يمنع تركيا من التحوّل.

ويشرح بيراتشيني: أنّ تركيا مجرّد مثال على ميزان القوى الدقيق الذي ينشأ في المنطقة، حيث حلفاء أمريكا يتحينون الفرص ليبتعدوا عنها: فالسعوديون، بعد قيام بن سلمان باعتقال حلفاء النظام النيوليبرالي لديه جميعهم ومصادرة أموالهم، وقيام ترامب، راضياً أو مجبراً، بمنحه الضوء الأخضر على ذلك، عقد صفقة مع الروس لشراء أنظمة إس400 وبعد إنهاء الدور السعودي في سورية، وعجزهم حتّى عن إجبار تابعهم الحريري على الاستقالة، وغرقهم في مستنقع اليمن، يتخبط السعوديون وقد أنهكهم انخفاض أسعار النفط.

وحتّى الكيان الصهيوني، وحكومته الغارقة في بحر من العقبات التي لا خروج منها، بدأ بمحاولة التقرّب من الروس، وهو يشاهد حُماته يتضاءل دورهم. ولم تؤدِّ خطوة ترامب الأخيرة بنقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس، إلّا إلى إحراج حلفائهم بشكل صارخ أكثر، وإجبارهم على التملّص من المواقف الأمريكيّة التي لا يجرؤ أحدٌ منهم على تبنيها.

اللاعبون الجدد

يضيء المقال، على أنّ موسكو وبكين تهدفان إلى خلق بيئة اقتصاديّة جديدة حقيقية تعتمد على القيمة الحقيقيّة، وتقوّض فقاعات المضاربات الماليّة التي تصحب الدولار والمصارف المركزيّة، وهذه الأنظمة الماليّة جميعها التي خلقت اقتصاداً وهمياً بالكامل، ومنفصلاً عن الواقع. ويركّز، أنّ أحداث سورية، وشرق المتوسط عموماً، قد عززت موقف روسيا في العالم، وفتحت الطريق على مصراعيه أمام أموال إعادة الإعمار الآسيوية، المؤطرة ضمن مبادرة «الحزام والطريق» الصينيّة.

ويشرح المقال: أنّ أزمة «المحافظين» النيوليبراليين الجدد جليّة، فبؤر الصراع التي خلقتها الولايات المتحدة لتكون بؤراً طويلة الأمد بدأت تخمد. فلقد بتنا نرى سعي روسيا وتركيا وإيران، مستعينين بالحلول العسكريّة والاقتصاديّة الجديدة، لتجفيف مستنقعات النزاعات في المنطقة. وكيف أنّ التعاون بين العسكريين المصريين والصينيين قد وصل مستوى جديداً له، في العمل كوحدات حفظ سلام في المناطق المشتعلة. وحتّى تلك الكيمياء الشديدة بين الولايات المتحدة وقوميي الهند لم تؤتِ ثمارها، حيث يبدو بأنّ النزاع الحدودي بين الهند والصين قد انحل، لينزع فتيل توتّر عوّلت عليه الولايات المتحدة. والرهانات الأمريكيّة في أوكرانيا قد فشلت بعد التقليل من قيمة إرسال أسلحة مدمرة إليها، وبعد مواجهة البلاد لانقلاب عكسي بقيادة ساكاشفيلي، ومعاناتها من الفوضى كعاقبة لاستخدامها في الطموح الأمريكي لإشعال روسيا.

واقع لا يمكن نكرانه

لا ينسى المقال، وسائل الإعلام الأمريكيّة السائدة التي تحاول التعمية على الواقع، فيقول: «رغم أنّ وسائل الإعلام، التي لطالما استُخدمت من أجل الترويج للبروباغندا، تحاول أن تبيّن واقعاً مزيفاً وخاطئاً، فإنّ الشعور باليأس يصبح مركزاً عندما تقوم وسائل الإعلام السائد بمحاولة إقناع الجمهور بقصّة الأطفال الخرافيّة، عن محاولة الروس الأشرار، بأن يتلاعبوا بالانتخابات الأمريكيّة. ناهيك عن الادعاءات، التي لا دلائل تدعمها، عن أنّ الفريق الأولمبي الروسي يتعاطى المنشطات، ويجب حرمانه من المشاركة في الأولمبياد. إنّ انتصاراتهم الصغيرة، مثل: تشفير قناة «RT»، تظهر الوجه الحقيقي الشيطاني للنظام العالمي الجديد». ويشير إلى أنّ انهيار الخداع الذي سوقت له وسائل إعلام النظام العالمي الجديد، يظهر الوجه الحقيقي للنخب الغربيّة التي لا تملك في جعبتها إلّا الحروب والمقاربات غير الإنسانيّة.

ويقول في الختام: «من شمال إفريقيا، مروراً بجنوب أمريكا وآسيا، إلى الشرق الأوسط، لم تعد واشنطن هي الصوت الذي يملي القرارات كلها. فخلافاً للماضي، واشنطن لم تعد تختار مصائر الآخرين، بل تفضّل عوضاً عن ذلك عدم المشاركة من أجل تجنّب إظهار ضعفها الشديد الاقتصادي والعسكري. وقد بات الانسحاب من المسرح العالمي، استراتيجيّة تقوم على فكرة: أن ننسحب الآن بملء إرادتنا أفضل من أن يتمّ إجبارنا على ذلك».

الصورة عالمياً

• آلاف المتظاهرين في مدينة جرادة شمال شرقي المغرب، طالبوا السلطات بتوفير فرص للعاطلين عن العمل والالتفات للتنمية، وذلك بعد مصرع شقيقين في منجمٍ غير قانوني للفحم الحجري.

• صرّح المدير العام لمؤسسة «روستيخ» الروسية لتصدير المنظومات الدفاعية: أن تركيا اشترت أربع منظومات «إس400» من روسيا مقابل 2.5 مليار دولار، و55 بالمئة من قيمة العقد هو ائتمان روسي.

• أكدت مصادر إعلامية: أن بكين ماضية في توطيد حضورها في بحر الصين الجنوبي، عن طريق بناء منشآت جديدة، تتضمن محطة رادار، ومواقع تخزين ومنصة نووية.

• قالت وزارة الخارجية الكورية، في بيانٍ لها: إن العقوبات الأمريكية الجديدة «تصل إلى حصار اقتصادي كامل ضد البلاد»، وأنها ستواصل تعزيز الردع النووي لإقامة توازن عملي للقوة مع الولايات المتحدة.

• كشف استطلاع للرأي نشره مركز «داتا فولها» أن 70% من سكان البرازيل يعارضون خصخصة الشركات المملوكة للدولة. بينما ارتفعت نسبة الرافضين لميشال تامر في الحكم لتصل إلى 97%.

• أوعز رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، لوزارة الخارجية، بالانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «يونسكو»، احتجاجاً على ما وصفه بتعاملها «المنحاز والسخيف».

2017 وداعاً للهيمنة الأمريكية...

■ إعداد: ديمة كتيلة

ونحن نودع عام 2017 ونستقبل عاماً جديداً، لا بد من التوقف عند أبرز العناوين لهذا العام على الصعيدين العربي والدولي، والتي شكلت بمجملها محطة هامة على طريق تشكّل عالم جديد بتوازناته وعلاقاته، حيث كان ملفتاً في هذه الفترة الزمنية درجة تراجع الهيمنة الأمريكية، وتراجع مشروعها بالفوضى والحلول العسكرية، ليقابلها صعود المشروع القائم على إطفاء بؤر التوتر وفقاً للحلول السياسية، والبناء لعلاقات اقتصادية دولية أكثر عدالة وتنمية. في هذا العام، استكمل الحلفاء التقليديون مسار الانفكاك عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت العملية لا تزال تجري قدماً، إلا أن سمتها هذا العام قد تجلت تحديداً في مستوى وضوحها، سواء من خلال تصريحات هؤلاء الحلفاء التي بدت «خارج السياق» الذي اعتاد عليه العالم، ابتداءً من الحليف الأوروبي، مروراً بالتركي والخليجي، وصولاً إلى حملة الانعطافات التي أجرتها عدد من القوى المحسوبة تاريخياً على الولايات المتحدة في شرق آسيا. وقبل البدء في هذا العرض الذي تقدمه «قاسيون»، لا بد من الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على بعض أبرز الأحداث التي حملها العام 2017 وليس جميعها، ذلك أن الإضاءة على المؤشرات كلها التي تدلّ على التراجع الأمريكي في هذا العام، لن يكون ممكناً في مقالٍ واحد...

التراجع والانقسام الأمريكي جليّ

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017 تراجعاً في مستوى هيمنتها العالمية، ووضوحاً في انقساماتها السياسية الداخلية، بصورة غير مسبوقة، حيث بدأت عام 2017 باستلام رئيسها الجديد، دونالد ترامب، وهو الشخصية «الملتبسة»، الذي أصبح مزاجه «شمّاعة» تُعلق عليها حزمة كاملة من السياسات المفروضة مسبقاً على جدول الأعمال.

داخلياً، بدا واضحاً الميل لزيادة الضغط على غالبية الشعب ابتداءً من تقليص برامج الدعم الحكومي، وتخفيض الضرائب على الشركات، ورفع القيود على رأس المال، ليتبعها ازدياد معدلات العنف والهجمات الإرهابية في مدن أمريكية عدة.

أما خارجياً، فقد حمل هذا العام مزيداً من سياسات الانكفاء الأمريكي، من خلال تشديد القيود على الحدود، والانسحاب من اتفاقيات «الشراكة عبر الهادئ»، و«اتفاق باريس» للمناخ في شهر حزيران، وصولاً إلى إعلان العزم على تخفيض الميزانية المقدمة للأمم المتحدة بما يصل إلى 285 مليون دولار.

بدا الانقسام بين تيارين داخل الإدارة الأمريكية واضحاً هذا العام، وتكشّف من خلال التصريحات المتناقضة لمسؤولين أمريكيين في قضايا أبرزها «الاتفاق النووي الإيراني» والأزمة في شبه الجزيرة الكورية، فبعد أن أعلن ترامب أنه لن يصدق على الاتفاق، ليحيل الحسم في هذه المسألة إلى الكونغرس أفاد وزير دفاعه، جيمس ماتيس، أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ، بأن «الاستمرار في الاتفاق يخدم مصلحة أمريكا الأمنية»، أيضاً أكد رئيس «هيئة الأركان الأمريكية المشتركة» الجنرال، جوزيف دانفورد، على أهمية المضي بالاتفاق. كذلك الأمر بالنسبة للتفاوض مع بيونغ يانغ فبعد أن صرح وزير الخارجية، ريكس تيلرسون بأن «الولايات المتحدة مستعدة للحوار مع كوريا الشمالية عندما تكون مستعدة لذلك»، أشارت تصريحات لمتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، بعد يوم واحد فقط، بأن «الوقت الحالي ليس مناسباً على ما يبدو لإطلاق محادثات مع كوريا الشمالية، في ظل تجربتها الصاروخية الأخيرة، التي أجريت في 29 تشرين الثاني الماضي».

الدولار معزول... وواشنطن كذلك!

سلسلة من الهزائم اختتمت واشنطن عامها، حيث بدا واضحاً انكشاف زيف المكافحة الأمريكية للإرهاب، مع إعلان روسيا نهاية «داعش» على ضفتي نهر الفرات، لتعري الادعاءات الأمريكية بطول المعركة وصعوبتها. أما الضربة الصاعقة، فكانت اتخاذ عدة خطوات جدية عالمياً لكسر هيمنة الدولار، كان أبرزها: فتح الصين، إحدى أكبر الدول المستوردة للطاقة في العالم، الباب للعقود الآجلة للنفط الخام بسعر اليوان الصيني، والذي سيكون قابلاً للتحويل إلى الذهب، بالإضافة إلى اتخاذ دول أخرى إجراءات على هذا الصعيد، مثل: روسيا وفنزويلا وإيران وتركيا، وما حدث في الجلسة الاستثنائية للأمم المتحدة، بخصوص قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، حيث صوت مندوبو 128 دولة ضد القرار، وامتنعت 35 دولة عن التصويت، أما الدول التسع التي صوتت مع القرار، فأقل ما يقال عن معظمها أنها دول ميكروسكوبية، لا وزن ولا حضور لها في القرار السياسي الدولي.

أما خطاب الرئيس الأمريكي في نهاية العام حول استراتيجية الأمن القومي، فلم تأت بجديد بل كانت صدى للحملة الانتخابية، وهي استمرار لسياسة تنظيم التراجع، والانكفاء إلى الداخل، دون أن يسعفه الحديث المطوّل عن «إنجازات» إدارته خلال العام الفائت، والتي تكذبها الوقائع السياسية على امتداد مساحة العالم.

الأزمة أمريكية... والخليج ملحق

حمل عام 2017 انقسامات في منطقة الخليج العربي، متمثلة في انفجار الأزمة بين قطر وباقي دول مجلس التعاون الخليجي في حزيران، في ظل حملة إقليمية تقودها السعودية، محاولة من خلالها تعديل موازين القوى في المنطقة بما يحدّ من شدة تراجعها ربطاً بالتراجع الأمريكي.

حمل النصف الثاني من عام 2017، تخبّطات سعودية، في سياساتها الخارجية والداخلية، لتعكس أزمة عميقة. داخلياً جرى نقل ولاية العهد إلى محمد بن سلمان في حزيران، بعد الزيارة المشهورة لترامب إلى المملكة في شهر أيار، بما يحاكي انقلاب داخل العائلة الحاكمة، ليعلن عن حملة لـ«مكافحة الفساد» أدت إلى اعتقال أمراء ورجال أعمال سعوديين ومصادرة أملاكهم، وهي في حقيقة الأمر خطوة تهدف إلى الإطباق بشكل كامل على السلطة بيد محمد بن سلمان، وإنهاء الوضع السابق للعائلة المالكة وامتيازاتها السياسية والاقتصادية.

على الصعيد الخارجي، ونتيجة لمعطيات الأمر الواقع والتوازنات الدولية الجديدة، زار الملك سلمان بن عبد العزيز روسيا في أول زيارة من نوعها لملك سعودي، توّجت بتوقيع حزمة واسعة من اتفاقيات التعاون بين البلدين.

فشل السعودية كان واضحاً في حسم الملف اليمني لمصلحتها، حيث وصلت الكارثة الإنسانية هناك إلى مستويات غير مسبوقة، مهددة بمجاعة هي الأكبر في التاريخ الحديث، بينما فشلت محاولة حسم المعركة من خلال انقلاب الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على جماعة «أنصار الله» مما أدى إلى مقتله.

وفي محاولة أخرى في لبنان، لم ينجح الضغط السعودي على رئيس الوزراء سعد الحريري لتقديم استقالته بتأزيم الوضع في لبنان، ولم يحرّك الوضع الإقليمي والدولي ضد إيران و«حزب الله»، بالشكل والمستوى المطلوب سعودياً، حيث دفعت جملة المواقف الرافضة لتوتير الأجواء السياسية، إلى تجاوز الأمر، ليعود الحريري ويتراجع عن الاستقالة.

أوروبا تتغير...

لم يكن عام 2017 بالعادي على القارة الأوروبية، ففي فرنسا، كما ألمانيا والنمسا ودول أخرى من قبلها، أظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة فيها تغيراً ملحوظاً في الفضاء السياسي، سمته العامة تراجع أحزاب كبرى تقليدية، وتقدم قوى من نوع آخر، وبشكل أكثر تحديداً، تراجع «الاشتراكيين الديمقراطيين» والمحافظين مقابل تقدم قوى اليسار واليمين الشعبوي، مستندين إلى التغير العام لدى الشعوب الأوروبية في مستوى الرضى عن أداء المنظومة الأوروبية برمتها، بما فيها من مؤسسات تقليدية كالاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية...

من جهة أخرى، حمل هذا العام مزيداً من الاعتداءات الإرهابية على امتداد أوروبا، وتصاعد الدعوات الانفصالية، الأمر الذي كان واضحاً في استفتاء إقليم كتالونيا للانفصال عن إسبانيا، والذي حصل على موافقة شعبية بالأغلبية لكن الحكومة المركزية تمكنت من قمعه بالقوة.

وعلى هذا النحو، بدا واضحاً هذا العام الافتراق الأوروبي الأمريكي الجاري، حيث ظهرت خلافات حول قضايا عدة بين الطرفين للعلن، سواء الموقف من «الاتفاق النووي الإيراني» أو من العقوبات الأمريكية ضد روسيا والشركات الأوروبية المساهمة في «خط السيل الشمالي 2» والذي يهدف إلى نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، وليس أخيراً الموقف من نقل ترامب السفارة الأمريكية إلى القدس. حيث لم يكن مستغرباً تصريح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حول «التحدي» الذي تعيشه أوروبا، والمتمثل- حسب ما أعلن من على منبر جامعة السوربون في باريس- بـ«فك الارتباط الحتمي والتدريجي عن واشنطن».

أهلاً بإرادة الشعوب!

مصر تصارع بين عالمين... قديم وجديد

مع مطلع هذا العام، عاشت مصر تحت ضغط العمليات الإرهابية التي لم تقتصر على سيناء والصحراء الغربية، بل وصلت إلى عمق الأراضي المصرية، وإلى عاصمتها القاهرة، حاملة معها استهدافات موصوفة للجيش المصري، وتهديدات باستثمار الورقة الطائفية في البلاد.

أما المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فكانت أكثر قسوة على المصريين، حيث ارتفعت نسبة من هم تحت الفقر إلى حوالي 27%، ونسبة البطالة إلى 28%، وارتفعت أسعار الوقود بنسبة 50%، وارتفاع معدل الدين العام بنحو 100%.

وفي سياق التحولات في السياسة الخارجية، شهدت توجهات مصر الإقليمية والدولية تحولات مميزة لهذا العام، من دور فاعل ودعم للحلول السياسية في الملفّين الليبي والسوري، وصولاً إلى دعم ورعاية ملف المصالحة الفلسطينية، وانتهى بتوقيع اتفاق «إنهاء الانقسام» بين حركتي فتح وحماس.

وفي هذا الصدد، برز استلام مصر زمام المبادرة في ريادة تحالفات أكثر واقعية من تحالفاتها التاريخية التقليدية، إذ بدأ هذا الاتجاه بإنجاز التنسيق الثلاثي مع اليونان وقبرص حول ترسيم الحدود البحرية، كخطوة متعلقة باستثمارات الغاز الهائلة والممكنة في هذه المنطقة. كما يبدو جلياً التطور الشامل للعلاقات الروسية ـ المصرية إيجاباً عبر مشروع الضبعة النووي، الممول بقرض روسي قيمته 25 مليار دولار، وكذلك عقود التسليح مع روسيا، التي تطورت باتجاه عقود تكنولوجيا مشتركة لتجميع الدبابات محلياً في مصر، كما هو الحال بالنسبة للطراز تي-90، وهو ما أعلن عنه الجيش الروسي منتصف العام الجاري. وبعد تعثر العلاقات وإيقاف حركة الطيران فيما سبق، وقعت كل من روسيا ومصر هذا العام في موسكو بروتوكول استئناف الرحلات الجوية بين البلدين، بحضور وزير الطيران المدني المصري، شريف فتحي، ووزير النقل الروسي، مكسيم سوكولوف. لينتهي العام بإعلان الحكومة الروسية عن مسودة اتفاق بين روسيا ومصر، ر يسمح للطائرات العسكرية للدولتين بتبادل استخدام المجال الجوي والقواعد الجوية.

حصرية الانتصار بيد الشعب الفلسطيني

فلسطينياً، وبعيداً عن الانقسامات الفصائلية ومبادرات حلها، اتسم هذا العام بانتصارات الشعب في ساحات معركته مع الاحتلال، حيث توّج إضراب الكرامة للأسرى للمطالبة بتحسين أوضاعهم الحياتية داخل السجون، والذي بدأ في 2017/4/17 وشمل 1800 أسير، بالنصر بعد التوصل إلى اتفاق بين لجنة الإضراب ومصلحة سجونَ الاحتلال، بعد 40 يوماً من ثبات المضربين. تلا ذلك الانتصار الذي حققه الفلسطينيون في معركتهم ضد البوابات الإلكترونية في المسجد الأقصى، التي بدأت في 14 تموز 2017، وانتهت بإجبار قوات الاحتلال على التراجع عنها وإزالتها في 25 تموز 2017.

القدس تُسقط «الوساطة النزيهة»

قاد خطاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم 6 كانون الأول الجاري، وقراره حول القدس، إلى مزيد من التصاعد في الحراك الشعبي الفلسطيني، والذي لا يزال يشمل مناطق قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

وكنتيجة ـ أولية فقط ـ لهذا الحراك، غدا الحديث عن «الوساطة النزيهة» للولايات المتحدة في عملية السلام أمراً مرفوضاً عموماً، بما في ذلك الموقف «الرسمي» للسلطة الفلسطينية، حيث لم يعد من الممكن لأحد أن يساجل في هذا الأمر دون أن يضع نفسه خارج التاريخ. وبالتالي، صار من المسلم به، أن خروج واشنطن من العملية السياسية، وأية تسوية محتملة للقضية الفلسطينية، يعني أن الكيان الصهيوني قد خسر داعمه الأساسي والتقليدي. وعلى هذه الأرضية، عمّت المواجهات والإضرابات أرجاء فلسطين، في القدس والضفة الغربية وغزة، ما دفع بجيش العدو إلى إعلان حالة الاستنفار القصوى.

صعود الشرق

على مدار شهور هذا العام، تجلّت واضحة عملية تمتين التحالف الروسي الصيني، والتي انعكست بدورها في عدد من السياسات المشتركة حول الكثيرٍ من الملفات الدولية، ابتداءً من الأزمة السورية، التي نجحت الجهود الروسية فيها بالقضاء على تنظيم «داعش»، بعد فترة «نقاهة» طويلة عاشها هذا التنظيم تحت كنف العملية غير الجدية التي قادها «التحالف الدولي ضد داعش»، وصولاً إلى استمرار الدفاع عن الاتفاق النووي الإيراني بوصفه معبّراً عن واقع التوازنات الجديدة، وليس انتهاءً بتطويق محاولات التصعيد الأمريكي على تخوم الخصمين الاستراتيجيين، بما في ذلك أوكرانيا، وكوريا الديمقراطية، وميانمار...إلخ.

وفي هذا الإطار، تواصل عمل المشاريع الاستراتيجية المشتركة التي تترابط جميعها في فكرة الإجهاز على الهيمنة الأمريكية، حيث دشنت أذربيجان وجورجيا وتركيا، خطاً للسكك الحديد يربط الدول الثلاث، هدفه اختصار الوقت الذي تستغرقه الرحلة من الصين إلى غرب أوروبا، كما سعت كوبا لزيادة حجم تجارتها مع الصين، والانضمام لمبادرة الحزام والطريق، كرابط إقليمي محتمل لنشر المبادرة في أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما يمهد لخروج القارة اللاتينية من براثن السيادة الأمريكية عليها.

باسل الأعرج

• بعد عام من ملاحقته هو ورفاقه، استشهد الشاب باسل الأعرج في منزله بالضفة الغربية، بعد اشتباكٍ مع قوات العدو، وذلك بعد أن زجت به السلطة الفلسطينية مع رفاقه في السجن، بتهمة «محاولة تنفيذ عملية ضد «إسرائيل»».

فوزي الجنيدي

• بات الطفل الفلسطيني، فوزي الجنيدي، بمثابة أيقونة لانتفاضة القدس الأخيرة، بعد أن التقطت له صورة خلال اعتقال قوات العدو له، حيث التف حوله ما يقرب من 20 جندياً، ممسكين به وهو معصوب العينين.

إبراهيم أبو ثريا

• استشهاد الشاب إبراهيم أبو ثريا 29 عاماً، قنصاً بالرصاص، والذي اشتهر بمقاومته للعدو، وإصراره على المشاركة في اشتباكات شرق مدينة غزة، رغم بتر قدميه خلال عدوان عام 2008

عهد التميمي

• قوات العدو تعتقل الطفلة عهد التميمي، بعد قيامها بصفع جنديين صهيونيين، دخلا إلى منزلها للقيام بعمليات القنص ضد الشباب المتظاهرين في قرية النبي صالح. وقد تحولت التميمي إلى أيقونة للحراك الفلسطيني بعد اشتهارها في أكثر من مواجهة مع جنود العدو الصهيوني.

مشاريع الشرق والدور الروسي...

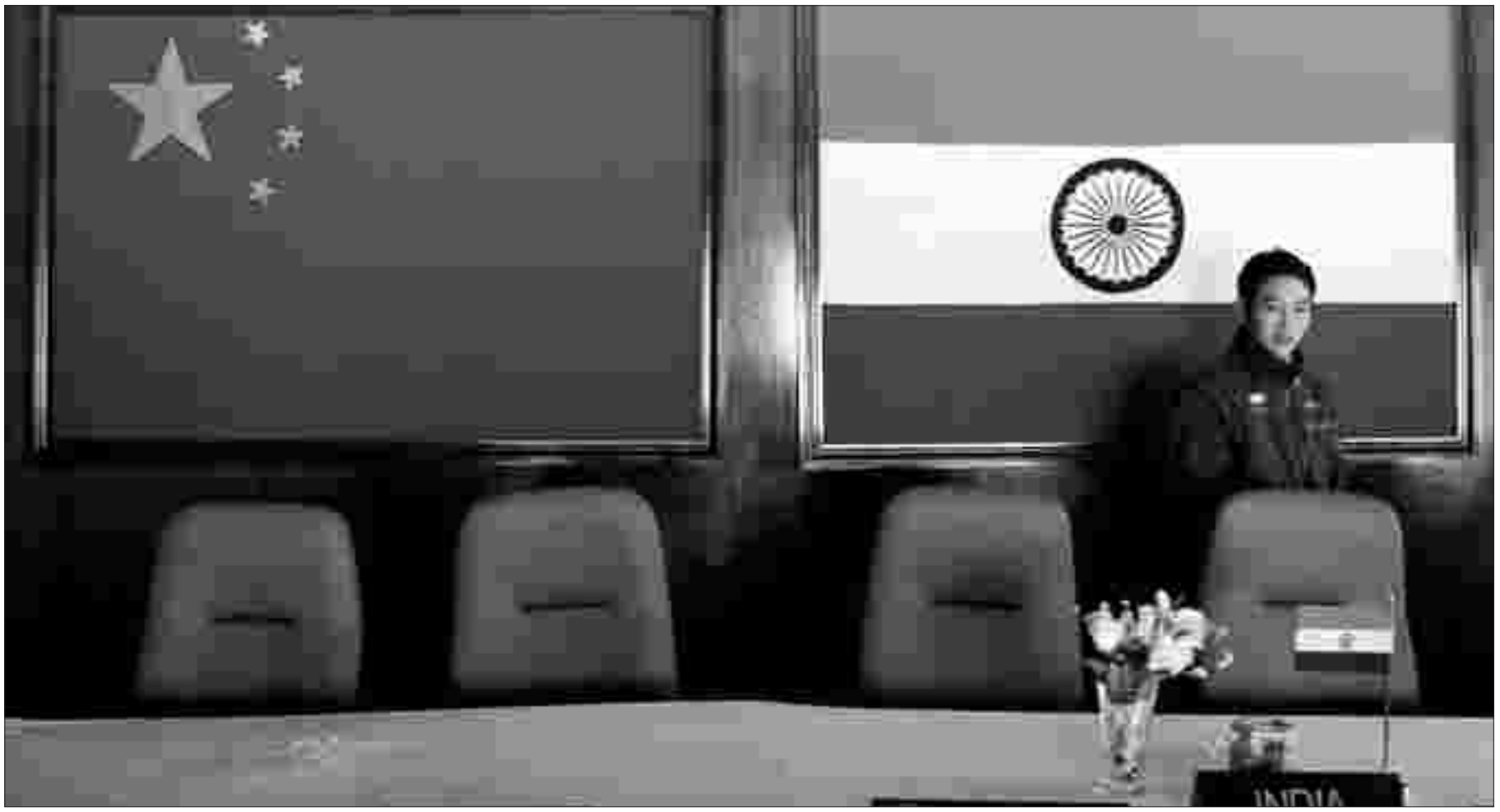

توفر مشاريع التعاون الجديدة اليوم مثل: «بريكس» ومشروع «طريق الحرير الجديد» وغيرها، أطراً للتنافس الودي بين الصين والهند، القوتين العظيمتين في آسيا، بما يضمن تحقيق مزايا لكلتا الدولتين، حيث يمكن للدور الروسي أن يشكل ضامناً للتوازن بينهما، ذلك عوضاً عن تأجيج النزاع التاريخي بين تلكما الدولتين حول الحدود، الأمر الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في حربها غير المعلنة ضد الصين في نهاية المطاف.

■ اندرو كوربيكو
تعريب وإعداد: عروة درويش

ينظر معظم الهنود إلى «بريكس+» على أنّها «كلمة سيئة»، خاصّة طبقتهم الحاكمة القوميّة المتطرّفة. ذلك أنّهم يفهمونها بوصفها مجرّد تعبير تلطيفي لتأسيس مشروع «طريق واحد، وحزام واحد» الصيني، المرتبط بالرؤية العالميّة لطريق الحرير الجديد، الذي عارضته نيودلهي بشدّة منذ إطلاقه. وهذا أمر مؤسف من منظور النظام العالمي متعدد الأقطاب الناشئ، ذلك أنّه يشير إلى إمكانية أن تصبح الهند شريك الولايات المتحدة الرئيس في القرن الواحد والعشرين في «احتواء الصين»، مع ما يترتّب على ذلك من عواقب مزعزعة للاستقرار بالنسبة للقوتين الآسيويتين.

لا يتلاءم هذا السيناريو مع الرؤية الروسيّة المعلنة «لشراكة أوراسيا الكبرى» في القارتين الكبرتين، لأنّه يتحدّى جهود موسكو لإدماج «الاتحاد الأوراسي» مع مشروع «طريق الحرير الجديد» و«منظمة شنغهاي للتعاون» ممّا يشكل تهديداً استراتيجياً واسع النطاق لمصالحها على المدى الطويل.

دور روسيا «الموازن»

إنّ روسيا في وضع فريد، يمكّنها من العمل كقوّة «توازن» عليا في أوراسيا لكامل هذا القرن، بشرط أن تستفيد من براعتها الدبلوماسيّة متعددة الجوانب لتحقيق هذه الغاية، خاصّة في آسيا، مع تعلّق الأمر بالحفاظ على الاستقرار بين شركائها: الصين والهند. وعليه فإنّه من المهمّ بشكل كبير، أن تقنع روسيا الهند، أنّ بإمكانها تحقيق المزيد من المكاسب عبر الانضمام إلى «بريكس+» بطريقتها، بدلاً من تجنّب المبادرة بالكامل. فمشاركة الهند في هذه المبادرة هي جزء لا يتجزّأ من نجاح روسيا في تحقيق التوازن في القرن الحادي والعشرين، من خلال تعزيز تعدد الأقطاب عبر أوراسيا. وهذا لا ينطبق على القوتين الآسيويتين الكبيرتين فقط، بل يمتدّ إلى التقارب السريع في العلاقات بين روسيا وباكستان، وضرورة قيام موسكو بتبديد شكوك الهند التي تشجعها الولايات المتحدة حول نواياها من هذا التقارب.

من الحكمة، أن يخاطب الدبلوماسيون الروس نظراءهم الهنود «بلغة يفهمونها»، عبر إقناعهم بشكل فاعل بالفوائد التي قد يجنونها من خلال انضمامهم لـ«بريكس+»، والتي يمكن تلخيصها، بالمشاركة في منصّة مؤسسة على القواعد الضمنيّة للتنافس مع الصين، حيث يتمكنون من الاستفادة من تأثير دور روسيا «الموازن» لتحقيق مصالحهم.

ومن أجل النظر إلى هذا الأمر في العمق، يجب أن ترى الهند «بريكس+» على أنّها وسيلة لتوسيع شراكاتها متعددة الأبعاد مع روسيا، عبر كامل المساحة الجغرافيّة لمبادرة «جنوب آسيا أعظم»، مع دعوة نيودلهي لموسكو من أجل المشاركة في مجموعة أوسع من المشاريع المشتركة، للتخفيف من أيّة تصورات تنافسيّة بغيضة قد تحملها الصين لها. إضافة إلى ذلك، يمكن لروسيا أن تقوم بالمثل، مع المشاركة الهنديّة في مناطقها من أجل تحقيق «توازن داخلي» في الاستثمار الأجنبي المباشر في مواقع استراتيجيّة، مثل: المناطق الحدوديّة في الشرق الأقصى، وذلك دون الخوف من إثارة حفيظة الصين. إن انعكست هذه العلاقات الثنائيّة الروسيّة- الهنديّة على «بريكس+» ورضيت بهذا التوصيف الجديد، فسيتمّ عندها فتح مجموعة واسعة وغير مستغلّة في السابق، من إمكانات المنفعة المتبادلة للمشاركين جميعهم. وسنناقش بعضها تالياً.

إنّ روسيا في وضع فريد يمكّنها من العمل كقوّة توازن عليا في أوراسيا لكامل هذا القرن

إعادة مفهوم التنافس ضمن أطر جديدة للتعاون

إنّ الشاغل الجيوسياسي الأكثر إلحاحاً للهند هو بطبيعة الحال جوارها الخاص، الذي تأطّر بشكل متداخل جداً عبر «رابطة الجنوب الآسيوي للتعاون الإقليمي SAARC» و«مبادرة خليج البنغال للتعاون الاقتصادي والتقني متعدد المجالات BIMSTEC»، وهما اللتان تعتقد نيودلهي بأنّ بكين تحاول الصيد في الماء العكر عبرهما، لتعزيز آمالها في الهيمنة، باستخدام قوّة جاذبيّة «طريق الحرير الجديد». لقد شهدت الحرب الباردة الصينيّة- الهنديّة الجديدة على تنافس الدولتين «الصديقتين-العدوتين» من خلال منظمات التكامل الإقليمي، بشدّة متباينة وبدرجات متفاوتة، لكنّ هذه المنافسة يمكن تثميرها إن تمّت، عبر منصّة «بريكس+» المشتركة، حيث إن إعادة تعريف مفهوم المنافسة مع الصين في «SAARC» و«BIMSTEC»، بوصفهما جزءاً من «بريكس+»، قد يسمح لكلا الطرفين «بحفظ ماء الوجه» في أيّ وقت يتعرضان فيه «لخسارة» ذاتيّة أمام الطرف الآخر، ذلك أنّ النتيجة ستشكّل في الأحوال كلّها «نصراً لبريكس».

التقدّم في «ممرّ النموّ الآسيوي- الإفريقي»

إنّ فتح «SAARC» و«BIMSTEC» أمام «بريكس+» يمكن أن يسمح أيضاً للهند بدعوة شريكها الروسي، إلى المشاركة بعمق أكبر في هذه المناطق، عبر مشاريع مشتركة بقيادة هنديّة، بحيث تعمل كجزء من «ممرّ النموّ الآسيوي الإفريقي AAGC»، والذي تمّ تضخيمه من قبل وسائل الإعلام الهنديّة، وشركائها الغربيين، ليظهر وكأنّه ردّ نيودلهي على مشروع «الحزام والطريق» الصيني، وفي حين أنّها تبدو مبالغة صارخة من حيث إمكانات الممر المستقبليّة على الأغراض السياسيّة المحليّة التي تخدم المصالح الذاتيّة، فلا يجب التغاضي عن كون الفكرة بحدّ ذاتها تحمل درجة معينة من الإمكانيّة الواعدة المتأصلة بها. وخاصّة إن تمّ تدبّر أمر تطوير «البنية التحتيّة الخفيفة» في منطقة المحيط الإفريقي- الهندي الأكبر، بشكل موازٍ «للبنية التحتيّة الثقيلة» التي تبنيها الصين عبر مشروعها، ومن التفاصيل المثيرة، أنّ مبادرة «ممرّ النمو الإفريقي- الآسيوي»، ستعتمد على رأس المال الياباني لتمويل معظم مشاريعها. سيشكّل هذا الأمر سيفاً ذا حدين، فهو سيؤدي إلى قيام الصين وآخرين بتأطير المبادرة على أنّها عقبة أحاديّة الدعم، وجدت لتعرقل «طريق الحرير».

وستستمرّ مبادرة «AAGC» بكونها مثيرة للريبة، وستساهم حتماً في إذكاء نار الحرب الباردة الجديدة بين الصين والهند، طالما أنّها في غالبها مشروع هنديّ-ياباني. غير أنّ هذا النموذج برمته قد يتغيّر بشكل مفاجئ، إن تمّت دعوة روسيا للمشاركة في هذه المبادرة، وأعلنت صراحة عن دعمها له. ذلك أنّ سياسات موسكو المؤيدة لتعدد الأقطاب، سوف تمنح قدراً كبيراً من الثقة والمصداقيّة للمشاريع التي ترتبط بها، ويمكن بذلك قطع

لاحتواء الخلاف الهندي الصيني

شوط طويل للتخفيف من شكوك الصين وتحفظاتها اتجاه المبادرة. علاوة على ذلك، فمثلما هو متوقّع من الصين، أن تستخدم «بريكس+» من أجل تعزيز مبادرة «حزام واحد، طريق واحد»، فيمكن للهند أيضاً أن تفعل المثل مع مبادرتها، بل ربّما تضاعف استثماراتها في الشرق الأقصى الروسي تحت راية كلّ من «بريكس+» و «AAGC» .

جلب شركاء ظلّ إلى «بريكس+»

كما يتضح ممّا سبق، فإنّ المشاركة الرسميّة للهند في «بريكس+» ستسمح بإدماج شركاء ظلّ، مثل: اليابان بشكل غير مباشر في المنصّة، وذلك عبر مشاركتهم في مبادرة «ممر النمو الآسيوي- الإفريقي»، ممّا يمكنها من تعزيز إمكاناتها التنافسيّة في مواجهة الصين دون المواجهة المباشرة. بالإضافة إلى إمكان ملاءمة إيران لإطار العمل هذا، حيث يمكن تضمينها في سياسة «الرباط الغربي» الهنديّة التي تتبعها في غرب آسيا. تربط إيران علاقات خاصّة بروسيا، وهي لاعب رئيس في عمليّة سلام أستانا. في ضوء هذا، يمكن لروسيا أن تساعد الهند على تحقيق المزيد من التقدم الواضح والسريع معها، وذلك ربّما في مقابل قيام نيودلهي بفتح الباب أمام موسكو في مناطق «الجنوب العالمي» عبر «رابطة دول جنوبي شرقي آسيا «ASEAN، وفي إفريقيا عبر مبادرة . «AAGC»

تتعاون روسيا والهند بالفعل مع إيران، من خلال ممرّ النقل الشمالي- الجنوبي «NSTC» الذي يتوقّع أن يسهّل يوماً ما التجارة بين جنوب آسيا والاتحاد الأوربي عبر إيران وأذربيجان وروسيا. لكنّ إدراج هذا المشروع في «بريكس+»، بوصفه مشروعاً من ضمن مبادرة «AAGC»، قد يجذب إيران بشكل أقرب حتّى إلى مجموعة المؤسسات متعددة الأقطاب. علاوة عن ذلك، بما أنّه يمكن لرجال الأعمال الروس أن يستخدموا بشكل نظري ممرّ «NSTC» للإتجار مع الباكستانيين، بقدر ما يمكنهم القيام بذلك مع الهنود، فمن مصلحة موسكو أن تدرك نيودلهي، بأنّ متطرفيها القوميين لن يخرجوا خالين الوفاض عند فعلهم ذلك، وبأنّهم يقومون بذلك على أساس حلول «ربح- ربح» اقتصاديّة، وبأنّ ذلك يمكن تحقيقه بأفضل ما يمكن عبر إدراج ممرّ «NSTC» في «بريكس+».

باكستان- روسيا- الهند

تبقى باكستان حجر عثرة في أيّ تطوّر يتضمن الهند. ويمكننا عبر النظر عن قرب إلى العلاقات الروسيّة- الباكستانيّة المتنامية حالياً، وإلى المحاذير التي تواجه روسيا في تعزيزها، مدى التغيير الذي يمكن أن يحصل إن تمّت تهدئة الهند وجذبها لتصبح مرتبطة بسلاسل وشبكات ومبادرات المنطقة الصينيّة- الروسيّة. فالأفق الاقتصادي الواعد بين روسيا وباكستان يمكن أن يحدث في الوقت الحالي فقط عبر «الممرّ الاقتصادي الباكستاني- الصيني «CPECويبقى العائق الذي يجعل روسيا مترددة هنا عن الموافقة رسمياً على الدخول في هذا الطريق التجاري، هو: الحفاظ على «التوازن» في الاستراتيجيّة المتبعة ناحية الهند. وهو العائق ذاته الذي يجعل دخول المؤسسات الاقتصاديّة العامّة الروسية الكبرى أمراً شائكاً من الناحية السياسيّة.

إنّ الاحتمال الأكبر القائم الآن، هو: أن تتصل روسيا بممرّ «CEPEC» عبر دولة كازخستان التي تقع في وسط آسيا، وهي العضو بالفعل في «اتحاد أوراسيا الاقتصادي» الذي تقوده موسكو، وهي الدولة التي تمرّ عبرها الكثير من التجارة الثنائيّة بينهما. علاوة عن ذلك، يتوقّع أن يمرّ «الجسر الأرضي الأوراسي» الذي يربط آسيا الشرقيّة بأوروبا الغربيّة، عبر هذا الممرّ الدولي أيضاً، لذلك سيكون من الأسهل على باكستان وروسيا أن تتبادلا التجارة عبر هذا الطريق، منه من خلال محور أورومكي – عاصمة منطقة الحكم الذاتي زين يانغ الصينيّة- بالنظر إلى أنّ عاصمة زين يانغ هي أقرب إلى الحدود الجنوبيّة لروسيا عبر سيبيريا، منه إلى ميناء «جوادر» على بحر العرب، فهنالك فرصة أن يتمّ إنشاء طريق تجاريّ أكثر مباشرة بين الشمال والجنوب، يصل روسيا وباكستان عبر هذا المعبر.

في نهاية المطاف، الارتكاز الروسي في آسيا، والذي يُشار إليه رسمياً في أدبيات موسكو السياسية بـ«إعادة التوازن»، ليس دولياً وحسب، بل هو داخليّ أيضاً. وهو يطمح لتطوير سيبيريا الغنيّة بالموارد بقدر طموحه لتشكيل شراكات دوليّة. فإن أبقينا هذا الأمر في بالنا، فليس هنالك سبب يمنع دمج جنوب سيبيريا في «CPEC» وهو أمر قد يثير شهيّة الهند بكل تأكيد، سواء للاشتراك بالطريق، أو للمساهمة في تطوير سيبيريا.

وأخيراً، يمكن مدّ البنية التحتيّة البريّة «لممرّ النقل الشمالي-الجنوبي «NSTC، الذي أسلفنا اشتراك الهند فيه بشكل رئيس، لتصل إلى باكستان في حال ربط الميناء الإيراني «جابهار» بميناء «جوادر» القريب منه. وحتّى لو لم يحدث ذلك، فلا شيء يمنع الأعمال الروسيّة من استخدام ميناء «جابهار»، أو حتّى الميناء الأكثر تطوراً منه: «بندر عباس»، كقاعدة لعمليات التبادل البحري مع جوادر أو كراتشي. وهذا إذا ما اجتمع مع الدبلوماسيّة الروسية كما أسلفنا، يمكن أن يتحوّل لمحور متكامل يضمّ اللدودين: باكستان والهند، بدلاً من الصدام الحتمي الذي قد ينجم عن استمرار الأفكار المليئة بالشكوك والريبة والتجييش.

وهذا دون أن نغفل ذكر أنّ باكستان والهند يمكنهما إذا ما ضمّتا جهودهما مع بعضهما ومع روسيا، أن يطلقا منافسة وديّة مع الصين، ولمثل هذا التحرّك أن يهدّئ بكلّ تأكيد من انتشار المخاوف التي تعمل الولايات المتحدة على تأجيجها، من أنّ الصين في طريقها إلى مشروع هيمنة كبرى يجعل من اللاعبين جميعهم في المنطقة، مهما كانوا كباراً، لاعبين ثانويين بالمقارنة مع التنين الصيني القادم.

المشاركة الرسميّة للهند في بريكس+ ستسمح بإدماج شركاء مثل اليابان وإيران بشكل غير مباشر في المنصّة

نحو عالم أكثر استقراراً

يضمن هذا الاقتراح السياسي استقرار النظام العالمي الجديد الذي نشهده. فهو يعزز المصالح الاستراتيجيّة الكبرى لروسيا، لاتصاله برغبتها الطبيعيّة «بموازنة» الشؤون الأوراسيّة على مدار القرن الحالي، مع مراعاة الفروق الدقيقة في علاقات موسكو المتعددة الأبعاد مع شركائها في نيودلهي وبكين، وذلك في سبيل صياغة الاقتراحات الأكثر واقعيّة، لكيفيّة تحوّل روسيا إلى الحكم في الحرب الباردة الصينيّة- الهنديّة الجديدة. ليس هنالك من دولة سوى روسيا بإمكانها إدارة المنافسة المتنامية بين هاتين القوتين الآسيويتين الكبيرتين، ومن المحتّم أن تضع موسكو آليات للسيطرة على تنافسهما، من أجل ضمان استقرار النظام العالمي متعدد الأقطاب الناشئ. إنّ أفضل طريقة للقيام بذلك، هي: عبر إقناع الهند بالانضمام لمنصّة «بريكس+»، بعد فتح عيونها على المنافع التي ستحققها إن هي قامت بذلك. وذلك عبر الحديث مع صانعي القرار هناك باللغة التي يفهمونها، مع الاقتناع بأنّ النتيجة النهائيّة لهذه الخطوة ستكون منافع «ربح- ربح» للأطراف الأوراسيّة جميعها بلا استثناء.

«الشرق الأوسط» ينتهي...

«الشرق الأوسط» التسمية الغربية لمنطقتنا، وأصبحت عنواناً لقلب الاضطراب السياسي العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين، منذ أن وضعت الإمبريالية الغربية، قاعدتها العسكرية المتقدمة، الكيان الصهيوني على أبواب الشرق، في عقدة الوصل العالمية الوسطى، وفي خزان الثروة النفطية العالمي. وإن كانت التوصيفات السابقة تبدو خشبية للبعض، فإن هذا الخشب الغربي العتيق يتصدع بالفعل اليوم، وتولد معالم أخرى لمنطقتنا.

■ ليلى نصر

مجموعة من الأحداث في 2017 لها دلالة على تغيرات كبرى في منطقتنا، تتبلور لتنتج جديداً في القريب القادم...

إقليمية أستانا... الأمريكان برّا

نهاية عام 2016، وفي سياق الأزمة الأحمى عالمياً، أي: الأزمة السورية، اجتمع في موسكو كل من ممثلي روسيا وتركيا وإيران، واتفقت الأطراف بحاضنة روسية على تولي مهمة إخراج الأمريكيين من صياغة الحلول لأزمات هذه المنطقة، وهي سابقة، وعلامة فارقة. فبعد أن أعلن الأمريكيون عدم التزامهم باتفاقية وقف إطلاق النار في سورية، التي عقدوها مع الروس، قدموا حافزاً جدياً للقوى الإقليمية المتضررة من استمرارية الأزمة السورية، والفاعلة فيها، لتتلقف الدعوة الروسية إلى وقف إطلاق النار، بدور فاعل للضامنين الثلاثة: الروس والإيرانيين والأتراك. والأهم، أن هذه العملية نجحت إلى حد بعيد في إنشاء مناطق خفض التصعيد في سورية، ولعبت دوراً سياسياً فعالاً في تحريك العملية السياسية الدولية في جنيف برعاية الأمم المتحدة. فكان هذا الحدث تعبيراً مباشراً عن تحول الوقع السياسي العالمي، من الإقليمي إلى الدولي، أي: تغير في الموازين. فما لا يحل بتوافق دولي: يمكن حله بتوافق إقليمي، وسيقف الغرب عاجزاً عن إيقاف جدّي للمسار، بل سيسعى للحاق.

وعندما تبدى أن قوى التشدد المحلية والإقليمية والدولية الأخرى تناور بتعطيل المسار السياسي، عادت القوى الإقليمية ذاتها، وأيضاً بحاضنة روسية لتحرك مسار الحل السياسي، عبر الحديث عن مؤتمر الحوار الوطني السوري، المزمع عقده في سوتشي. أي: أنها عادت لتضبط إيقاع حل الأزمة السياسية السورية ذات البعد العالمي، وتهدد وتلوّح بأنها ستعمل في اتجاه الحل، وفق القرارات الدولية و2254 تحديداً، متوقعة بأن تتكرر تجربة الأستانا ويلتحق بها الركب السياسي العالمي.

الأستانا، والتعاون السياسي الروسي_ التركي_ الإيراني لحل الأزمة السورية، دلالة على أن ممارسات الأمريكيين في «الشرق الأوسط» بدأت بالتحول إلى ردود أفعال ومواكبة، للأفعال الإقليمية المستقلة نسبياً.

في 2017 اتضح بأن المشروع الفاشي الغربي في منطقتنا المتمثل بقوى الإرهاب: داعش والنصرة أصبح في خبر كان

مشروع الفاشية... وأزمة الخليج

في 2017 اتضح بأن المشروع الفاشي الغربي في منطقتنا، المتمثل بقوى الإرهاب: داعش والنصرة، أصبح في خبر كان... وبدأت التقيحّات والآثار تظهر على كل القوى الإقليمية المرتبطة عميقاً بالغرب، والتي تحولت إلى أداة مالية لهذا المشروع. وكانت الأزمة الخليجية بين قطر والسعودية بالدرجة الأولى هي التجلي الأبرز. فما كادت تبرد صور الرئيس الأمريكي ترامب مع قادة الخليج، في زيارته التي وصفت بالتاريخية إلى المنطقة، حتى اندلعت الأزمة بين أطراف الخليج العربي، وتبين بأن فشل المشروع الفاشي، يبحث عن ضحية ليتم تحميلها المسؤولية، ولعبت الولايات المتحدة دوراً سلبياً في المناورة بين أطراف الأزمة، وإيقادها. ثم ما لبثت السعودية أن عبرت عن التناقضات التي تعصف بحكمها، ومنظومتها، بما سمي بالانقلاب السعودي، عندما انتقلت تباينات الأسرة الحاكمة إلى العلن، وجرت وتجري عملية مركزة للمال والسلطة السعودية، لا تزال عواقبها السياسية والاجتماعية مفتوحة على احتمالات عدة.

أي: عملياً تلقت القوى الإقليمية المرتبطة بمشاريع الغرب الفاشية، ضربة سياسية كبرى، وأصبحت تحاول لملمة خسائرها، ليضعف تأثيرها السلبي على سير الأحداث السياسية في المنطقة، ليتجلى هذا بفشل مشروعها التصعيدي في اليمن، ومحاولتها البحث عن مسارب ضيقة وواهية للدخول إلى حل الأزمة السورية، وأخيراً، المحاولة الفاشلة للتصعيد في لبنان، وتتحول تدريجياً التصريحات النارية حول التصعيد الإقليمي ضد إيران إلى مجرد تصريحات، رغم أنها مدعومة بفقاعات ترامب النارية.

حاولت قوى الفوضى العالمية الغربية وما تزال أن تطلق شرارة التوتر الإقليمية الأخرى عبر الصراع القومي

مال الخليج، يدفع أثماناً غالية لارتباطه العضوي التاريخي بالمنظومة الغربية المتراجعة، ويحاول أن يخرج من الدوامات التي أدخله فيها الغرب، الذي لا ينأى عن استثمار حلفائه حتى الرمق الأخير، وإن كانت النتيجة تدميرهم.

ولكن مقابل هذا ظهرت في عام 2017 بوابات مفتوحة للسعوديين والخليج عموماً في الشرق، فعدا عن العلاقات الاقتصادية القوية بالصين، التي تورد لها السعودية الجزء الأهم من نفطها، فإن الصين تفتح أفقاً جديداً بالقوة واللين: والمثال الأبرز، هو: العرض الذي قدمته الصين للسعودية لتشتري منها نسبة 5% من شركة أرامكو بسعر 100 مليار دولار، شريطة مبادلة النفط السعودي باليوان، وليس بالدولار... واستثنائية هذا العرض تتأتى من الضغط الذي يمارسه الغرب على السعودية، حيث كسّرت البورصات وشركات التقييم الغربية من القيمة السوقية لشركة أرامكو الحكومية، لتفرض على السعوديين البيع الرخيص.

الخليج العربي أمامه خيارات صعبة، فإذا أبقى ارتباطه العضوي بالغرب، فإنه قد يخسر سوق نفطه الأساسية، ويخسر من تهميشه في الحلول المدفوعة إقليمياً لأزمات المنطقة، بينما فك الارتباط العميق مع الغرب ليس بالأمر السهل. ولكن المؤكد أن الخسارة من فك الارتباط أقل من إبقائه.

التوتير الكردي واحتواؤه

حاولت قوى الفوضى العالمية الغربية وما تزال، أن تطلق شرارة التوتر الإقليمية الأخرى، عبر الصراع القومي، وتحديداً عبر استغلالها لحقوق الشعب الكردي في دول المنطقة، ومحاولة ركوبها على ظهر مظلوميتهم التاريخية وقضيتهم المحقة. وهي بهذا تفتح بوابات جديدة للصراع في أربع دول إقليمية: تركيا_ إيران_ العراق_ وسورية. ورغم المخاطر التي لا تزال تلوح في هذا السياق، إلا أن أول وأهم صاعق تفجير قد تم تجريبه في عام 2017، ولم ينجح في التمدد والاشتعال. فعندما غازل الغرب سراً طرح القوى القومية الكردية في إقليم كردستان العراق، ودفعهم نحو الاستفتاء على الاستقلال، لم تكن النتيجة مرضية للغرب، حيث امتنعت القوى الإقليمية والمحلية في العراق عن الإيغال في الصراع، رغم أنها لم تلعب دوراً إيجابياً كاملاً، ولكن المعركة لم تنشب، ولم تتوسع، وتم احتواؤها حتى الآن. حيث تبين أن هذه الورقة لم تعد سهلة التفجير كما كان متوقعاً، وتبين أن القدرة على لجم معارك جديدة في المنطقة ممكنة في الظرف الدولي الجديد.

القدس واللعب بالنار

أخيراً، تأتي مسألة القدس، وإعلان ترامب عن نيته نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة للكيان. وهذه المحاولة الأمريكية التي تدل على فراغ جعبة الدبلوماسية الأمريكية من أية حلول للقضية الفلسطينية، التي تولتها الولايات المتحدة منذ ما قبل أوسلو. حيث تعمد السياسة الأمريكية اليوم، إلى إيقاد نار القضية الفلسطينية، في هذه اللحظة، وتستخدم أداة المقدسات الإسلامية، علّها تنجح في تحويل الغضب الوطني المحتوم، إلى حمّى دينية تفتح بوابات الاضطراب في المنطقة، على أنظمة التطبيع المهترئة، معتقدة بأنها قاعدة انطلاق جديدة لفوضى تعرقل استقرار المنطقة، عبر تشابك الملفات. ولكن الولايات المتحدة تعلم قبل غيرها، بأن هذا الخيار قد يكون أقل أثمانه وأولها خروجها من القضية الفلسطينية، وهز أركان السلطات الهشة التي وضعتها على قلب الفلسطينيين منذ أوسلو، والأهم أن هذا الخيار، قد لا يؤدي إلى الفوضى بالضرورة، بل قد يجعل مصير «إسرائيل» والمطبعين معها على المحك، ويشكل سمتاً راسخاً لقوى الفضاء السياسي الجديد، التي تولد من مخاض منطقتنا، حيث يتكثف صراع العالم القديم مع الولادة الجديدة.

انهيار النظريات الرسمية

متى أخطأ منظرو الإعلام الأمريكي تقدير اللعبة فأكلوا المقلب؟ تعالوا نتعرف على بعض المحطات عندما لم تجرِ الرياح بما تشتهي السفن بالنسبة للإعلام المهمين عالمياً.

■ آلان داود

تعتبر بعض النظريات الإعلامية الأمريكية من أحدث ما توصل إليه العلم في مجال الإعلام، مثل: نظريات «الاتصال والتأثير» التي وضعها تشارلز كولي عام 1909، والمقسمة إلى عدة نظريات، منها: نظرية ترتيب الأولويات.

تؤدي هذه النظرية أحد أهم وظائف وسائل الإعلام المهيمنة على وعي الجماهير لتحديد أولوية القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية بالنسبة لها، وتبث موادّ إعلامية لتخبر الناس عما يجب أن يفكروا فيه دون انقطاع، في نوع خاص من الاستبداد يدعى: الاستبداد الإعلامي للرأسمالية.

على سبيل المثال: نشرت جريدة نيويورك تايمز على مدى 36 شهراً، أكثر من 1000 مادة لتقول للناس: إن الثورة البلشفية لن تنجح، لكن الرياح لم تجرِ حسب أهوائها، بل إن الفكر البلشفي انتشر في أمريكا نفسها بعد 1920.

لا يمكن لـ 1000 مادة على مدى 3 سنوات، أن تحدث تشويشاً بمقاييس اليوم، لذلك هناك أكثر من 1000 وسيلة إعلامية تبث آلاف المواد شهرياً وبعدة لغات، لتخبر الناس عما يجب أن يفكروا فيه.

يبدو أن إذاعة «صوت أمريكا» التي ساهمت بتدمير الاتحاد السوفييتي يوماً ما، تصر وبعناد للسير على خطا نظرية ترتيب الأولويات القديمة ولا توفر محطة لتقول: لا يمكن لجنيف أو غيرها حل الأزمة السورية!

تناثرت هذه النظرية مثل الرماد عدة مرات، أمام رياح الواقع الموضوعي في القرن العشرين، رغم ذلك ما زالت تدرس في أغلب جامعات العالم كنظرية في الإعلام الحديث.

سيأكل المقلب كل القائمين على إذاعة صوت أمريكا، وتهتز من ورائها نظرية من نظريات الإعلام البرجوازي العالمي، في اليوم الأول لحل الأزمة السورية، لا شك أن ذلك ليس هزيمة لوسائل الإعلام المهيمنة وحدها، بل هي هزيمة منكرة لنظريات العلم الرسمي، الذي تتساقط أركانه عند كل ميناء للواقع الموضوعي، ويبدو أن ميناء اليوم هو ميناء الأزمة السورية.

أخبار ثقافية

الأرض السورية بريشة فنان روسي

حاول الفنان الشعبي الروسي من الأكاديمية الروسية للفنون فاسيلي نيستيرينكو، عكس عصر كامل في عمل فني واحد، تضمن سلسلة من اللوحات أطلق عليه اسم «الأرض السورية». تتحدث أعمال نيستيرينكو عن عودة الحياة إلى المدن السورية ودور القوات الروسية. تحمل اللوحة الرئيسة اسم «العودة إلى الحياة»، وتجسد اللوحة امراة تحمل طفلاً بيدها كما تظهر اللوحة عبارة باللغة الروسية تقول: «لا يوجد ألغام» ورجل مسن يمشي ببطء بين أنقاض المدينة. بينما حملت باقي اللوحات عناوين: «ستالينغراد السورية»، «أطلال تدمر»، «الحرب قريبة»، «الحياة في كل مكان» التي تجسد أطفالاً يلعبون بالكرة بالقرب من حافلة مزقها الرصاص.

مهرجان حمص الثقافي الأول

تضمنت فعاليات اليوم السادس والأخير من مهرجان حمص الثقافي الأول أنشطة ثقافية عدة، شملت ورشات رسم ونحت وحفلاً فنياً غنائياً لفرقة موزاييك الموسيقية وعرضا للفيلم الروائي حرائق. بدأت الفعاليات في قسم الأطفال بمديرية الثقافة الذي احتضن نحو 60 طفلاً ويافعاً شاركوا بورشات رسم ونحت مستخدمين مواد طبيعية من توالف البيئة حيث صمموا مجسمات ولوحات فنية بمرافقة مواهب من طلاب مدرسة الباسل للمتفوقين بالعزف والغناء وعلى مسرح دار الثقافة قدمت فرقة موزاييك حفلاً غنائياً تضمن أغانٍ تراثية وطربية، وقدم المهرجان معارض صور وفن تشكيلي ونحت وكتب وحفلات فنية وندوات ثقافية وتكريم عدد من المثقفين وأمسيات شعرية.

كانوا وكنا

تركت ثورة اكتوبر والاتحاد السوفييتي تأثيراً كبيراً في شعوب الشرق، تأثيراً انعكس في الإشعاع الفكري، وتأثيراً انعكس في دعم نضال شعوب الشرق ضد الاستعمار والإمبريالية. لا يمكن لأحد أن ينسى دور المندوب السوفييتي في مجلس الأمن، ومطالبته بجلاء قوات الاستعمار الفرنسي والبريطاني عن سورية ولبنان عام 1946 وما تركه الجلاء من نهوض في الحركة الوطنية والاجتماعية للشعوب العربية. لوحة للفنان اللبناني رضوان جميل الشهال تعود إلى عام 1955 ترمز إلى الدعم السوفييتي للشعوب العربية من أجل السلم والاستقلال والديمقراطية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/12/29» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الطفولة تُعبّر عن نفسها!؟

أحاسيسٌ مباشرة، وتعابير بسيطة، وألوانٌ حارة وزاهية، لا تخضع للمقاييس والمنظور، تصور الواقع، أو تحوله إلى خيال، كسمكةٍ معلقةً بين السماء والأرض وتسبح في الفضاء. أو العكس، تجسد الخيال في الواقع، فترى النجوم تسرح وتمرح على الأرض.. هكذا هي الطفولة تعبر عن نفسها متجاوزة حدود الزمان والمكان، كما تتجاوز كل الآلام بحثاً عن الفرح.!

■ زهير مشعان

أكثر من ثلاثمائة لوحة ورقية من دفاتر الرسم، لعشرات الأطفال بشتى الأشكال والألوان، متجاورةً كقطع صغيرة من الفسيفساء السورية، تبدو جميعها، كلوحة تاريخية عُمُرها آلاف السنين، عن البيئة والطبيعة السورية، والمجتمع السوري وجوهاً وأجساداً، وكأنها تقول: نحن ما زلنا هنا، ونحن المستقبل!

معرضٌ لرسوم الأطفال!

في المركز الثقافي في أبي رمانة، أقيم معرضٌ لرسوم الأطفال، من مختلف الأعمار، بدءاً من ثلاث سنوات، ولغاية 14 سنة، وذلك اعتباراً من يوم الثلاثاء 12/26 ولغاية يوم السبت 12/30 بمناسبة أياد الميلاد ورأس السنة.

بضع مئات من اللوحات، انتزعت من دفاتر الرسم، بألوانٍ حارة، معبرةً عن الفرح والأمل والمستقبل والطبيعة الزاهية، وغابت فيها الألوان القاتمة، والألوان الرمادية واللون الأسود، وكأنها تنفي بإحساسها الواقع المرير خلال السنوات الماضية من الأزمة وما فيها من مآس، عانى فيها الأطفال مع أسرهم، وحرِموا من أبسط حقوقهم في الحياة واللعب.

بعضها صور الحيوانات، كالطاووس بألوانه وريشه المنفوش، أو القطة بعيونها المتغيرة ألوانها، والتي تلمع في الظلام، أو الفيل، وهو يرفع خُرطومه إلى السماء، أو الأسماك صغيرها وكبيرها بحركاتٍ راقصة!

وبعضها صور بابا نويل، بهدايا وبدون هدايا، أو وجه الأم، أو وجه الأخوة والأخوات، تبعث الدفء والفرح، رغم أن مقاييسها وملامحها لا تخضع للأبعاد وللنسبة والتناسب الطبيعية!

وبعضها الآخر صور الطبيعة الحية، كقوس الفرح «قوس قزح» والشمس والنجوم والجبال والأنهار والأشجار والورود والحقول، فترى الجبال والأنهار وكأنها تسير جنبهم أو في متناول أياديهم!

أو صورت الطبيعة الصامتة، كمزهرية تكاد تنطق وتضحك، وزهرة توليب تقف شامخة، أو التراث كطربوش الجد في حركة راقصة للشرشوبته، أو البيوت المتراكمة فوق بعضها، وكأنها عشوائيات الزمن المحيطة بالمدن!

وبعضها زخارف بأشكال هندسية، أو مساحات لونية عشوائية أو منتظمة تثير الأحاسيس الجمالية.

أدوات بسيطة

استخدم غالبية الأطفال أدوات بسيطة كالألوان المائية العادية، أو الألوان الخشبية والشمعية، يتداخل فيها الخط واللون والحركة دون الخضوع للمقاييس والمنظور، وبعضهم استخدم طريقة اللصق كالكولاج، بلصق الأوراق الملونة، أو أوراق الأشجار، أو أوراق الجرائد، وقطع صغيرة من القماش الملون، أو أزرارٍ مقطوعة من الثياب، تبدو كعيونٍ مفتوحة!

المعرض مشترك بين الأطفال المشاركين في الفعاليات الدائمة التي يقيمها المركز الثقافي كل يوم سبت مجاناً، بتعليم الأطفال الرسم، بمساهمة وتبرع من الفنانتين: آني مسروبيان، والفنانة وفاء الحافظ، وبإشراف الفنان فايز الحلبي.

وقاسيون خلال زيارة وجولة في المعرض، وجدت أنّ الشيء الذي يجذب في المعرض، هو الطفولة، وهو لا يخضع لسلطة الاسم الفني، أو الاستغلال أو الاستثمار، والأهم، هو: الاهتمام بإبداعات الأطفال، وعرضها في معرض، ودون أن يكون له حتى اسم، وهو نادراً ما نشاهده خارج نطاق المدارس، والشكليات التي ترافقها، وهؤلاء الأطفال، هم أملنا المستقبلي، سواء بإبداعاتهم الفنية، أو بوجودهم في مختلف نواحي الحياة لاحقاً!

بمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة

تتقدم أسرة تحرير «قاسيون» لجمهورها ولقرائها ومتابعيها، ولجميع الرفاق والأصدقاء، وعبرهم إلى جميع السوريين، بأحر التهاني وأطيب الأماني.

مع التفاؤل الموضوعي والمشروع بأن يكون عام 2018 هو عام الحل السياسي الناجز على طريق التغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل والقضاء على الإرهاب وإنهاء الكارثة الإنسانية، ونحو إحقاق الحقوق وصون الكرامات، متمسكين دائماً وأبداً بشعارنا «كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار».

وكل عام والمواطن والوطن بألف خير.

قاسيون
2018
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار